

www.alrased.net

سلسلة إلكترونية شهرية متخصصة بشؤون الفرق من منظور أهل السنة

العدد ١٧٤ ربيع أول ١٤٣٩هـ

خديعة الممانعة الإيرانية

المحتويات





رسالة دورية تصدر بداية كل شهر عربي

تتوفر من خلال الاشتراك فقط
قيمة الاشتراك لسنة
(٣٠) دولار أمريكي

العدد
(١٧٤)
ربيع الأول ١٤٣٩هـ

www.alrased.net
info@alrased.net

خديعة
الممانعة الإيرانية

لا تفتأ إيران ووكلاؤها من الميلشيات الشيعية تـردّد دومًا أن الثابـت الوحيـد لـديها هـو: مقاومـة الاحـتلال الإسرائيلي، وممانعة الاستكبار الأمريكي، وتجنّد مـن أجـل تـرويج هـذه الخرافة الكثير مـن المنابر الإعلامية والأبـواق الدعائيـة مـن مختلف الـبلاد والديانات والأيدلوجيات.

وبرغم صفاقة هذه الأسطوانة المشروخة والكاذبة إلا أن عملاء الملالي لا يستحون من عرضها في كل محفل ولقـاء! بـرغم مـا يلاقونه من سخرية واستهزاء من الجمهور الـواعي بالتقيـة الـشيعية والمراوغة الإيرانية.

ومن أجل مزيد مـن الـوعي بـدجل هـذه الدعايـة الإيرانيـة والشيعية، وترسيخ ثقافة مقاومة المشروع الإيراني والشيعي؛ سنفكك طبقات الدجل في هذا الطرح عبر النقاط التالية:

١ - برغم التحالف الوثيق بين إيـران وسـوريا، والـذي مـن أجله قامت إيران بحـشد كـل الميلـشيات الـشيعية مـن أرجـاء العـالم لخدمـة نظـام بـشار، وزجّـت بكثـير مـن قيـادات وكـوادر الحـرس الثوري وفيلق القدس لنجدتـه؛ إلا أن هـذه القـوات لم تحفل بـأكثر مـن (١٠٠) حالـة عـدوان إسرائيلي عـلى سـوريا خـلال الثـورة السورية! فأين المقاومة والممانعة؟

بـل لقـد تعاونـت إسرائيـل مـع قـوات الأسـد بالـسماح لهـا بالتقـدم في المنطقـة المعزولـة في الجـولان بدباباتـه لـضرب الثـورة الـسورية مـن الخلـف! ثـم يـزعم النظـام والمـلالي أن الثـورة عميلـة لإسرائيل!

والأشد من ذلك أنّ جبهة الجولان منذ أكثر مـن (٥٠) سـنة لا توجد فيها مقاومة وممانعة! أليست الجولان محتلـة مـن إسرائيـل؟ أم أنّها مستثناة من المقاومة؟

إن المقاومة شماعة للسيطرة على الدول! ولما كانت سـوريا في الحضن الإيراني فلا حاجة للمقاومة لتحقق الغاية أصلًا.

٢ - في لبنـان، رغـم وجـود أكـبر أداة لإيـران، وتتمثـل في حزب الله الذي بنى شعبيته وشرعيته على المقاومـة والممانعـة إلا أنـه عمليًّا يلتزم بهدنة وتفاهمات نيسان مع إسرائيـل؛ التـي تمـت برعايـة أمريكية سنة (١٩٩٦)، وأعلن نصر الله أنه لو كان يعلـم أن خطـف جنـديين إسرائيليين سـنة (١٩٩٦) سيمسّ التفاهمات لمـا قـام بهـا! فأي مقاومة هذا؟!

ومـع تـضخم ترسـانة الحـزب فإنهـا لم تـصوّب عـلى إسرائيل، ولا استخدمت في مقاومته، بل سـلّطت على الـشعب اللبنـاني بغـزو بـيروت، ومقاتلـة الـشعب الـسوري؛ بيـنما الجبهـة الإسرائيلية نائمة!

وحتـى لمـا هاجمـت إسرائيـل قطـاع غـزة في أعـوام (٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤)، بقـي حـزب الله مقاومًـا بـالكلام أو صامتًا!! حتى عيّر خالـد مـشعل الحزب بـأن الـدعم بالهـاتف بعـد (٢٠) يومًا لا قيمة له!

حجة المقاومة والممانعة هي غطاء للسيطرة على الدولة؛

مـن خـلال امـتلاك الـسلاح بـدعوى المقاومـة، وتوظيفـه لإرهـاب الشركاء في الداخل وتنفيذ أجندات الملالي في الخارج.

٣- في فلسطين وغزة على وجه التحديد قامت إيران برفع شعار: "دعم المقاومة الفلسطينية" لاتفـاق الغايـة والهـدف، فبـدأت مع حركة الجهاد ومدّتها بالمال والتوجيـه حتى تَـشيّع بعـض قادتها عقديًّا، وانشقوا عن الحركـة، وأسسوا حركـة «الـصابرين»، وتـشيع سياسيًّا كثير من قادة «الجهاد»، وأصبح قرار الحركة بـشكل كبير في يد ملالي طهران، ولذلك رأينا ممثل «الجهاد» في صنعاء يكـرّم زعيم عصابة الحوثيين قبيل الانقلاب في اليمن سنة (٢٠١٤)!

أما حمـاس؛ فقـد تلقّـت دعـمًا إيرانيًّـا متقطّعًـا، بـاعتراف موسى أبو مرزوق، لكنها قدّمت شكرًا متواصلًا كاذبًا لطهران!

المهم أنه حين اشـتعلت الثورة الـسورية وبـدأت مجـزرة بـشار والمـلالي بحـقّ الـشعب الـسوري انـسحبت حمـاس مـن دمشق، فصبّ ملالي طهران اللعنات والاتهامات بالخيانة على رأس حماس المقاومة، لتظهر حقيقة دعـم إيـران للمقاومـة ضـد إسرائيل، وأنهـا «لهايـة» للتوظيـف والاخـتراق وكـسب الـشعبية في الـشارع المسلم، وتبين سذاجة حماس في تصديق وشكْر طهران!

ولـم تكتفِ طهـران بـذلك بـل عمـدت لاسـتبدال حمـاس بفـتح والـسلطة الفلـسطينية؛ خـلال القطيعـة بينـهما، فاسـتقبلت طهــرانُ عبــاس في مــؤتمر دول عــدم الانحيــاز في طهــران ســنة (٢٠١٢)، ولم تقدم دعوة لحليفتها حركة حمـاس! مما يـكشف دجل دعم المقاومة ضد إسرائيل، والدعم هو للولاء للمرشـد الـشيعي في طهران!

٤- لقـد كانـت سياسـات إيـران تجـاه إسرائيـل وأمريكـا سياسـة براغماتيـة انتهازيـة، فقـد كانـت تعـزف شـعار "المقاومـة والمهانعة ومحاربة الشيطان الأكبر"، لكنهـا في أرض الواقـع تفرجـت على حصار إسرائيل لبيروت والفلسطينيين؛ الذين وقفوا مع الثـورة الإيرانية، ودرّبوا أتباع الخميني بلبنان في السبعينيات!

ثـم قـاموا بـشراء أسـلحة الفلـسطينيين مـن إسرائيـل بعـد رحيلهم عن بيروت، وحاربوا بها العراق!

وعقـدوا صـفقات أسـلحة مـع أمريكـا وإسرائيـل، بـأمر الخميني؛ لحرب العراق! فبئسًا لهذه المقاومة والمهانعة الكاذبة!

وفي عام (٢٠٠٣) عرضت إيران على أمريكا وقف دعمها لحماس والجهاد وحزب الله مقابل المشروع النـووي، وتقـول بعـض المصادر: إن العرض شمل الاعتراف بإسرائيل!

ورغـم رفـع شـعارات "المقاومـة والممانعـة" اعترفـت قيـادات إيـران بـدعمها غـزو الـشيطان الأكـبر ضـد المـسلمين في أفغانــستان والعــراق، واســتنجدت بالأمريكــان لقــصف داعــش بالعراق.

الخلاصـة: إن شـعار "المقاومـة والممانعـة" هـو سـتار لإخفاء طائفيتهم وإرهابهم على المـسلمين، فقـد تعلـم المـلالي مــن محــاصرة الــسفارة الأمريكيــة بطهــران، واســتهداف الجنــود الأمريكان والفرنسيين ببيروت: أن اللعـب مع الكبـار مضر ومـؤذٍ لوجودهم وبقائهم، فحافَظوا على الشعار البراق لجذب السذّج من السنة، وخداع البسطاء من قادة الحركات الإسلامية.

ولكـن عـلى أرض الواقـع كـان العـدوان والإرهـاب عـلى الجيران السنة، فسكت الغرب الذي لا يخسر أرواحًـا ولا يُعتدى عـلى أرضـه، بـل يكـسب المليـارات مـن صـفقات الـسلاح، ويقـوم أخطبـوط الإعـلام الإيـراني ببـثّ سـحابات الـدخان في الأرجـاء ليغطـي عـلى جـرائم المـلالي بحـق الـسنة وخيانـاتهم مـع إسرائيـل وأمريكا.

وللأسف أن هذا ينجح لكثرة الـسذج والبلهـاء في الـسنة؛ ممن يتصدرون المناصب والكراسي -سلطةً ومعارضةً!-.



حكاية جماعات العنف من الانحراف إلى فكر الخوارج (٨)

أسامة شحادة - كاتب أردني

خاص بـ «الراصد».

تفاقمت ظاهرة الغلو والتطرف والإرهاب في واقعنا المعاصر؛ لتصبح من أكبر التحديات التي تشهدها أمتنا اليوم بعد أن كانت ردة فعل ساذجة!

وهذه طبيعة الضلال والانحراف، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالبدع تكون في أوَّلها شبرًا، ثم تكثر في الأتباع؛ حتى تصير أذرعًا، وأميالًا، وفراسخ!»[1]، وهذا واقعٌ في تطور فكر جماعات العنف عبر عدة عقود؛ حيث أصبح تكفير غالبية المسلمين هو معتقدها، بعد أن كان الدفاع عن المسلمين هو مبرِّر تشكيلها!

في هذه السلسلة سنتناول: العوامل التاريخية والسياسية والأمنية والثقافية لظهور جماعات العنف والقتال، ومن ثم مسار تطورها التاريخي، ومسار تطور انحرافها الفكري، والنتائج الكارثية لها على الإسلام والمسلمين، مع التنبيه على الثغرات التي تضخَّمت وتفاقمت من خلالها هذه الظاهرة السلبية.

وسيكون الإطار الزمني والمكاني الذي نتناوله في هذه المقالات هو: منذ انتهاء حقبة الاحتلال الأجنبي وقيام الدول العربية (المستقلة)؛ التي لم تلبِّ طموحات شعوبها، وتصادمت مع هوية الجماهير، مما ولَّد مناخًا مأزومًا، وظهرت فيه ردَّات فعل عنيفة، عُرفت بـ (جماعات الجهاد).

أولًا: الساحة المصرية

٦- تطور تنظيم الجهاد للذوبان في تنظيم القاعدة

إن تنظيم الجهاد الذي يرأسه أيمن الظواهري وتم حلّه وذوبانه في تنظيم القاعدة في سنة (١٩٩٩) تقريبًا، هو تنظيم قديم الجذور، وتشكّل من مجموعات متفرقة، ساهمت ظروفها وخسائر الصدامات مع السلطة على التقاء بقاياهم معًا.

البداية والنشأة:

الظواهري من مواليد سنة (١٩٥١)، ونشأ قريبًا من جماعة أنصار السنة المحمدية السلفية المعروفة[1]، لكنه تعرّف -أيضًا- على نبيل برعي مبكرًا؛ وهو لا يزال في سن الخامسة عشرة، والذي كان جارًا له في حي المعادي، ودخل معه في تنظيم الجهاد الذي

(١) «الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة»، د. كمال حبيب، (ص٣٣).

أسسه مع إسماعيل طنطاوي[1] -وذكرناه في الحلقة الأولى-، فابتعد عن جماعة أنصار السنة، وتبنى تكفير الدولة والانقلاب العسكري منذ عام (١٩٦٦م)، وكان عمره ستة عشر عامًا[2].

وهذا سلوك تكرر كثيرًا بانفصال وتباعد حملة فكر العنف والتطرف عن الجماعات والعلماء السلفيين، ولاحقًا يقومون بتكفيرهم، واغتيالهم أحيانًا!!

ولعل أوضح من يبيّن بداية وتطورات تنظيم الجهاد هو: أيمن الظواهري نفسه، والذي كتب عن ذلك؛ فقال في حوار مع صحيفة الحياة اللندنية -لكنها لم تنشره-: «كانت بدايتي في الحركة الإسلامية في هذه الجماعة التي أتشرف بالانتماء إليها، وكان ذلك في حوالي سنة (١٩٦٦م)، عندما تكوّنت النواة الأولى لهذه الجماعة بعد مقتل الشهيد سيد قطب ﷺ، وكان من أعضاء هذه المجموعة الشهيد يحيى هاشم -الذي كان رئيسًا للنيابة العامة-، والأخ إسماعيل الطنطاوي، والأخ نبيل برعي، ثم نمت هذه المجموعة إلى أن وصلت إلى الحجم الحالي للجماعة.

وانضم إلينا في فترة لاحقة الأخ عصام القمري ﷺ، وبدأ حينئذٍ في النشاط داخل الجيش، ثم مرت أحداث الفنية العسكرية واستشهاد الأخ يحيى هاشم، وقضايا الجهاد في عام (١٩٧٧ و١٩٧٨م)، واستطعنا بفضل الله تجنّب هذه الضربات...

ثم جاءت سنة (١٩٨١م)، وتعرضنا في بدايتها لضربة أمنية، عرف على إثرها الأخ عصام القمري، وقبض على بعض رفاقه من الضباط، مثل: الأخ عبد العزيز الجمل والأخ سيد موسى، وغيرهم من الضباط، ولكننا استوعبنا هذه الضربة.

ومع نشاط (الجماعة الإسلامية) واتحادها مع الأخ عبد السلام فرج بدأ التعاون ينمو بيننا وبينهم؛ عن طريق الدكتور عمر عبد الرحمن والأخ عبود الزمر، إلى أن جاءت أحداث (١٩٨١م) اغتيال السادات وأحداث أسيوط، وقُبض على عدد من إخواننا بسبب الروابط المشتركة بيننا، وأمضينا في السجن ثلاث سنوات، حدث فيها تعارف عن قرب بيننا وبين إخواننا في الجماعات الجهادية، وكان من نتائج ذلك: تلك الثقة العميقة بين الإخوة الذين عاشوا تلك الفترة سويًّا، وبعد الخروج من السجن بدأنا في تجميع الإخوة من جديد، وقررنا استغلال الساحة الأفغانية لتدريب أعداد ضخمة من الشباب المسلم، وقد وفّقنا الله ﷻ في ذلك توفيقًا كبيرًا»[3].

وفي مقابلة لهاني السباعي مع صحيفة الحياة اللندنية[4] نقل السباعي أنه سأل الظواهري عن نشأة الجماعة؛ فقال: «سألتُ الدكتور أيمن كيف أسس جماعته، وقلت له: إن الناس تحكي أن الذي أنشأها هو نبيل البرعي ومعه المهندس إسماعيل طنطاوي وبعض الإخوة الآخرين، وأنت كنت بينهم؟ فردّ بالحرف الواحد: أنا الذي كنتُ أميرًا على هذه المجموعة بمن فيهم الدكتور سيد إمام (صاحب كتاب طلب العلم).

قال: إن المجموعة التي تشكّلت في ناحية المعادي، ضمّت طلبة في الثانوية كانوا يذهبون إلى المسجد معًا كونهم يعرفون بعضهم بعضًا من المدرسة، في تلك الفترة اجتمعوا وكوّنوا أول خلية لنواة جماعة صغيرة واختاروه (الظواهري) أميرًا للمجموعة الصغيرة التي ضمت الدكتور أيمن ونبيل البرعي وإسماعيل طنطاوي والدكتور سيد إمام وغيرهم»!!

(١) «التنظيم والتنظير: تنظيم الجهاد وشبكة القاعدة»، عبد المنعم منيب، (ص٤٤).

(٢) «أيمن الظواهري كما عرفته»، منتصر الزيات، (ص٣٦).

(٣) منشور في الإنترنت باسم (حوار الشيخ الظواهري مع جريدة الحياة، ١٤١٤هـ)، موقع «منبر التوحيد والجهاد».

(٤) نشرت على أربع حلقات (١-٤/٩/٢٠٠٢)، ومنشورة على موقع «المقريزي»، لهاني السباعي، على الرابط التالي:
http://ilmway.com/site/hansib/ar/news.php?readmore=٣٤

وهذا يتعارض مع حواره مع صحيفة الحياة، ومع اعتراف الظواهري في التحقيقات عقب اغتيال السادات! حيث قال: «في عام (٦٦-٦٧) كنتُ منضمًا في تنظيم ديني يرأسه إسماعيل طنطاوي، وكان معنا شخص يدعى: سيد حنفي، وكنا نسعى من خلال هذا التنظيم إلى العمل على قلب نظام الحكم، وانضم إلينا بعد ذلك شخص يدعى: علوي مصطفى عليوة، كما انضم إلينا شخص آخر اسمه: محمد عبد الرحيم الشرقاوي، كما انضم -أيضًا- عصام الدين القمري»[1].

وهذا الكلام هو المتفق مع سير الأحداث، وعدم بروز الظواهري على الساحة؛ ولا حتى ورود ذكر له في كل الوقائع في ذلك الوقت المبكر، وأيضًا حين استقلت القيادة عن قيادة عبود الزمر اختير سيد إمام قائدًا للتنظيم وليس الظواهري، بل وحتى لما ضغط التنظيم لعزل سيد إمام كان المرشح هو أبو عبيدة البنشيري، ولولا تنازله للظواهري لما أصبح أمير الجهاد[2]!

العجيب أن سيد إمام في حوار له مع صحيفة الحياة عن قصة تعرفه على الظواهري وانضمامه لتنظيم الجهاد؛ يورد قصة مختلفة تمامًا عن السائد في الدراسات عن جماعة الجهاد ورواية الظواهري نفسه! يقول سيد إمام: «تعرفت على أيمن الظواهري في (١٩٦٨) إذ كان زميل دراسة في كلية الطب، وكنا نتناقش مع زملاء آخرين في موضوعات إسلامية مختلفة، وكنتُ أعلم من زميل آخر أن أيمن مشترك في جماعة إسلامية حدثت بها انشقاقات، لكنه لم يفاتحني في الانضمام إلى الجماعة إلَّا عام (١٩٧٧)، وقدّم نفسه لي على أنه مندوب من هذه الجماعة لدعوتي، فسألته: هل في جماعتهم علماء شريعة؟ فقال: نعم، فطلبتُ مقابلتهم لبحث بعض الأمور المتعلقة بذلك معهم، فظل يماطلني ويقابلني على فترات؛ خاصة مع اختلاف أماكن العمل والسكن.

وظل أمر انضمامي لجماعتهم معلقًا على مقابلتي لمن معهم من المشايخ، ولم أكتشف إلا بعد قضية الجهاد (١٩٨١) أن أيمن كان مراوغًا ويتعلل بالسرية! واكتشفت أنه كان هو أمير هذه المجموعة، وأنه لم يكن معهم أحد من المشايخ، وأنه هو الذي تسبب في اعتقال أصحابه وشهد ضدهم»[3].

وهذا يطرح تساؤلات في مصداقية أخبار ومعلومات هذه القيادات من جهة، **ومدى التزامهم بأخلاق الإسلام وتطبيق الشريعة** إذا كان هذا سلوكهم مع بعضهم البعض عن الخلاف؟! وستأتي بقية رواية سيد إمام بعد قليل.

وقد تعرف الظواهري في هذه السن المبكرة على فكر صالح سرية؛ الذي يصفه الظواهري بأنه: «كان متحدثًا جذابًا، ومثقفًا على درجة واسعة من الإطلاع والمعرفة، وكان حاصلًا على درجة الدكتوراه في التربية من جامعة عين شمس، كما كان متضلعًا في عدد من العلوم الشرعية... وبمجرد استماعي له أدركت أن للكلام وقعًا آخر، وأنه يحمل معاني أوسع في وجوب نصرة الإسلام، وقررت أن أسعى للقاء هذا الزائر، ولكن كل محاولاتي للقائه لم تفلح»[4].

وبقي الظواهري ورفاقه في التنظيم يتدربون على السلاح، ويعمِّقون فكرهم المتطرف في سنوات السبعينات في القرن الماضي، وكان انضمام الملازم عصام القمري للتنظيم سنة (١٩٧٣) بداية اختراق الجيش[5]، وبسبب انشقاق علوي مصطفى عنهم وتبعه

---

(١) «موسوعة العنف»، مختار نوح، (ص٤٨٠).

(٢) مقابلة هاني السباعي مع صحيفة «الحياة».

(٣) تجده على الرابط التالي: http://www.murajaat.com/dr_fadhel_٠١.php ، ونقله عبد المنعم منيب في كتابه «مراجعات الجهاديين» (ص١٤٣).

(٤) المصدر السابق، (ص٤٧).

(٥) «الإسلام السياسي»، محمد مورو، (ص١٨٥).

عدد كبير وبسبب بدء محاكمات حادثة الكلية الفنية هرب إسماعيل طنطاوي لهولندا؛ خشية القبض عليه، مما شتت التنظيم[١].

التأسيس الثاني:

وبعد تجاوز أزمة محاكمة تنظيم صالح سرية أعاد ترتيب وبناء التنظيم من جديد كل من الظواهري وعصام القمري وسيد إمام وأمين الديمري[٢]، **وكعادة تنظيمات العنف فقد تكونت من شباب صغير في السن وغير مؤهل علميًّا في الشريعة الإسلامية**، فالظواهري وسيد طبيبان جراحان، والديمري صيدلي، والقمري ضابط عسكري! وكلهم في العشرينات من عمرهم آنذاك!

كانت قناعة هذه المجموعة: أن الانقلاب العسكري من داخل الجيش هو السبيل الوحيد، ولذلك لم تشترك هذه المجموعة في ما تم من أحداث؛ سواء حادثة الفنية العسكرية أو محاولة يحيى هاشم تهريب مساجين حادثة الكلية الفنية، وركزت على فكرتها اختراق الجيش، وتكوين تنظيم عسكري[٣].

ويبدو من أجل تنفيذ غايات التنظيم قام الظواهري بالسفر لأفغانستان مبكرًا مرتين في عامي (٨٠-٨١)، في مهام إغاثية قاربت مدتها سبعة أشهر، تحدث عنها الظواهري في كتابه «فرسان تحت راية النبي ﷺ»؛ فقال: «باحتكاكي بساحة الجهاد الأفغاني تبيّن لي منذ عام (١٩٨٠) مدى ثراء هذه الساحة، ومدى النفع الذي تقدمه للأمة المسلمة عامة، وللحركة الجهادية خاصة، وأدركت ضرورة الاستفادة من هذه الساحة».

(١) «التنظيم والتنظير»، (ص٤٤)، «الإسلام السياسي»، محمد مورو، (ص١٩٣).

(٢) «التنظيم والتنظير»، (ص٤٤)، واعترافه في تحقيقات اغتيال السادات، انظر: «موسوعة العنف»، مختار نوح، (ص٤٨٠).

(٣) مقابلة هاني السباعي مع صحيفة «الحياة».

ويضيف: «اتضحت لي حقائق في غاية الخطورة، لا بد من تسجيلها، أهمها: أن الحركة الجهادية في حاجة إلى ساحة جهادية تكون لها بمثابة المحضن الذي تنمو فيه البذور النابتة، وتكتسب فيها خبراتها العملية والقتالية والسياسية والتنظيمية»[٤]، وواضح هنا الرؤية المصلحية لحركته؛ وليس لخدمة القضية الأفغانية!

في هذه المرحلة نجح عصام القمري باستقطاب عدد من الضباط في الجيش للتنظيم، ووضع خطط لعمل انقلاب عسكري، ولم تكن المجموعات الجهادية الأخرى تعرف عن ذلك، ولكن حين قَبض الأمن على بعض عناصره في (مايو ١٩٨١) قبل مقتل السادات بخمسة شهور، وحصل الأمن على حقيبة فيها وثائق التنظيم السرية؛ فأصبح القمري والظواهري وسيد إمام مطلوبين للأمن ومطاردين[٥].

الانضمام لتنظيم الجهاد الكبير:

أثناء مرحلة التخفي والمطاردة تواصلت هذه المجموعة مع مجموعة محمد عبد السلام فرج، وقبلت الانضمام للتنظيم الكبير، لكنها لم تشترك في عملية اغتيال السادات[٦]، وبقيت مجموعة الظواهري تؤمن بالانقلاب العسكري فقط كحل، واهتمت بتوفير الإمكانات؛ كالمال والسلاح والمخابئ[٧]، ولذلك حين قابلوا عبود الزمر -بعد اغتيال السادات- لم يشجعوه على تنفيذ ثورة شعبية، بل طرحوا عليه فكرة مساعدته في الهروب من مصر[٨]، ولذلك تمت تبرئة الظواهري من تهمة قتل السادات، وإدانته بتهمة تخزين

(٤) نقلًا عن «أيمن الظواهري كما عرفته»، منتصر الزيات، (ص٨١).

(٥) «دليل الحركات الإسلامية المصرية»، عبد المنعم منيب، (ص٨٥)، «الإسلام السياسي»، محمد مورو، (ص٢٧٨).

(٦) «الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة»، كمال حبيب، (ص٣٤).

(٧) «دليل الحركات الإسلامية المصرية»، عبد المنعم منيب، (ص٩٠).

(٨) المصدر السابق، (ص١٧٧)، «التنظيم والتنظير»، عبد المنعم منيب، (ص٥٢).

أسلحة لصالح القمري بعيادته، وحكم عليه بالسجن لفترة قصيرة، وتبرئة سيد إمام غيابيًّا؛ حيث كان تمكن من الفرار لخارج مصر، أما عصام فقد حكم عليه بـ (١٥) سنة، بسبب تكوينه تنظيمًا عسكريًّا في الجيش!

بعد اغتيال السادات بأسبوعين قُبض على الظواهري، وعندها حزم سيد إمام أمره وهرب للأردن، ثم الإمارات ومنها إلى الباكستان سنة (١٩٨٣)[١]، وتحت التعذيب اعترف الظواهري على مكان عصام القمري؛ فتم القبض عليه[٢].

في السجن توثقت العلاقة بين مجموعة الظواهري ومجموعة محمد فرج؛ وخاصة عبود الزمر؛ الذي أصبح القائد بعد إعدام محمد فرج والقمري نائبه، ولكن بقي لمجموعة الظواهري رابطها الخاص ضمن التنظيم الأكبر للجهاد الذي يضم مجموعة عبد السلام فرج ومجموعة سالم الرحال/كمال حبيب، ومجموعة الظواهري.

ولما انفصلت الجماعة الإسلامية عن الجهاد في السجن عام (١٩٨٤) كان للظواهري دور في ذلك؛ فقد كان أبرز المعارضين لتولي الشيخ عمر عبد الرحمن القيادة؛ والتي أثارها أول مرة عصام القمري بعنوان: «ولاية الضرير»[٣].

سرعان ما تسببت مجموعة الظواهري بتفتت تنظيم الجهاد، واستقلالها عن جماعة عبود الزمر؛ التي قادها خارج السجن مجدي سالم وأحمد النجار وأحمد سلامة مبروك، حتى توج ذلك بمغادرة عبود الزمر تنظيم الجهاد لينضم للجماعة الإسلامية في (١٩٩١)[٤]، بينما قام كمال حبيب بمراجعة فردية مبكرة في السجن، وتخلى عن أفكار العنف والتطرف، وأكمل دراسته الجامعية في العلوم السياسية، وأصبح من الشخصيات البارزة التي لها دور في نشر الوعي والمراجعات بين القيادات التاريخية[٥].

◙ التأسيس الثالث:

عقب الإفراج عن الظواهري سنة (١٩٨٤) سافر إلى السعودية فترة، ثم اتّجه إلى أفغانستان منتصف عام (١٩٨٦ حتى ١٩٩٠)، وأعاد مع سيد إمام تشكيل التنظيم من جديد عام (١٩٨٦)، واختير سيد إمام أميرًا للتنظيم، لكنه كان شديد السرية حتى أن الناس كانت تظن أن أيمن الظواهري هو الأمير، وأن أدبيات التنظيم المنشورة باسم عبد القادر عبد العزيز هي من تأليف الظواهري، والذي ساعد الظواهري رغبة سيد إمام بالسرية والانعزال؛ تقليدًا لسياسة بني العباس في إخفاء شخصية القائد، وكون الظواهري شخصية محروقة عند رجال الأمن[٦].

وفي أفغانستان عام (١٩٨٨) تم إعادة توحيد مجموعة مجدي سالم ومجموعة الظواهري[٧]، بينما عصام القمري بقي مسجونًا حتى عام (١٩٨٨)؛ حيث تمكن من الفرار من السجن، لكن الأمن تمكن من العثور عليه، واشتبك معه وقتله؛ بعد أسبوع من هروبه[٨].

في أفغانستان هيمن فكر تنظيم الجهاد لعدة أسباب، منها:

وصول سيد إمام مبكرًا هناك، ومن ثم أصبح أكبر شخصية علمية

(١) مقابلة مع إسماعيل سيد إمام بعنوان: (مؤسس «الجهاد» بعيون ابنه)، على الرابط: http://today.almasryalyoum.com/article٢.aspx?ArticleID=٨٤٢٥٠

(٢) «موسوعة العنف»، مختار نوح، (ص٤٧٨).

(٣) «دليل الحركات الإسلامية المصرية»، عبد المنعم منيب، (ص١٠٢)، ومقابلة هاني السباعي مع صحيفة «الحياة».

(٤) «دليل الحركات الإسلامية في العالم»، مركز الأهرام، (ص١٣٧، ١٤٠)، «دليل الحركات الإسلامية المصرية»، عبد المنعم منيب، (ص ١٠٣، ١٧٨).

(٥) «الجماعات الإسلامية المصرية المتشددة»، ممدوح الشيخ، (ص٥٨).

(٦) «دليل الحركات الإسلامية»، مركز الأهرام، (ص١٣٩)، ومقابلة هاني السباعي مع صحيفة «الحياة».

(٧) «دليل الحركات الإسلامية المصرية»، عبد المنعم منيب، (ص١٠٣).

(٨) «الإسلام السياسي»، محمد مورو، (ص٢٧٩).

لهذا التيار، وأصدر عدة دراسات أصبحت معتمدة لدى كل جماعات العنف والتطرف، ولكون الجهاد هو التنظيم الأول الذي تكون هناك، وكان يملك رؤية وتصور واضح لتاريخه الطويل[1].

بدأ سيد إمام في قيادة التنظيم من جديد، وضخّ فكره المتشدد والمتطرف بين أفراده، وأخذ بتجميع الأفراد والأنصار، والعمل على استقدامهم لأفغانستان للتثقيف والتدريب العسكري في معسكرات خاصة بهم.

كان عبود الزمر يطلب من التنظيم تنفيذ عمليات مسلحة ضد النظام المصري تنافس عمليات الجماعة الإسلامية، لكن التنظيم كان يعتقد أن المهم هو: استقطاب عسكريين يقومون بالمهمة، ويكون هؤلاء الشباب رديفًا جاهزًا لمساعدتهم[2]، وكان استمرار رفض القيادة لطلب الزمر قد دعاه للانتقال للجماعة الإسلامية سنة (١٩٩١) -كما ذكرنا من قبل-.

لكن بسبب قيام الجماعة الإسلامية نهاية سنة (١٩٩٠) بمحاولة اغتيال وزير الداخلية عبد الحليم موسى؛ الذي تغيب عن خط سيره، فقُتل بدلًا منه رئيس البرلمان المصري رفعت المحجوب، وبعد القبض على المنفذين تكشفت قصة تسلل شباب الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد لأفغانستان وتدربهم العسكري هناك، ومع توسع التحقيقات تم القبض على أكثر من (٨٠٠) من شباب جماعة الجهاد؛ لم يكن يعلم عنهم الأمن المصري[3]، وتم تقديمهم للمحاكمة، وعرفت القضية باسم: «قضية طلائع الفتح».

وتسبب هذا بخلاف في تنظيم الجهاد، انشق على إثره أحمد حسين العجوز وعدد من القادة، وكونوا تنظيمًا مستقلًّا سموه: «طلائع الفتح»؛ على اسم القضية التي يحاكم عليها المعتقلون في مصر، معترضين على بقاء التنظيم بدون نشاط، واعتقال هذا العدد الكبير من دون أن تطلق رصاصة واحدة، ولم يقبلوا بأن ذلك التزامًا بإستراتيجية بعيدة المدى[4].

وطالب الآخرون بعزل سيد إمام من القيادة؛ برغم أن الظواهري هو الذي كان في الصورة غالبًا، وفعلًا قدّم سيد إمام استقالته سنة (١٩٩١)، وتولى الظواهري الإمارة بعد تنازل أبي عبيدة له، وتسبب ذلك في انتقال الزمر للجماعة الإسلامية التي كانت تخوض معركة مع النظام المصري[5].

لكن سيد إمام يقدم رواية مغايرة تمامًا لذلك! حيث يقول: «وصلتُ باكستان في (١٩٨٣)، وحُكِمَ عليّ غيابيًا بالبراءة عام (١٩٨٤) في قضيه الجهاد الكبرى، ولم يصل الظواهري إلى باكستان إلا عام (١٩٨٦). وقد كلمني في تكوين جماعة للجهاد في مصر من أجل تطبيق الشريعة، فرفضت وقلت له: الأمر في حاجة إلى دراسة شرعية مستفيضة، وليس بالبساطة التي تتصورها!

وكنت في هذه الفترة توسعت في دراستي الشرعية مستعينًا ببعض المشايخ الأفغان من أهل الحديث، فأصرّ الظواهري على أهمية استغلال الجهاد الأفغاني، وأهمية إحضار شباب من مصر للمشاركة فيه، فقلت له: هذا شيء لا بأس به، ولكن لا دخل لي بهم؛ لا إداريًّا ولا في المعيشة، فطلب مني القيام بدور شرعي معهم، فوافقت؛ إذ كنت أقوم به مع غيرهم من الشباب العرب.

وشيئًا فشيئًا كثر عددهم ومشاكلهم، وبصفتي معلمهم الشرعي صارت المشاكل تأتيني بعدما يهرب الظواهري من حلّها؛

(١) «القاعدة وأخواتها»، كميل الطويل، (ص٤٦).
(٢) المصدر السابق، (ص٦٠).
(٣) المصدر السابق، (ص١٣٩).
(٤) «مراجعات الجهاديين»، عبد المنعم منيب، (ص١٦)، «القاعدة وأخواتها»، كميل الطويل، (ص١٧٤)، ومقابلة هاني السباعي مع صحيفة «الحياة».
(٥) «دليل الحركات الإسلامية المصرية»، (ص١٧٩).

على رغم اشتراطي عليه منذ البداية -التي لم يحضرها أحد إلا أنا وهو-؛ ألاّ دخل لي بالإخوة ومشاكلهم، فطلبت عقد اجتماع لهم في (١٩٩١)، وقلت لهم: لا تشغلوني بمشاكلكم وإلا فسأقطع صلتي بكم! فقال الظواهري: إن وجودك معنا رفَع عنا الحرج، لأن الجماعة الإسلامية تقول: إن معها عالمًا هو: الشيخ عمر عبد الرحمن، وأنت كل الناس تشهد بعلمك، وفي الاجتماع نفسه قال الأخ مجدي كمال: تأكد يا دكتور أنك إذا قطعتَ صلتك بالإخوة فسينقسمون إلى جماعات.

ثم بعد عام في (١٩٩٢) طلب الإخوة الاجتماع بي، وعرضوا مسألة قيامهم بعمليات قتالية في مصر -كما تفعل الجماعة الإسلامية-؛ لأن الناس يعيّرونهم بذلك، فقلت لهم: إننا قد جاهدنا في أفغانستان، ودرّبنا الكثيرين ممن نعرف وممّن لا نعرف، وعلّمناهم علومًا شرعية نافعة، بما لم يفعل أحد مثلنا، أما القتال في مصر فلن يأتي بمصلحة، وفيه مفاسد جسيمة، وأما الجماعة الإسلامية فلن تصل إلّا إلى طريق مسدود، ونصحتُ الإخوة ببذل مزيد من الجهد في شؤون الدعوة، فقال لي الأخ مجدي كمال: انتهى وقت الكلام، وجاء وقت العمل، وهدّدتهم إن هم تكلموا في ذلك ثانية، وعقدت العزم على قطع صلتي بهم بعد تصفية أوضاعهم في باكستان، وكان ذلك في مطلع عام (١٩٩٣)»[١].

وهذا التضارب في توصيف علاقتهم مع بعضهم البعض يدلّ على مدى الفساد الذي ينتشر في هذه التنظيمات، ومدى عجزها وعدم كفاءتها لما تتصدى له من قيادة الأمة؛ برغم جهلهم وتفرقهم وخلافاتهم وصراعاتهم!

العجيب أن الظواهري نفسه لم يستطع تحمل الغلو الذي ينشره الأمير أو المسؤول الشرعي للتنظيم سيد إمام! فقام بحذف أكثر فصول كتاب «الجامع في طلب العلم الشريف» لما فيه من تشدد وغلو وطعن بالجماعات الأخرى، وهذا جعل سيد إمام يشن هجومًا على الظواهري، وهاجم جماعة الجهاد، واعتبرها جماعة ضالة أكثر من الحكام!»[٢].

وهذا يعطينا مؤشرًا على مدى سلامة فكر ومنهج هذه الجماعات؛ التي يضلل بعضها البعض؛ فلا تعرف المصيب منهم! وبرغم ذلك لا تزال كتب سيد إمام تعدّ عمدة للشباب المتطرف والمتهور في العالم!!

◘ انفصال الأمير:

بعد استقالة الأمير -أو انفصال سيد إمام- اعتزل التنظيم، وانشغل بكتاباته، ورحل للسودان عام (١٩٩٣)، وقطع علاقته بأسامة بن لادن في (١٩٩٤)؛ لكونه لا يستمع إلا لنفسه! ثم رحل لليمن في نفس العام.

وبعد عملية (٢٠٠١/٩/١١) تم اعتقاله في اليمن، وبقي معتقلًا حتى سلّمه اليمن لمصر في (٢٠٠٤)[٣]، وبقي في السجن، وأتم مراجعاته باسم: «وثيقة ترشيد العمل الجهادي»، وأفرج عنه عقب ثورة (٢٥ يناير ٢٠١١).

◘ تكرار كارثة العنف والتطرف:

ومع تنفيذ الظواهري لعمليات عسكرية تحت ضغط أعضاء التنظيم[٤]، بعد سنة (١٩٩٣) ضد النظام المصري -على غرار الجماعة الإسلامية- إلا أن تنظيم الجهاد حرص على أن تكون عملياته ذات صبغة عسكرية أكثر احترافية؛ من خلال اختيار نوعية

---

(١) تجده على الرابط التالي: http://www.murajaat.com/dr_fadhel_١.php، ونقله عبد المنعم منيب في كتابه «مراجعات الجهاديين» (ص١٤٣).

(٢) «التنظيم والتنظير»، عبد المنعم منيب، (ص٥٤).

(٣) «الجماعات الجهادية المعاصرة»، د. راشد الزهراني، (ص٢٠٩).

(٤)«القاعدة وأخواتها»، كميل الطويل، (ص١٧٨).

الأهـداف المستهدفة، أو طريقـة التنفيـذ (قنابـل عبـوات مفخخـة وموقوتـة وموجهـة عـن بعـد وهجـمات انتحاريـة)[1]، وأدى فـشل بعـض العمليات؛ كعملية اغتيـال وزيـر الداخلية حسن الألفـي، وعملية اغتيـال رئيس الـوزراء عـاطف صـدقي، وعملية اغتيـال الرئيس مبارك في أثيوبيا، وحملة الاعتقالات الواسعة؛ للإعلان عن توقـف عمليـات الجهـاد سـنة (١٩٩٥) بمـبرر الـضعف وعـدم الاستطاعة.

«**فالحـصيلة التـي تمـت أسـفرت عـن** اعتقـال العديـد مـن الـشباب، ومـصادرة كثـير مـن البيـوت والـشقق والأمـوال، وقُتـل -أيضًا- العديد من القيـادات الكبـيرة مثـل: عـادل عـوض؛ الـذي كان من أحسن الشخصيات في جماعة الجهاد، فقررت جماعة الجهاد وقف العمليات، قالوا: إن الله لا يكلّف نفسًا إلا وسعها، والجهـاد مناط القدرة، ونحن غير قادرين، فلن نستطيع، فـانتظروا واجلـسوا وتعلّموا.. العملية صعبة، ونحـن نخسر كثيرًا بتنفيذنا اليـوم هـذه العمليات.

وهكذا أوقفت جماعة الجهـاد عملياتهـا؛ لعـدم القـدرة في العام (١٩٩٥)»[2].

وهـذه خـبرة لا تـصل إليهـا التنظـيمات المتطرفـة إلا بعـد كـوارث في الأرواح!! سـواء مـن أفرادهـا أو المجتمـع أو قـوى الجيش، ولا تزال التنظيمات الجديدة لا تستفيد من تجـارب وأخطـاء من سبقها!

◘ تطور علاقة الظواهري وابن لادن:

في أفغانستان التقى سيد إمام وأيمن الظواهري لاحقًا بابن لادن، همـا كانـا يحمـلان فكـرًا جهاديًـا، بينـما ابـن لادن يحمـل فكـرًا أقـرب لجماعـة الإخـوان والـشيخ عبـد الله عـزام، وقـد حـدث تنـافر بينهما وبين الشيخ عزام أدى للقطيعة، وفصل ابن لادن عـن مكتـب خـدمات المجاهـدين التـابع لعـزام، وتأسيـسه بيـت الأنـصار سـنة (١٩٨٦)، وتحول اسمه في (١٩٨٨) إلى القاعدة[3].

كانـت رؤيـة التنظـيم هـي: محاولـة الاسـتفادة مـن إمكانيـات قاعدة ابن لادن لصالح تنظيم الجهاد[4]، وبرغم أن الحلقة المحيطة بابن لادن أصبحت من قيادات الجهاد المصرية؛ والتي بـدأت تـؤثر في أسـامة بـن لادن، إلا أن علاقـة الظـواهري بـابن لادن بقيـت تنظيميًّا منفصلة بـل وفيهـا تباينـات، فقـد كتـب الظـواهري في أحـد أعداد نشرة (كلمة حق): «جاد الشباب بأرواحهم، وضـنّ الأغنيـاء بأموالهم» في إشارة لابن لادن! كما ينسب ذلك الزيّـات لمقـربين مـن الجهاد فترة عامي (٩٣-٩٥)[5]، لكن في السودان حـصل التقـارب الذي مهّد لانضمام الظواهري للقاعدة لاحقًا.

◘ الانتقال للسودان:

مع سوء أوضاع أفغانستان عقب انـسحاب الـروس، ووقـوع الصراع بين المجاهـدين، ودخـول حركـة طالبـان، وتـشدد حكومـة بنـاظير بوتـو ضـد المجاهـدين العـرب؛ جـاء عـرض سـوداني مـن حكومة البشير باستضافة الحركات الإسلامية في الـسودان، والـذي يعد موقعًا استراتيجيًّا لابن لادن وجماعـات متعـددة مصرية وليبيـة وجزائرية.

فبدأ انتقال القيادات بين عامي (١٩٩١-١٩٩٣)، وتسارعت هذه الهجرة للسودان من الـيمن خاصـة؛ والتـي كانـت تحـوي عـددًا

---

(١) «دليل الحركات الإسلامية في العالم»، مركز الأهرام، (ص١٣٧).

(٢) مـن مقابلـة هـاني الـسباعي مـع صـحيفة «الحيـاة»، و«القاعـدة وأخواتهـا»، كميـل الطويل، (ص١٨٥).

(٣) «القاعدة وأخواتها»، كميل الطويل، (ص٤٨، ٢٩٥).

(٤) «دليـل الحركـات الإسـلامية في العـالم»، مركـز الأهـرام، (ص١٤٣)، «الجماعـات الجهادية المعاصرة وأبرز قياداتها الفكرية»، د. راشد الزهراني، (ص٢٠٥).

(٥) «أيمـن الظـواهري كـما عرفتـه»، منتـصر الزيـات، (ص١٠١)، «القاعـدة أخواتهـا»، كميل الطويل، (ص٢٩٥).

من قيادات الجهاد؛ خاصة بعد فشل اغتيال رئيس الوزراء عاطف صدقي سنة (١٩٩٣)، حيث اكتشف الأمن وجود محطة لتنظيم الجهاد بصنعاء[١].

في السودان توطدت العلاقة بين ابن لادن وتنظيم الجهاد وبقية الجماعات الأخرى، ولكن تنظيم الجهاد كان أكثرها نشاطًا، وقد وفر لهم ابن لادن مزرعة خاصة في شمال السودان[٢]، وهناك أصبح للتنظيم دولة داخل دولة السودان، فمِن هناك نظموا محاولة اغتيال الرئيس مبارك، وشحنوا قوافل السلاح والمتفجرات لمصر، ولكن قيام التنظيم بقيادة الظواهري بقتل صبيين تابعين للتنظيم بسبب عمالتهما للمخابرات المصرية -التي تسببت بانحرافهم الأخلاقي- أزعج السلطات السودانية، وطلبت منهم مغادرة السودان فورًا في نهاية سنة (١٩٩٥).

▪ العودة لأفغانستان، وذوبان تنظيم الجهاد في القاعدة:

تشتت أفراد التنظيم عقب خروجهم أو طردهم من السودان؛ عاد الظواهري وابن لادن لأفغانستان في سنة (١٩٩٦)، وهناك تقارَب أكثر مع ابن لادن لدرجة الانضمام لـ «الجبهة الإسلامية العالمية»؛ التي أسسها ابن لادن عام (١٩٩٨).

ويلخص منتصر الزيات نهاية علاقة الظواهري بابن لادن بالتأثير المزدوج فـ «الظواهري استطاع أن يُحدث تحولات جذرية وإستراتيجية في فكر أسامة بن لادن، بعدما التقيا معًا في أفغانستان منتصف عام (٨٦)، بسبب العلاقة الإنسانية بينهما التي وصلت إلى الصداقة، واستطاع الظواهري أن يقنع ابن لادن بالفكر الجهادي الانقلابي، وحوّله من داعية سلفي يهتم بأمور الإغاثة إلى مقاتل جهادي معني بأحكام الجهاد ضد الطواغيت وضرورة إجلاء

(١) «القاعدة وأخواتها»، كميل الطويل، (ص١٣٤، ١٤٤، ١٧١).

(٢) المصدر السابق، (ص١٣٥، ١٤٥، ١٥٠).

القوات الأمريكية عن بلاد العرب.

وزرع الظواهري حول ابن لادن نخبة مِن أخلص خلصائه؛ ممّن صاروا -لاحقًا- أبرز العناصر المعاونة لابن لادن وقادة تنظيم القاعدة، وهؤلاء كانوا يدينون بالولاء للظواهري شخصيًّا -وتاريخيًّا-، مثل: علي الرشيدي (أبو عبيدة البنشيري)، وأبو حفص (محمد عاطف)...

لكن ينبغي أن نقرر في الوقت نفسه أن تأثير الظواهري في فكر ابن لادن وخطته الحركية لم يكن أحادي الجانب، وإنما الإنصاف يلزمنا أن نقرر أن أسامة بن لادن أثّر -أيضًا- في فكر ومنهج الظواهري -وجماعة الجهاد-؛ حين وجّه النصح بضرورة وقف العمليات المسلحة داخل مصر، وأن يتحالف معه ضد عدو مشترك هو: أمريكا وإسرائيل، وكان هذا بعد عودتهما إلى أفغانستان مع دخول طالبان كابول»[٣].

هذا الانضمام المنفرد أربك قيادة تنظيم الجهاد التي لم تُستشر أغلبها في ذلك[٤]، فانقسمت الجماعة: قسم ذهب مع الظواهري في تحالفه مع ابن لادن، وقسم رفض ذلك، فتنازل الظواهري عن إمارة التنظيم في منتصف (١٩٩٩)، ولكنهم فشلوا في اختيار أمير بديل عن الظواهري، وعاد بعضهم للتعاون معه، وتلاشى تنظيم الجهاد وذاب في القاعدة، وبقي أفراد في السجون وفي المهاجر ملتزمون بوقف العنف[٥].

▪ نتائج فكر تنظيم الجهاد:

كان سيد إمام أبرز منظري تنظيم الجهاد، ورغم انفصاله عن التنظيم وتضليله له إلا أن كتبه بقيت هي المعتمدة في التنظيم

(٣) «الظواهري كما عرفته»، منتصر الزيات، (ص١٠٤)، «القاعدة وأخواتها»، كميل الطويل، (ص٢٨٥، ٢٩٠).

(٤) «القاعدة وأخواتها»، كميل الطويل، (ص٢٩٤).

(٥) «دليل الحركات الإسلامية في العالم»، مركز الأهرام، (ص١٤٢).

وبقية التنظيمات؛ كالقاعدة -وداعش من بعدها-، ورغم أن سيد قام ببعض المراجعات لكنه بقي يحمل فكرًا متطرفًا غاليًا.

وبرغم كل ذلك؛ فقد أدان الكثيرَ مما تقوم به جماعات العنف؛ كتنظيم الجهاد وغيره من التنظيمات، يقول ابنه إسماعيل: «والدي هو الذي قطع صلته بجماعة الجهاد عام (١٩٩٣) عندما أصروا على ضرورة المواجهة مع الدولة، كما أنه وخلال المجازر الدامية والبشعة التي ارتكبت في الجزائر في أواخر التسعينيات أبلغ والدي الإخوة أن يوصلوا رسالة منه إلى تلك الجماعات -عندما علم أنهم يستخدمون كتبه في التبرير للقتل والإجرام بحق الآمنين المسالمين- بأنه بريء من أعمالهم وأفعالهم.

وأعتقد أنه ذكر ذلك في بيانه الذي صدر في (مايو) الماضي ونشرته كاملًا صحيفة الحياة يوم (٦ مايو ٢٠٠٧)، عندما أشار إلى أن كتبه استخدمت مرجعًا لأعمال العنف؛ رغم أنها تخلو من التحريض على شيء من ذلك»[1]، ومع ذلك فهذا لا يعفيه من المسؤولية.

ويقول سيد إمام في مقدمة وثيقته (ترشيد العمل الجهادي): «ونظرًا إلى اتجاه كثير من الشباب هذه الأيام إلى الجهاد في سبيل الله، وملاحظتنا لوقوعهم في بعض الأخطاء الشرعية؛ فإننا كتبنا هذه النصيحة ترشيدًا للعمل الجهادي، وتنقيةً له من هذه الأخطاء».

فيرد عليه الظواهري: «الهدف من هذه الوثيقة هو: كف جهاد المسلمين»[2].

وهكذا هو حال قادة (الجهاد): يمدحون بعضهم في البداية، ثم ينظرون للجهاد، ثم يتبرؤون من نتائج أفكارهم! ويتهم بعضهم بعضًا بالعمالة والخيانة!!

وقد رد هاني السباعي على حوارٍ لسيد إمام مع صحيفة الحياة، يكشف فيها تناقض سيد إمام علميًّا وعمليًّا، وهو أمر سائد عن قادة التطرف والعنف، لكنه لا يظهر إلا بعد الخلاف والصدام، وليس من أجل اتباع الحق!

يقول السباعي عن موقف سيد إمام من وجوب إذن الوالدين في الجهاد: «يقول د. فضل في حواره في «الحياة»، الحلقة الثانية: "لا يجوز الخروج إلى الجهاد إلا بإذن الوالدين وإذن الدائن؛ لأن بر الوالدين فرض عين ولهما حق في ابنهما، فلا يخرج إلى الجهاد إلا بإذنهما".

لكن إذا رجعنا إلى كتابه «العمدة» نراه يقول: "قلت: هذا إذا كان الجهاد فرض كفاية، فإذا تعين الجهاد تسقط أربعة شروط من هذه التسعة وهي: الحرية، والذكورية، وإذن الوالدين، وإذن الدائن.

وتكون شروط وجوب الجهاد العيني خمسة فقط، وهي: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والسلامة من الضرر، ووجود النفقة، ويسقط كذلك شرط وجود النفقة، وتصير الشروط أربعة فقط؛ إذا دهم العدو بلاد المسلمين ولم يكن هناك خروج إليه، وهذا أحد مواضع الجهاد العيني".

وقوله في حوار «الحياة» مخالف لرأي جمهور العلماء؛ الذين قالوا: إن اشتراط إذن الوالدين في الجهاد الكفائي وليس في جهاد الدفع! يعني: هل يجب أن تستأذن والديك إذا أردت الصلاة؟ بالطبع لا، وإن رفض أبوك ذلك؛ لأن الصلاة فرض عين، وهكذا الجهاد إذا تعين، أي: صار فرض عين!

ولعل سائلًا يسأل سيد إمام: عندما كنتَ أميرًا لجماعة الجهاد هل كان الشباب الذين يذهبون إلى أفغانستان يستأذنون آباءهم وأمهاتهم أم لا؟

---

(١) (مؤسس «الجهاد» بعيون ابنه) (٣-٣):
http://today.almasryalyoum.com/article٢.aspx?ArticleID=٨٤٤٤١

(٢) «التنظيم والتنظير»، عبد المنعم منيب، (ص١٣٧، ١٦٨).

الحقيقة المرّة أن معظم هؤلاء الشباب المصريين -إن لم يكن كلّهم- لم يستأذنوا ذويهم، لأنهم يعلمون أن أهلهم سيرفضون ذهابهم إلى أفغانستان!

وبعض هؤلاء الشباب استشهد في معارك جلال آباد وخوست وقندهار، فهل أخطأوا وخالفوا الشرع لأنهم لم يستأذنوا آباءهم، أم أنهم شهداء أتقياء بررة؟ لأن الدكتور فضل اشترط: إذن الوالدين في جهاد الدفع!

فإذا قال الدكتور فضل: إن الجهاد في أفغانستان كان جهادًا كفائيًّا؛ فجمهور العلماء متفقون على اشتراط إذن الوالدين! **وفي هذه الحالة يعتبر الدكتور سيد إمام مغررًا بالشباب عندما كان أميرًا، وحرّضهم على الذهاب إلى أفغانستان من دون إذن ذويهم!**

وأما إذا قال: إن الجهاد في أفغانستان عندما كان أميرًا لجماعة الجهاد كان جهادًا عينيًّا، أي: فرض عين! فقد وقع -أيضًا- في خطأ جسيم! لأنه الآن اشترط إذن الوالدين، وهو ما لم يقل به جمهور العلماء؟!

إذًا؛ فدم هؤلاء الشباب مرهون في عنقه؛ لأنه غرّر بهم! ومن حق ذويهم أن يحاكِموه على تغريره بأبنائهم!»[1].

هذا هو حال أهم شخصية علمية في تيار العنف والتطرف، والتي حقيقتها كما يقول د. راشد الزهراني: «واسع الاطلاع، لديه معلومات وفيرة؛ لكنه يفتقد للتأصيل العلمي...

وقد ظهر لي أحد أسباب الخلل العلمي في شخصيته وهو: أنه حاول أن يتفقه في كتب السلف بفهمه الخاص؛ دون التلقي عن العلماء والرجوع إليهم»[2].

أما تقييم سيد إمام لابن لادن؛ فيجمله بقوله: «عام (١٩٩٠) لاحظ بعض مَن بايع ابن لادن من ذوي الخبرة في العمل الإسلامي أن ابن لادن يغير أهدافه وخططه سريعًا...

فطالبه بعض أتباعه أن يكون للقاعدة منهج (دستور) يحدد أسس قيامها وأهدافها، والتي بناءً عليها يأخذ ابن لادن البيعة من الشباب، فرفض ابن لادن... وطَرد مَن طالبه بمنهج...

فإنني أقول: **ليس للقاعدة منهج ولا فكر ولا منظّر ولا مفتٍ؛ إلا ما يراه ابن لادن برأيه الشخصي! و(من اعترض تم طرده)**»[3].

هذه هي رؤية القيادات لبعضها البعض... فإن كانوا صادقين في ذلك؛ **فلا يصلحون لقيادة الجهاد ولا الأمة!** وإن كانوا كاذبين وأصحاب أهواء؛ **فالحال أدهى وأمرّ!!**

(١) على الرابط التالي:
http://islamists٢day-a.blogspot.com/٢٠٠٧/١٢/blog-post_٨٧٥٦.html

(٢) «الجماعات الجهادية المعاصرة»، د. راشد الزهراني، (ص١٩٩).

(٣) «مراجعات الجهاديين»، عبد المنعم منيب، (ص١٥٢).

ثورات الخوارج (١٤): أمرٌ ما لَهُ غير المهلّب!

هيثم الكسواني - كاتب أردني

خاص بـ «الراصد».

لم يُنْهِ موت نافع بن الأزرق في معركة دولاب، سنة (٦٥هـ) فكرَ الأزارقة ولا وجودَهم، فهذه الفئة من الخوارج سرعان ما اختارت عبيد الله بن الماحوز أميرًا عليها، وواصلت الخروج وقتْل الناس وبثّ شرورها في المجتمع؛ حيث شكّل الأزارقة النسخةَ الأكثر تشددًا وشدّة وهمجية من الخوارج آنذاك.

وكما يقول البغدادي عنهم: «ولم تكن للخوارج قطّ فرقة أكثر عددًا، ولا أشدّ منهم شوكة»[1].

ولمّا تولّى ابن ماحوز قيادة الأزارقة «سار بهم إلى المدائن[2]؛ فقتَلوا أهلَها، ثم غلبوا على الأهواز[3] وغيرها، وجبوا الأموال، وأتتهم الأمداد[4] من اليمامة والبحرين..»[5].

وهكذا هي مسيرة الخوارج على الدوام: فساد وإفساد أينما حلّوا وارتحلوا، وأيًّا كان قائدهم وإمامهم.

خاض الخوارج الأزارقة معارك عديدة ضد جيوش المسلمين، والخليفةُ آنذاك هو: عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، بعد مبايعته من معظم الأقطار الإسلامية، وقد انتصر الأزارقة في عدد من هذه المعارك، لكنهم أظهروا فيها جميعها قوّتهم وشدّتهم، ما جعل المسلمين يعانون منهم الأمرّين، ويجدون منهم العنت، لا سيما أهل البصرة؛ التي غدت الهدف التالي للخوارج بعد سيطرتهم على الأهواز.

تفاوتت قدرات ولاة البصرة وقادتها العسكريين ومواهبهم، وكذلك هِممهم ونظرتهم إلى خطر الأزارقة وسبل مواجهتهم، وعندما عجز واليها عبد الله بن الحارث عن إزاحة خطر الخوارج عنها إثر انتصارهم في معركة دولاب؛ طلب الناسُ من عبد الله بن الزبير أن يعيّن واليًا آخر، «فاستعمل عليهم عمر بن عبيد الله بن معمّر؛ الذي سرعان ما ولّى أخاه عثمان أمر محاربة الخوارج، فخرج إليهم عثمان وقد استهان بأمرهم، فلمّا التقاهم بسوق الأهواز هَزموا عساكره وقتلوه.

حينذاك عَزل ابنُ الزبير واليه من البصرة، واستعمل مكانه الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة القرشي (القباع)»[6].

وعندما اقترب خطر الأزارقة من البصرة فزع الناس نحو الأحنف بن قيس[7]، وسألوه أن يتولّى هو محاربة

(١) عبد القاهر البغدادي، «الفرق بين الفرق» (ص٨٢).

(٢) جنوب شرق بغداد.

(٣) إقليم عربي مجاور للبصرة، محتل الآن مِن قِبل إيران.

(٤) جمع مدَد.

(٥) ابن كثير، «البداية والنهاية» (ص١٧١٦).

(٦) د. نايف معروف، «الخوارج في العصر الأموي» (ص١٤١).

(٧) ذكره ابن كثير في وفيات سنة (٧٢هـ)، وقال في ترجمته: «أسلَم في حياة النبي ﷺ ولم يرَه، وجاء في حديثٍ أن رسول الله ﷺ دعا له.

وكان سيّدًا شريفًا مُطاعًا مؤمنًا، عليم اللسان، وكان يُضرب بحلْمه المثل، وله أخبار في حلمه سارت بها الركبان، قال عنه عمر بن الخطاب: "هو مؤمن عليم اللسان"، وقال الحسن البصري: "ما رأيتُ شريف قومٍ أفضل منه"، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "هو بصري، تابعي ثقة، وكان سيّدَ قومه...

=

الخوارج[1].

وعلى الرغم من مكانة الأحنف وخبرته العسكرية وحروبه السابقة إلَّا أنه أشار على الناس وعلى والي البصرة برجلٍ آخر، هو: المهلّب بن أبي صفرة؛ «لِما يعلم فيه مِن الشجاعة والرأي والمعرفة بالحرب»[2].

وقد كُتِب الكثير عن مواهب المهلّب ومؤهلاته، وقد ذكره ابن كثير في وفيات سنة (٨٢هـ)؛ فقال: «أحد أشراف أهل البصرة ووجوههم ودهاتهم وأجوادهم وكرمائهم، وُلد عام الفتح، وكانوا ينزلون فيما بين عُمان والبحرين، وقد ارتدّ قومه؛ فقاتلهم عكرمة بن أبي جهل، فظفر بهم، وبعث بهم إلى الصديق وفيهم أبو صفرة وابنه المهلب، غلام لم يبلغ الحنث.

ثم نزل المهلب البصرة، وقد غزا في أيام معاوية أرض الهند سنة أربع وأربعين... وكان فاضلًا شجاعًا كريمًا يحبّ المدح...

توفي المهلب غازيًا بمرو الروذ، وعمره ستة وسبعون سنة ﷺ... وكان من الشجعان، وله مواقف حميدة، وغزوات مشهورة في الترك والأزارقة وغيرهم من أنواع الخوارج»[3].

هو إذًا قائد ذو «مواصفات خاصة»[4]، وعندما تحدّث أهل البصرة - قادتُهم وأفرادهم - بأن قتال الخوارج لا يَصلح إلَّا له، وبأن هذا الأمر ما لَهُ غير المهلب[5]؛ كان المهلّب في طريقه إلى خراسان ليصبح واليًا عليها مِن قبل ابن الزبير، فاعتذر للناس بذلك، فكتبوا إلى ابن الزبير يطلبون منه تولية المهلّب قتال الخوارج؛ فأجابهم ابن الزبير لذلك.

وقبِل المهلّب المهمّة التي اختاره الناس لها بقتال الأزارقة وإبعاد شرّهم، لكنه وضع شروطًا، رأى أن مهمّته لا يُمكن أن تنجح بدونها، في مقدمتها: أن يموّلوا جيشه من بيت مالهِم، وأن يكون له خراجُ وإمرةُ كلّ بلد يقع في حوزته، وأن يكون له الحقّ في اختيار من يشاء من المقاتلين[6]، فأجابه الناس إلى ما طلب، ووافقوا على شروطه؛ التي تعكس بُعد النظر، وحسن التخطيط الذي كان يتمتع به هذا القائد.

ولمّا كان ما في بيت مال البصرة لا يكفي لرواتب الجند ولا تجهيزهم؛ فقد قام المهلّب بالاقتراض من التجار[7]، ما يذكّرنا بالسياسة التي سنّها الأمويون مِن قبلُ بوجوب إشراك المجتمع المحلي في جهود محاربة الخوارج.

وإذا كُنّا فيما سبق قد رأينا نجاعة هذه السياسة من خلال العنصر البشري بتوفير المقاتلين؛ حيث خرج رجال القبائل لمقاتلة الخوارج جنبًا إلى جنب مع الجيش، فإنها الآن تأخذ طابعًا آخر هو: الطابع الاقتصادي بتوفير الموارد المالية للجيش؛ حيث إشراك التجار والميسورين في عبء مواجهة الخوارج؛ لا سيّما وأنهم سبّبوا لهم ضررًا بالغًا من خلال كساد تجارتهم، بفعل حصارهم للبصرة، وتهديدهم الدائم لها، وسيطرتهم على الولايات المجاورة لها.

وقد أثار المهلّب في حديثه إلى التجار قضية الأضرار التي سبّبها الخوارج لهم؛ عندما قال لهم: «إنّ تجارتكم منذ حوْل

= وكان زياد بن أبيه يقول: قد بلغ الأحنف من السؤدد والشرف ما لا ينفعه معه ولاية ولا يضرّه عزل، وإنّه ليفرّ من الشرف وهو يتبعه"، وقال الحاكم: "وهو الذي افتتح مرو الرّوذ، وكان الحسن وابن سيرين في جيشه"». انظر: البداية والنهاية (ص١٧٥٨).

(١) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» (٤/ ١٩٥).

(٢) المصدر السابق، (٤/ ١٩٥-١٩٦).

(٣) ابن كثير، «البداية والنهاية» (ص١٧٩٦).

(٤) هيثم الكسواني، مقال (المهلّب يفرّق صفوف الأزارقة)، مجلة «الراصد»، العدد (٦٤)، (شوال ١٤٢٩هـ).

(٥) ابن كثير، «البداية والنهاية» (ص١٧١٦)، ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» (٤/ ٩٦).

(٦) ابن كثير، «البداية والنهاية» (ص١٧١٧)، ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» (٤/ ٩٦)، د. علي الصلابي، «الدولة الأموية» (ص٦٢٩)، د. لطيفة البكّاي، «حركة الخوارج» (ص١٣٥).

(٧) د. علي الصلابي، «الدولة الأموية» (ص٦٢٩)، د. لطيفة البكّاي، «حركة الخوارج» (ص١٣٥).

قد كُسِرت بانقطاع موارد الأهواز وفارس عنكم، فهلمّ فبايعوني واخْرجوا معي، أوفّيكم -إن شاء الله- حقوقكم»[1].

وعلى الفور جهّز المهلّب جيشًا من أهل البصرة قوامه (١٢) ألفًا، وقيل: (٢٠) ألفًا، منهم (٨) آلاف من قبيلته (الأزد)، وأمّر عليهم ابنَه المغيرة بن المهلب؛ الذي عبَرَ بجيشه الفرات، وقاتل الأزارقة وهزمَهم، ومَن بقي منهم فرّ إلى بلاد فارس[2].

أما المهلّب فاستمرّ أربعين يومًا يجبي خراج المناطق التي استردّها من الخوارج، فتمكّن في هذه الفترة الوجيزة من ردّ الأموال التي اقترضها من التجار، ومِن تأمين احتياجات الجند[3]؛ ما أدّى إلى انضمام أعداد جديدة إلى جيشه، ثم خرج بنفسه إلى الخوارج بعد أن استخلف على نهر تيري أخاه المعارك بن أبي صفرة، ولاحقهم، ودخل إلى سوق الأهواز، وكتب بخبر انتصاره إلى والي البصرة[4].

ولمّا كان مِن الصعب على الخوارج الصمود وجهًا لوجه أمام جنود المهلب؛ فقد لجأوا إلى أسلوب جديد هو: الكمائن لاغتيال المهلّب، لكنهم لم يتمكنوا منه[5]، إلّا أنهم استطاعوا بعد ذلك اغتيال شقيقه المعارك، وصلبوه[6].

وقد رأينا بعد ذلك الحشاشين الإسماعيليين يقتفون أثر الأزارقة في الاغتيالات، ويتخذونه منهجًا لهم في التعامل مع معارضيهم من أهل السنة؛ وخاصة العلماء والأمراء والقادة، وهو عين ما يفعله اليوم -أيضًا- تنظيم الخوارج المعاصرين (داعش)، حيث طالت مفخخاته واغتيالاته مختلف فئات أهل السنة في كل بلد تواجد فيه أو مرّ منه.

(١) د. علي الصلابي، «الدولة الأموية» (ص٦٢٩).
(٢) د. نايف معروف، «الخوارج في العصر الأموي» (ص١٤٢).
(٣) د. لطيفة البكّاي، «حركة الخوارج» (ص١٣٧).
(٤) د. نايف معروف، «الخوارج في العصر الأموي» (ص١٤٢).
(٥) المصدر السابق، (ص١٤٢-١٤٣).
(٦ و٧ و٨) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» (٤/ ١٩٧).

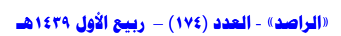
نستطيع القول: إن ما سبق كان مجرد الحلقة الأولى في صراع طويل استمر قرابة العشرين عامًا بين الخوارج الأزارقة من جهة، وبين المهلب وبَنِيه، فالمهلب كان من القادة الذين تبنّوا سياسة النَّفَس الطويل، ولم يكن يكتفي بالمواجهات العسكرية، بل اتّبع عدة أساليب معهم، فهو -مع شجاعته وإقدامه- كان «شديد الاحتياط والحذر»[7]، وكان يهتم في حربه معهم بإرسال الجواسيس إلى عسكرهم لتأتيه بأخبارهم[8]، كما كان شديد الحرص على عساكره[9].

ومثلما انتصر المهلب في أولى معاركه ضد الأزارقة ذاق في بعض الحروب طعم الخسارة، وشهد التقلّبات التي شهدتها الدولة الإسلامية وأثّرت على مواجهته للخوارج، وهو ما سنتحدّث بالتفصيل عنه في العدد القادم -إن شاء الله-.

المراجع:

١- الحافظ ابن كثير، «البداية والنهاية»، طبعة مؤسسة المعارف ودار ابن حزم، بيروت، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
٢- عبد القاهر البغدادي، «الفرق بين الفرق»، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٣- ابن الأثير، «الكامل في التاريخ»، دار صادر ودار بيروت، بيروت، (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م).
٤- د. علي محمد الصلابي، «الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار»، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).
٥- د. نايف معروف، «الخوارج في العصر الأموي: نشأتهم، تاريخهم، عقائدهم، أدبهم»، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الخامسة، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
٦- د. لطيفة البكّاي، «حركة الخوارج: نشأتها وتطورها إلى نهاية العهد الأمويّ خلال (٣٧ – ١٣٢هـ)»، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، (أيار-مايو ٢٠٠٧م).
٧- هيثم الكسواني، مقال (المهلّب يفرّق صفوف الأزارقة)، مجلة «الراصد»، العدد (٦٤)، (شوال ١٤٢٩هـ).

(٩) د. نايف معروف، «الخوارج في العصر الأموي» (ص١٤٣).





مظلومية أهل السنة في إيران (٦)
اعتداء نظام الملالي على المساجد والمدارس الدينية

ماجد العباسي- كاتب من عرب فارس

خاص بـ «الراصد».

من أهم أوجه الاضطهاد الديني الذي يمارسه النظام الإيراني الحالي ضد شعبه من أهل السنة: الاعتداءات الموجهة ضد المدارس والمساجد.

وذلك يتمثل في محورين رئيسين وهما:

١ - محاولة الوصاية والاستحواذ على مدارس السنة؛ من خلال إنشاء ما يسمى بـ «شورى التخطيط والبرمجة لمدارس أهل السنة».

٢ - منع بناء المساجد والمدارس الجديدة، والهدم والإغلاق لبعض المساجد والمدارس القديمة!

في هذا المقال نسلّط الضوء على المحور الأول؛ ففي نهاية عام (٨٦ الهجري-الشمسي ١٤٢٨ هـ) -العام الذي سمي من قبل قائد النظام بـ: عام الوحدة الوطنية والانسجام الإسلامي- (الثامن من بهمن ١٣٨٦) أَلَّف المجلس الأعلى للثورة الثقافية شورى للتخطيط والبرمجة لمدارس أهل السنة، وقرر هذا الشورى: تنظيم ودعم المدارس الدينية لأهل السنة –على حد زعمهم!- مستهدفًا استقلال وحرية مدارس أهل السنة في إيران، ووقّع الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد هذا القرار، وأرسله إلى نواحي البلاد في (١١ اسفند ١٣٨٦).

وقد قابل معظم قيادات السنة من العلماء والخبراء وممثليهم في مجلس الشورى الإيراني هذا القرار بالرفض، فراسلوا قائد الثورة ورئيس الجمهورية والآخرين من كبار المسؤولين، وأعربوا عن استيائهم وقلقهم من هذا القرار المفجع!

فلنستعرض ما يحويه أمر تأسيس هيئة الشورى الحكومية للبرمجة والتخطيط لمدارس أهل السنة من تخطٍ للحدود القانونية -التي هم وضعوها-، واعتداء على الحقوق المدنية، ولنجعلها في الميزان:

١ - هذه مؤسسة حكومية محضة؛ حيث الرئيس والمدير والمخططون والمبرمجون والمؤثرون الحقيقيون فيها كلهم من علماء الشيعة ورجالها!

ولم يشارك علماء السنة إلا بشكل هامشي مقصود؛ حيث تمت دعوة عدد قليل من علماء السنة، أو بالأحرى تم إعلام بعض العلماء ودعوتهم بعد انتهاء كل المشاورات واتخاذ القرارات من قبل الشيعة، والتصديق على القرار من المجلس الأعلى للثورة الثقافية! بل وحتى ممثلو السنة في مجلس النواب لم يكن عندهم اطلاع على الموضوع!

٢ - تأسيس شورى بهذا الاسم لتصديق هذا القرار أمر مخالف للدستور الإيراني؛ وخاصة المادة الثانية عشرة، والتي تنصّ على أن: «الإسلام هو الدين الرسمي، والمذهب الجعفري الاثنا عشري هو المذهب الرسمي في هذه البلاد... أما المذاهب الإسلامية الأخرى -من الحنفية والشافعية والحنبلية والمالكية

والزيدية- فلها حرمتها واحترامها، وأتباع هذه المذاهب أحرار في مراسيمهم الدينية وشؤونهم المذهبية؛ طبقًا لفقههم وعقيدتهم، كما أنهم أحرار في التعليم الديني لأبنائهم، وفي الأحوال الشخصية، ودعاويهم معتبرة في المحاكم أيضًا..».

٣- زعموا أن رجال الحكومة زاروا مدارس أهل السنة مرارًا لاستعراض كامل أحوالها ومشاكلها وقضاياها، والحق أن المعاهد الدينية والحوزات العلمية في أنحاء المناطق السنية لم تر يومًا -ولا لمرة- أية زيارة من هذه الزيارات والاستعراضات.

٤- قالوا: إن من أهدافهم: إعطاء الشهادات الجامعية المعتبرة للمتخرجين من المدارس السنية.

ونقول: إن أبناء هذه المدارس لا يبتغون بهذا العلم شهادات دنيوية، ولا شهادة حكومية يتمتعون بها، ولا جاهًا يتباهون به، ولا منصبًا يتسابقون عليه، إنما يريدون بهذا العلم وجه الله، وإصلاح الأمة، ولو أنّهم أرادوا أن يحصلوا على مثل هذه الشهادات لِيربحوا غدًا بالتوظيف في الإدارات والمؤسسات الحكومية، ويتمتعوا بالإمكانيات؛ لَسلكوا طريق الجامعات الحكومية والكلّيات المعتبرة التي لها مكانتها، ولشهاداتها قيمتها في الدولة.

ولكان ذلك الطريق أسهل وأحسن لهم من الالتحاق بهذه المدارس الفقيرة التي يشبعون فيها يومًا ويجوعون يومًا، والتي تهدد بالهدم والتخريب، ويشار إليها بأصابع الاتهام!

٥- وقالوا -أيضًا-: إن مِن وظائف هذا (الشورى): الإشراف على طريقة التعليم في المدارس الدينية وتقويمه المتواصل بالقيم العلمية.

ومعلوم أنّ مسألة الإشراف على أمر التعليم في مدارس أهل السنة والتفكير لأجله مسألة يقوم بها أصلًا اتحاد المدارس السنية ومدراؤها في جميع مناطق السنة.

هذه هي التجاوزات والاعتداءات على مدارس السنة في إيران؛ والتي رفضها علماء السنة، وأصدروا ميثاقًا تحالفوا فيه على أن المدارس السنية ستبقى مطلقة حرة.

وإليكم نص الميثاق:

«بسم الله الرحمن الرحيم

معاهدة

انعقدت جلسة استشارية في (٦ من شوال ١٤٢٩هـ.ق) بمشاركة زهاء مائة من العلماء السنة من أئمة الجمعة ورؤساء المدارس الدينية والعلماء البارزين في جامعة دار العلوم زاهدان.

وأجمع الجميع بعد الفحص والتحقيق والمشاورة حول القضايا الأخيرة لأهل السنة؛ لا سيما حول قرار الشورى الثقافي، أي: (مشروع تنظيم الحوزات العلمية)، على أن هذا المشروع ليس إلا تدخل واضح في الشؤون المذهبية والتعليمية لأهل السنة، وأنه مغاير تمامًا مع الدستور الوطني، كما هو مغاير -أيضًا- مع جميع الدساتير الدولية في العالم، وأنه مخلّ بالوحدة والأمن الوطني».

وبمقابل هذا التعدي على مدارس السنة؛ هل قام المجلس الأعلى للثورة الثقافية بإصدار قرار مماثل لتخطيط برامج المدارس الشيعية؟ وهل احتاج مراجع الشيعة لتأسيس هذا العدد الكبير من المدارس التابعة لهم إلى إجازة وترخيص من شورى التخطيط والبرامج؟ هل يسمح لعلماء السنة أن يقيّموا برامج الحوزات الشيعية؟؟

ألا يفتخر الشيعة باستقلال حوزاتهم عن الحكومة، فلماذا لا يُقبل هذا في حق مدارس السنة؟

كما يواجه الأئمة حملة تضييق لا سيما في المدن، ويصعب لهم إلقاء الدروس والخطب في المساجد وغيرها إلا بأمر من وزارة الإرشاد الإسلامي والثقافة، وتحت مراقبة الأمن والاستخبارات.

ولا يقتصر التضييق على أهل السنة على مناطقهم الخاصة

فحسب، بل يمتد إلى تجمعاتهم في المدن الكبرى؛ كطهران وأصفهان وشيراز وكرمان ويزد، التي يتواجدون فيها بسبب الوظائف الإدارية والأعمال التجارية، ويزيد -غالبًا- في تلك المدن بحجة أنهم ليسوا من السكان الأصليين لهذه المدن، مع أن الأقليات الشيعية في المدن -وحتى القرى السنية- تتمتع بحرية تامة في أداء شعائرهم، بل في الإهانة لأهل السنة ومعتقداتهم، وتحميهم الحكومة، وتبني لهم المساجد والمآتم، ويقومون بإقامة الطقوس الشيعية في الساحات والشوارع، ولو لم يتجاوز عددهم في تلك المدينة أو القرية السنية بضعة أنفار، ولو أنهم غرباء أتوا لوظيفة حكومية أو لكسب لقمة العيش بصورة مؤقتة.

في المقال القادم -بإذن الله- نطلع القارئ الكريم على المحور الثاني المتعلق بمنع بناء المساجد والمدارس الجديدة، وكذلك الهدم والإغلاق اللذين تعرضت لهما بعض المساجد والمدارس الدينية القديمة لأهل السنة في أنحاء الدولة الإيرانية، في ظل حكم ولاية الفقيه.

مستقبل الطائفية في الشرق الأوسط، وتحديات المجال السني -قراءة في تقرير مؤسسة راند-

بوزيدي يحيى- كاتب وباحث جزائري

خاص بـ «الراصد».

استفحلت الطائفية في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، لدرجة دفعت إلى انكفاء الأصوات التي لطالما حاولت غضّ الطرف عنها تارة، أو اتهام السنة باختلاقها تارة أخرى، إذ هناك إجماع شبه تام على أن الصائل في هذه الحالة هم: الشيعة؛ الذين وجدوا في إيران سندًا لهم لتجسيد المشروع الشيعي في المنطقة، وعلى عكس النخب السياسية والثقافية العربية التي تكتفي بقراءة عاطفية للحالة، والبحث عن تجاوزها بمقاربة طوباوية تتنكر للتباينات العقدية وما تفرضه من صِدام عند انتقالها إلى المجال السياسي؛ تتعامل القوى الدولية ونخبها مع الحالة كما هي على الواقع، وتوظفها في استراتيجيتها بالتركيز على المداخل التي تخدم مصالحها.

وفي هذا الإطار يأتي التقرير الصادر عن مؤسسة راند مؤخرًا تحت عنوان: (مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط)، من تحرير جيفري مارتيني، وهيذر ويلسامز، ووليام يونغ.

وسنحاول في السطور التالية تقديم قراءة لهذا التقرير؛ بعرض أهم الأفكار والسيناريو المحتمل للطائفية في العقد القادم، وما يجب فعله أو التفكير فيه حيال ذلك.

▪ ملخص حول التقرير:

غني عن التذكير التعريف بمؤسسة راند التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، ودورها وأهدافها، فمعدو التقرير يشيرون في مقدمته إلى أن الدراسة صمّمت لمساعدة مجموعة الاستخبارات؛ من خلال تقديم سيناريوهات تتعلّق بتطور الطائفية في الشرق الأوسط على مدى العقد القادم(١)؛ خاصة في المنطقة التي اصطلح عليها في الدراسة بالصدع الطائفي، والتي تشمل: شبه الجزيرة العربية، وإيران، والشام، وتقدِّر الدراسة نسبة الشيعة في هذا النطاق بنسبة (٥٠%)، وهذا الرقم مبالغ فيه كثيرًا!

فبالعودة إلى مصادر اعتمدتها الدراسة وتحديدًا كتاب «حقائق العالم» التابع لوكالة المخابرات الأمريكية؛ فإن تقديراتهم تشير إلى أن نسبة الشيعة في الدول التي تتوفر معطيات

(١) للاطلاع على التقرير كاملًا ينظر: جيفري مارتيني، وهيذر ويلسامز، ووليام يونغ، «مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط»، موقع «مؤسسة راند»، على الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE٢٠٠/PE٢٤٢/RAND_PE٢٤٢z١.arabic.pdf

حولها والممثلة في (إيران، العراق، لبنان، سلطنة عمان، السعودية، سوريا، اليمن) لا تتجاوز (٣٥%)، بالرغم أننا أخذنا النسبة الأكثر تقديرًا لا الأقل، لأنه بالأخيرة لا تتجاوز (٣٣.٥٧%)؛ فضلًا عن أن الدول المتبقية -والتي لا تتوفر إحصائيات عنها في المصدر نفسه- يشكل السنة غالبية على غرار الأردن، حيث يمثلون (٩٧%)، وسلطنة عمان التي يشير المصدر إلى أن نسبة الشيعة فيها لا تتجاوز (٥%)، والسنة قرابة (٥٠%)، وحتى البحرين التي يشار إلى أن الشيعة فيها أغلبية بنسبة (٧٠%) هناك مصادر تؤكد على أنه رقم مبالغ فيه، وأنهم كأقصى حد (٦٠%)، بينما نسبتهم في العراق أقل من السنة في حدود (٤٨%)، وليسوا أغلبية.

■ **وحدّدت الدراسة ثمانية دوافع تتحكم في المسار المستقبلي للعلاقات الطائفية في المنطقة، صنفت ضمن ثلاث فئات:**

أولًا: المستوى الجماهيري والفاعلين غير الحكوميين:

هناك ثلاثة دوافع في هذا المستوى، يتمثل:

أولها: في كيفية تحديد الجماهير ذاتيًّا لانتماءاتها؛ لا سيّما قوة الهوية الطائفية بالمقارنة مع الهويات البديلة.

وثانيها: في طابع الخطاب الطائفي في المجتمع.

وثالثها: الجهات الفاعلة غير الحكومية؛ كالمجتمع المدني والمليشيات التي يمكنها تحريك الصراع الطائفي أو إخماده وفْق سلوكها.

ثانيًا: المستوى الرسمي (الدول والبيئة الإقليمية):

حددت فيه أهم أربعة دوافع وهي:

توجه السياسة الخارجية للقوى الإقليمية، وتمثل إيران والمملكة العربية السعودية أهم دولتين فيها.

والدافع الثاني في هذه الفئة هو: نوعية الحوكمة؛ فالرشيدة منها تقدم خدماتها لمواطنيها دون تمييز بحسب الطائفة أو غيرها من سمات الهوية، بينما السيئة تفعل العكس من ذلك؛ مما يحفز المجتمعات المحلية على العودة إلى ولاءات أخرى بما في ذلك الطائفة والعشيرة.

والدافع الثالث: يكمن في العلاقة بين الرفاه الاقتصادي والانتماء الطائفي، فالظروف الصعبة والحرمان الاقتصادي بشكل عام يشجع على التجنيد الطائفي؛ خاصة في فئة الشباب، في المقابل يؤدي النمو الاقتصادي والظروف المعيشية الجيدة إلى تخفيض الضغوطات المجتمعية التي قد تعزز العنف الطائفي.

والدافع الرابع هو: اتجاهات الصراع، وتتمثل في نطاق الصراع الإقليمي وحدّته وخصائصه، فمن جهة يزيد الصراع الإقليمي والعنف من تشدّد الهويات الطائفية وينتج عنفا إضافيًّا، ومن جهة أخرى يشكّل حل الصراع في بلد ما سابقة وزخمًا إيجابيًّا لحلّ الصراع في مكان آخر.

ثالثًا: مستوى البيئة الدولية:

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أهم دافع في البيئة الخارجية؛ لامتلاكهما نفوذًا كبيرًا، وتتدخلان في الشؤون الإقليمية، وبذلك فهما مشاركتان وتسعيان عمدًا أو تساهمان عن غير قصد في الصراع الطائفي.

■ **التفاعل بين دوافع المستويات الثلاثة:**

تتفاعل الدوافع بطرق متعددة، فقد تعمل أحيانًا بشكل مستقل عن بعضها البعض، أو قد يتمتع أحدها بقوة ليطغى على تأثيرات العوامل الأخرى، وقد تلغي الدوافع بعضها بعضًا، وهذا مؤشر على إمكانية توجيه هذه الفواعل وفق الأجندة المناسبة.

وانطلاقًا من الدوافع أعلاه تقدم الدراسة أربعة سيناريوهات لمستقبل المنطقة في غضون العقد القادم، مع التنبيه على وجود سيناريوهات أخرى، لكنها أقل احتمالًا:

السيناريو الأول: النزعة المحلية، وتراجع الطائفية:

يستند هذا السيناريو على الهوية الذاتية والجهات الفاعلة غير الحكومية ونوعية الحوكمة، ويفترض تراجع عهد «الإسلاموية» كواحدة من الهويات المهيمنة في الشرق الأوسط، ينجم عن هذا الإخفاق: بروز نزعة محلية تطالب فيها المجتمعات المحلية بدور أكبر في شؤونها، وبتقديم الخدمات الرئيسية.

ومن الأمثلة على ذلك: الصلاحيات التي منحها الدستور التركي للرئيس رجب طيب أردوغان، وفشل حركة حماس في ضمان الأساسيات للمواطنين في قطاع غزة، ويفترض -أيضًا- انهيار المعسكر الشيعي الذي تقوده إيران بعد استفاقة الأقليات الشيعية في الدول الأخرى التي ترى نفسها متمايزة عن القيادة الإيرانية.

كما يتوقع تجديد التركيز على العشيرة كهيكلية تنظيمية للمجتمع المحلي، لكنها (أي: النزعة المحلية) في النهاية ستحدّ من تأثير الطائفية، وتقلل من قدرة المستفيدين منها على حشد الجماهير؛ بناء على أسس واسعة مثل: الانتماء الديني.

السيناريو الثاني: الطائفية الشيعية، والفوضى السنية:

يحيّد هذا السيناريو الجهات الفاعلة غير الحكومية ونوعية الحوكمة، وينطلق من الهوية الذاتية والدول الإقليمية والجهات الفاعلة من خارج المنطقة.

يَفترض هذا السيناريو استمرار المعسكر الشيعي -حتى وإن كان بحجم أصغر، ولكن أكثر اتحادًا- لمواصلة ما يصوّره قادته على أنه إعادة توازن تاريخي، وفي الاتجاه المعاكس يحدّ الاقتتال الداخلي وتضارب المصالح داخل المعسكر السني من فعاليته، ويمكّن الجهات الفاعلة الشيعية من السيطرة شيئًا فشيئًا على مناطق نفوذه.

ويمكّن الاتفاق النووي، ورفع العقوبات عن إيران من تحقيق مشاريعها ودعم أذرعها؛ خاصة حزب الله، وحكومة العبادي في العراق، كما يَفترض فشل المملكة العربية السعودية في حربها باليمن، وارتدادات ذلك على مجلس التعاون الخليجي؛ خاصة حليفتها الإمارات العربية المتحدة، في مقابل استعادة الرئيس السوري بشار الأسد السيطرة على المدن السورية، مع استمرار بعض الجيوب المعارضة الصغيرة.

والنتيجة النهائية: سعي الجهات الشيعية الفاعلة لتوسيع نفوذها، في حين تقف الجهات الفاعلة السنية موقف الدفاع، وبذلك يتزايد التماسك الشيعي التفافًا حول أهدافه، وتتسع الشروخ في المعسكر السني نتيجة التراجع الذي تتعمق معه الاتهامات المتبادلة والخلافات على مستوى القيادة.

السيناريو الثالث: الحرب بين إيران والسعودية، واستراتيجية حافة الهاوية:

يستند هذا السيناريو على طابع الخطاب الديني، والدول الإقليمية، والجهات الفاعلة من خارج المنطقة، ويَفترض تصعيدًا طائفيًّا إلى درجة المواجهة العسكرية المباشرة بين السعودية وإيران.

ومن مؤشرات هذا الاحتمال: تفاقم الصراعات بالوكالة؛ خاصة في سوريا واليمن، وانكفاء القوى الدولية وفسحها المجال للأطراف المتصارعة لإنهاك بعضها البعض.

وتكون شرارة الحرب بينهما نتيجة دعم البلدين قوى انفصالية؛ كإعادة إيران تأسيس حزب الله السعودي، ودعم السعودية البلوش السنة في جنوب شرق إيران، وتكون المواجهة الحربية بينهما التي قد تندلع بسبب حادث عرضي؛ كاستهداف سفينة حربية سببًا في انكفاء الدولتين، ورفع دعمها للحركات الطائفية.

السيناريو الرابع: الصراع الإثني:

يستثني هذا السيناريو الفاعلين الرسميين، والقوى الإقليمية والدولية، ويركّز على الهوية الذاتية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، واتجاهات الصراع، ويَفترض استمرار العنف الطائفي الذي سيدفع إلى نزوح ينتج عنه فصل فعلي للطوائف.

ومِن المؤشرات على ذلك: ما حصل في العراق من تهجير؛ سواء من طرف تنظيم الدولة الإسلامية أو المليشيات الشيعية من تطهير عرقي، والأمر نفسه في سوريا؛ سواء بالنسبة للأكراد وما يقوم به نظام الأسد وحلفاؤه، وممارسات الحوثيين في اليمن، وحتى في الدويلات الصغيرة غير القابلة للتقسيم بفصل السنة والشيعة أنفسهم ضمن أحياء؛ كمدينتي المنامة والكويت.

هذا الفصل يخفض الصراعات يوميًّا؛ لقلة التفاعل بين الطوائف، ولكنه من جهة أخرى يرسخ التحيزات، وينذر بصراع يتفاقم ببطء ويتجه نحو الانفجار.

- **السيناريو المحتمل:**

الجزئية المهمة في السيناريوهات: أن كلًّا منها يستند على جملة من الفواعل دون غيرها، وفي محاولة لقراءة السيناريو الأكثر احتمالًا يجب أخذ كل تلك الفواعل بعين الاعتبار وقدرتها على التأثير.

تأسيسًا على هذا؛ فإن السيناريو الثاني هو الأكثر احتمالًا؛ حيث يَفترض استمرار المعسكر الشيعي -حتى وإن كان بحجم أصغر، ولكن أكثر اتحادًا- لمواصلة ما يصوّره قادته على أنه إعادة توازن تاريخي، وفي الاتجاه المعاكس يحدّ الاقتتال الداخلي وتضارب المصالح داخل المعسكر السني من فعاليته؛ ويمكّن الجهات الفاعلة الشيعية من السيطرة شيئًا فشيئًا على مناطق نفوذه.

والنتيجة النهائية: سعي الجهات الشيعية الفاعلة لتوسيع نفوذها، في حين تقف الجهات الفاعلة السنية موقف الدفاع، وبذلك يتزايد التماسك الشيعي التفافًا حول أهدافه، وتتسع الشروخ في المعسكر السني نتيجة التراجع الذي تتعمق معه الاتهامات المتبادلة والخلافات على مستوى القيادة.

وأهم نقاط قوة هذا السيناريو: استناده على الدول كفاعل أساسي؛ سواء كقوة إقليمية أو دولية، وهذا أمر طبيعي لامتلاكها (أي الدولة) وسائل التأثير المادية والمعنوية، كما يركز على القوى غير الحكومية التابعة لها مِن مليشيات وأحزاب سياسية، أما الفواعل الأخرى فهي غير مؤثرة، بل على العكس مستهدفة بسياسات الدول، وبعضها لا يمتلك من وسائل التأثير غير التنديد.

وهذا لا ينفي رجاحة بعض الاحتمالات في السيناريوهات الأخرى؛ إذ توافق دراسة مستقبلية للدكتور وليد عبد الحي الافتراض الذي ذهب إليه السيناريو الأول، والمتمثل في تراجع عهد «الإسلاموية» كواحدة من الهويات المهيمنة في الشرق الأوسط، ومما يضاعف التحديات في هذا الباب: أن التراجع ليس نتاج عوامل ذاتية فقط كإخفاقات الإسلاميين في المجال السياسي والدعوي فحسب، وإنما وجود استراتيجية تستهدف الدين بشكل عام.

وفي هذا الإطار يَفترض الدكتور وليد عبد الحي -أيضًا- بأن المرحلة القادمة -العشرين سنة القادمة تقريبًا- (حتى عام ٢٠٤٠) ستعرف ضغطًا على الثقافة الدينية بقدر «لم تعهده من قبل».

وسيتركز الهجوم التدريجي والمتسارع والشامل على الثقافة الدينية من ناحيتين:

التاريخ الديني: وسيكون التركيز على نقد الرواية التاريخية للوقائع الدينية.

والبعد الميتافيزيقي للدين (الماورائيات الدينية).

وستسلح هذه الحملة -وبشكل منظم ومدعوم من الداخل والخارج- بعدد من الآليات الفاعلة من بينها: توسيع دائرة التأويل لمعاني النصوص الدينية باتجاه هجر التأويل السائد لصالح تأويل جديد، يعمل بجد ليخلخل -على المدى البعيد- الأسس التي قامت عليها منظومة الثقافة الدينية السائدة، وتوظيف النظريات والاكتشافات العلمية الجديدة والمتجددة لمساندة تيار التأويل الجديد، مما يعني: تزايد إقحام علماء ونظريات العلوم الطبيعية في التأويل والتفسير، مقابل تقليص دور رجال الدين أو علماء العلوم الاجتماعية في هذه الساحة، ووضع المعجزات الدينية موضع التأويل بشكل رئيسي لتبدو بأنها أقرب للمجاز منها للواقعة المادية في المرحلة الأولى، تمهيدًا -أو على أمل- نفيها لاحقًا.

وستشهد المرحلة القادمة فيضًا من الأعمال الأدبية والأفلام والمسلسلات الفنية والمسرحيات؛ التي تنطوي على اعتبار مرحلة الثقافة الدينية مرحلة تاريخية تشكل جزءًا من مراحل تطور الوعي الإنساني وليس خاتمته.

وهذه المنهجية ستتسلل لمناهج التعليم تدريجيًّا وبخفر سياسي، مسنودة من مواقع إلكترونية وهيئات مجتمع مدني، ستجر المجتمعات لهذه المناقشات لحساب تغييب موضوعات أخرى[1].

كما أن افتراض انهيار المعسكر الشيعي الذي تقوده إيران بعد استفاقة الأقليات الشيعية في الدول الأخرى؛ التي ترى نفسها متمايزة عن القيادة الإيرانية مستبعد جدًّا، ولا توجد مؤشرات على ذلك، والنزعة الشيعية المعارضة لإيران ما زالت محتشمة، والتحول في هذا السياق قد يحدث إذا ما حصل تغيير جذري في النظام الإيراني يقصي المؤسسة الدينية بشكل تام، وما قد ينجم عنه من رفع يدها عن القوى المؤيدة لها التي تفقد مرجعيتها الدينية، ممثلة في ولاية الفقيه، ومن ثم الدعم المالي والعسكري؛ الذي مكنها من السيطرة على الساحة الشيعية.

وحتى الافتراض الذي يستند عليه السيناريو الثالث، أي: تصعيد طائفي إلى درجة المواجهة العسكرية المباشرة بين السعودية وإيران، يبقى واردًا في حالة استشعر أحد النظامين أنه مهدد في وجوده بشكل مباشر، لكن في الوقت نفسه يستبعد تراجع الطرفين عن دعم الجماعات التي تساندها كنتيجة لاتفاقية إنهاء الحرب، وحتى إن حصل ذلك على الورق فتطبيقه على الواقع ليس مضمونًا.

وبالنسبة للسيناريو الرابع؛ فهو يخدم -بطريقة أو أخرى- السيناريو الثاني؛ فالفصل بين السنة والشيعة عملية تجري على قدم وساق بشكل جليّ، وهناك الكثير من المؤشرات عليها في السنوات الأخيرة؛ خاصة في العراق وسورية.

وبكل تأكيد فإن ذلك الفصل يخفّض الصراعات يوميًّا لقلة التفاعل بين الطوائف، ولكنه من جهة أخرى يرسخ التحيزات، وينذر بصراع يتفاقم ببطء ويتجه نحو الانفجار، كما أنه يعزز من دور المليشيات الطائفية التي ستتحمل مسؤولية الدفاع عن طوائفها كبديل أو سند إضافي للجيوش النظامية.

■ ما العمل؟

أمام هذا الوضع والتحديات المقبلة تحتاج القوى السياسية العربية بشكل عام، والإسلامية بشكل خاص إلى قراءة هذا الواقع، واحتمالات المستقبل، وصياغة استراتيجيات للتكيف مع مختلف المستجدات؛ بما يضمن مصالحها، مثلما تفعل القوى الأخرى، وهذا يحتاج إلى مراكز تفكير وبحوث جماعية تستند إلى منهجية علمية.

---

(١) وليد عبد الحي، «مشهد من مستقبل الدين في المنطقة العربية»، موقع «عمان نت»، (٢٠١٧/١٠/٢٤)، على الرابط: http://ar.ammannet.net/news/٢٩١٦٢٥

وفي حدود هذه السطور يمكن الإشارة إلى بعض الأفكار، منها:

▪ **أول ما يكشف عنه هذا التحليل**: أن الاستراتيجية الموضوعة لا تستند على نظرية المؤامرة جملةً وتفصيلًا؛ حيث تعرض الدراسة أهم الفواعل المؤثرة على المسألة الطائفية في المنطقة، وتبحث في كيفية توجيهها لخدمة المصالح الأمريكية وحدود تأثيرها عليها.

من هنا؛ يتوجب بدل تعليق الإخفاقات على مشجب المؤامرة وسياسات تلك الدول -بدليل توصيات مؤسسة راند وغيرها- محاولة الاستفادة من الانتقادات التي توجه للإسلاميين لتقييم تجاربهم وتصحيح مسارهم، فالعدو كثيرًا ما يكون صادقًا في انتقاداته، وبذلك فإن هذه الدراسات فرصة مواتية لتنقيح الأفكار والسياسات.

▪ **ضرورة الاتجاه نحو اللامركزية في العمل**؛ من خلال تعدد الواجهات السياسية والدعوية التي ستكون مستهدفة في المرحلة القادمة.

وفي هذا استثمار إيجابي للانقسامات والتشظيات؛ التي حصلت داخل البيت الإسلامي بمختلف أطيافه.

▪ **تجنب الصدام السياسي المباشر**، في ظل الانكشاف وعدم وجود غطاء دولي يوفر مستوى من الحماية والدعم؛ خاصة في ظل التراجعات الحاصلة نتيجة التحولات السياسية في بعض الدول العربية والأزمات البينية.

▪ **التركيز على العمل الدعوي في المرحلة القادمة بشكل أكبر**، وذلك لأنه الأبعد عن التأثيرات المباشرة؛ كما يقر بذلك معدو الدراسة؛ حيث تشير في خلاصتها إلى صعوبة تأثير الولايات المتحدة على طبيعة الخطاب الديني والانتماء الذاتي للجماعات المحلية.

▪ **تجنب المؤسسات الإسلامية والعلماء والدعاة** الاصطفافات الكلية إلى جانب هذا الطرف أو ذاك، وتأسيس مواقفهم على قيم تنبذ الفرقة وكل ما يساهم في إضعاف أهل السنة؛ لتجنب أزمة الثقة مع الشعوب التي تحدثها الأزمات السياسية المتسارعة والمتغيرة الاتجاهات.

لماذا يحاربون «صحيح البخاري»؟ (٢)
أين نسخة «صحيح البخاري»؟

فادي قراقرة - كاتب فلسطيني

خاص بـ «الراصد».

بلغ العبث الفكري مستواه المتدني جدًّا في مسلسل الطعن على السنة عامة، وعلى «صحيح البخاري» خاصة! ويقوم بهذا العبث شرذمة من الناس محسوبون على تيارات مشبوهة جدًّا، أو غارقون في تيارات ظاهرة العداء للإسلام، مما يكشف مدى الإفلاس الذي بلغه الطاعنون في «صحيح البخاري» على اختلاف أذواقهم!

ومن هذه الطعون المتهافتة: التشكيك في صحة وجود كتاب «صحيح البخاري» أصلًا؛ من خلال سؤال تشكيكي: أين هي نسخة «صحيح البخاري» الأصلية؟!

ثم بث الطعون في إجابات ملغومة: لا يوجد نسخة مخطوطة في العالم كله لـ «صحيح البخاري» عليها توقيع البخاري نفسه، إلى غير ذلك من المبالغات التي يرددها أبواق الاستعمار الغربي الجديد؛ لتعزيزها، ومحاولة إثبات صدقها؛ من خلال التكرار، وكثرة التداول، وليس قوة حجتها وأدلتها.

والحق أن هذه الشبهة ليس فيها ما يستحق النظر! وهي تكشف عن سذاجة بالغة في التفكير، والسطحية في التصور بكل ما تحمله الكلمة من معنى! ويكأن أمر إثبات صحة كتاب -أيّ

كتاب - متوقفة على وجود نسخة له بخط المؤلف! ولو طبّقنا هذه الفرية على كتب العالم فكم كتابًا سيبقى لنا وينجح أن يكون له نسخة بخط مؤلفه؟!

لأن هذه القاعدة: إما أن تكون سليمة وتنطبق على كل كتب البشرية وليس البخاري فحسب، أو تكون فرية وزعمًا غير موضوعي، ومغالطة يراد منها فقط: التشويش على «صحيح البخاري»، والطعن فيه بجهل وحمق!

لقد استقر البشر واتفقوا على مسالك متعددة لإثبات صحة أي كتاب، لأيٍّ كان، فبعضها بوجود نسخة بخط مؤلفه، وبعضها بوجود نسخ منقولة عن نسخة المؤلف، وهذا الغالب في تناقل كتب العلماء من مختلف الأديان والأزمان والعلوم؛ حيث كان يكتب المؤلف كتابه ثم يتناقله تلاميذه ونسّاخ عصره، ثم يترجم للغات أخرى.

ومع اختراع المطبعة أصبح توفر نسخة المؤلف أندر من النادر، ومن ذلك: كتب علماء اليونان الفلاسفة، والطبيعيين، والرياضيين منهم؛ كأفلاطون وأرخميدس وفيثاغوروس، وغيرهم الكثير بلا شك!

والعلماء المحققون لهم طرق علمية في التيقن من صحة المخطوطات؛ عبر فحص عمر الورق والحبر، ونوع الخط، ومناسبة ذلك لعصر المؤلف، ومَن نَسخ المخطوط، ومن تملكه، والعلاقة الزمنية بينهما، وغيرها من الطرق والأساليب.

والطعن في هذا طعن في تاريخ البشرية كله، وليس التشكيك بـ «صحيح البخاري» فحسب.

ومِن طرق صحة نسبة الكتب لأصحابها: تقبلها بين العلماء عبر العصور، ووجود نسخة للمؤلف يزيد موثوقية الكتاب بشكل عام، لكنه لا يضيف الكثير حين يكون للكتاب قبول متواتر عبر التاريخ بالنقل الشفوي وتداول النسخ، فعندما اكتشف العلماء في ألمانيا مخطوطة قديمة للقرآن تعود للعهد الراشدي، وأكّدوا أنها مطابقة لما بين يدينا من القرآن اليوم؛ لم يزدْ ذلك من يقيننا في كتاب الله شيئًا؛ لبلوغ يقيننا مبلغًا تجاوز حد الاستدلال على صحّته أو صحة نقله باكتشاف مخطوط هنا أو هناك.

- **بداية ظهور هذه الشبهة:**

يظهر أن بداية بروز هذه الشبهة تعود إلى الشيعة الزيدية في اليمن؛ حيث أشار لها الإمام ابن الوزير الصنعاني (ت: ٨٤٠هـ) في كتابه «العواصم والقواصم في الذبّ عن سنة أبي القاسم»[1].

ثم اختفت هذه الشبهة بين طيات السنين لهشاشة بنائها؛ حتى أحياها المستشرق الكلداني منجانا (١٨٧٨-١٩٣٧م)؛ الذي دوّن هذه الشبهة في دراسته على «صحيح البخاري»[2].

ثم تلقفها أذناب المستشرقين من بني جلدتنا، أمثال: المدعو: عدنان إبراهيم؛ الذي حاول نفخ هذه الشبهة بمقالة له متحدثًا عن «صحيح البخاري»: «وعندما نتحدث عن النسخة الأصلية فإننا لا تنطلي علينا حيلة دأب عليها لعشرات السنين بعض المدلسين الذين يكذبون على العامة بقولهم: إن النسخة الأصلية أو النسخ الأصلية موجودة، وهي متفرقة على شكل أجزاء في كثير من المكتبات الإسلامية»[3].

وممن ردّد هذه الفرية - من الأفاقين والدجالين المتنصر؛ رغم ارتدائه العمة الأزهرية - مصطفى راشد[4]، ومنكر السنة

(١) «العواصم والقواصم» (٣٠٦/١).

(٢) مقال: (رسالة في الرد على شبهة منجانا حول صحيح البخاري)، الدكتور أحمد بن فارس السلوم، على الرابط:
http://alsalloom.blogspot.com/٢٠١٥/٠٥/blog-post_٢٩.html

(٣) مقال لعدنان إبراهيم بعنوان: (النسخة الأصلية لصحيح البخاري!!) على موقعه.

(٤) مصطفى راشد: (صحيح البخاري وصحيح مسلم غير موجودين)، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=_ZhbEKUvvIQ

محمد عبد العزيز خليفة[1]، وغيرهم من الأدعياء.

• **الجواب على الشبهة:**

مما لا شكّ فيه عند العلماء والباحثين في السنة النبوية -مسلمين وغير مسلمين-: أنّ الإمام البخاري ﷺ خطّ بأنامله كتابه «الجامع الصحيح»، ثم حدّث به، وروى أحاديث «صحيحه» لجمع غفير من طلاب الحديث بذات الطريقة التي سمعها من شيوخه، ألا وهي: ذكر أسماء الرواة الذين أخذ عنهم الحديث.

وكانت أعداد المستمعين لـ «صحيح البخاري» من البخاري نفسه ضخمة جدًّا، حتى قال الفربري -تلميذ الإمام البخاري-: «سمِع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل».

وهؤلاء الطلبة المستمعون للبخاري كان بعضهم لا يكتفون بمجرد السماع والنقل الشفهي، بل كانوا يدوّنون أحاديث الشيخ، وبذلك يصبح عندهم نسخة مكتوبة من «صحيح البخاري» تضاف إلى نسختهم الشفوية التي حفظوها بين يدي البخاري.

ولم يكونوا يكتفون بما دوّنوه من كلام البخاري، بل زيادة في الحرص والدقة كانوا يقابلون/ يراجعون ما نسخوه من «صحيح البخاري» على نسخة كتاب شيخهم البخاري نفسه، ويصحّحون ما وقع منهم من خلل أو زلل، وبعد انتهاء النسخ والمقابلة والمطابقة على نسخ الشيخ نفسه يكتبون على نسختهم وقت انتهائها، وأنها قوبلت على نسخة الشيخ.

وبهذا يصبح عندنا نُسخ متعددة طبق الأصل عن نسخة الإمام البخاري نفسه، وأنها حصلت في حياة البخاري نفسه، ولم تتأخر؛ مما يغلق الباب على الأفاقين للطعن على ذلك.

وقد حفظ التاريخ لنا أسماء عدد من طلاب الإمام البخاري، من أشهرهم -ممن بقيت أسماؤهم ونسخهم إلى يومنا-: محمد بن يوسف الفربري، وإبراهيم بن معقل النسفي، وحماد بن شاكر النسوي، وأبو طلحة منصور بن محمد البزدوي، وأبو عبد الله المحاملي -رحمهم الله جميعًا-.

ثم جاء مِن بعدهم جيل آخر لا يحصون عددًا سمع «صحيح البخاري» منهم، وقابلوا نُسخهم على نُسخ التلاميذ الأُوَل، حتى تواترت نسبة الكتاب إلى البخاري؛ لكثرة النُسخ عليه، واتصال الرواية إليه.

ومنذ يومه الأول و«صحيح البخاري» يُتناقل عبر الزمن إلى يومنا هذا بشكل متواتر بين الناس بالرواية والتدوين، بحيث تواطأ العلماء والعامة على روايته ومدارسته وتعلمه وفهمه، ومما يدل على ذلك: كثرة نسخه المكتوبة عن نسخ معروضة على نسخة البخاري.

فمثلًا: نسخة الفربري -تلميذ البخاري- لها أربع عشرة نسخة، نسخها تلاميذه من بلاد مختلفة، وكل نسخهم مطابقة لنسخة شيخهم الفربري؛ الذي طابق نسخته على نسخة شيخه البخاري، وقد روى عن كل تلميذ من تلاميذ الفربري عدد من الرواة؛ بحيث يستحيل اجتماعهم وتواطؤهم على الكذب في النقل.

هذا في الفربري لوحده، فكيف لو أجرينا الحسبة في غيره من رواة البخاري؟!

ولذا؛ فلو ضاع الأصل الذي خطّه البخاري بيده فلن يغير لنا ذلك شيئًا؛ لكون الكتاب قد انتشر وفشا بين التلاميذ، وكثرتْ نُسخه التي على كلٍّ منها إسنادٌ يتصل بالبخاري، وكُتبت عليه الشروحات، وتطابقتْ جميع نُسخه -بفضل الله ونعمته-.

ومن هذه الشروح المميزة، والتي يمكن اعتبارها نسخة من النسخ على «صحيح البخاري»: شرح الإمام الخطابي،

(١) مقال له بعنوان: (صحيح البخاري، ليس بصحيح).

المتوفى سنة (٣٨٨هـ)، المسمى بـ «أعلام الحديث»، حيث أنه أقرب الشروح زمنًا إلى زمن الإمام البخاري؛ إذا علمنا أن البخاري توفي سنة (٢٥٦هـ)، مما يعني: أن الخطابي أدرك تلاميذ البخاري الذين رووا «الصحيح» عن شيوخهم عن البخاري؛ رواية نسخ ومطابقة.

وبقيت نسخ البخاري تُتناقل في كل جيل وطبقة، كلٌّ يرويها عمّن قبله، مع ضبط نسخته ومقابلتها على نسخة من يرويها عنه.

ومن الروايات المشهورة المسندة إلى الفربري: نسخة الإمام أبي ذر الهروي (ت: ٤٣٤هـ)، ونسخة كريمة المروزية (ت: ٤٦٣هـ)، وأكتفي بمثالين؛ وإلّا فالمقال لا يتسع لذكر كل نسخة ورواية[1].

ومن الدلائل العقلية على صحة الكتاب حتى زماننا: أن أهل التحريف والكذب يئسوا من الزيادة على «صحيح البخاري»، ولو كان كتاب «الصحيح» مدسوسًا على صاحبه لأمكن إدخال أحاديث ليست بصحيحة فيه، فلمّا عُلم امتناع هذا دلّ على صحة نسبة «صحيح البخاري» إلى صاحبه مطلقًا.

وأخيرًا؛ فلو افترضنا صحة الشبهة، بل لو افترضنا صحة الشبهة القائلة بعدم وجود نسخة أصلية لـ«صحيح البخاري»، بل وافترضنا أن شخصية البخاري هي شخصية مخترعة لا وجود لها في الحقيقة! على افتراض ذلك فهل هذا يعني: أن أحاديث البخاري تصبح باطلة لا قيمة لها، وأنها مكذوبة على النبي ﷺ، وبذلك ينهدم قسم كبير من العقيدة الإسلامية والفقه الإسلامي؟

الجواب بكل بساطة: لا! لن تزول هذه الأحاديث التي رواها؛ لأن البخاري لم يتفرد أصلًا برواية حديث عن رسول الله ﷺ دون غيره من أئمة الحديث، فما رواه البخاري من أحاديث موجودة في كتب السنن والمعاجم والمسانيد والأجزاء الحديثية؛ فضلًا عن العشرات من كتب الحديث بل المئات.

فكل حديث في «صحيح البخاري» له العشرات إن لم يكن المئات من الروايات في كتب الحديث المختلفة، مما يجعل التشكيك في أحاديث «صحيح البخاري» لعبةً ساذجةً جدًّا تدل على سفاهة المشكك فيها!

وزد على ذلك: أنك سترى أحاديث البخاري في كتب أخرى تسمى: «المستخرجات»، وفكرة هذه المستخرجات أنها تأتي بالأحاديث التي رواها البخاري لكن بأسانيد تجتنب فيها ذكر البخاري؛ بحيث تروى هذه الأحاديث عن شيخ البخاري أو عن شيخ شيخه، مما يعطي أحاديث البخاري قوة وثباتًا؛ لأنها مروية بأسانيد مختلفة، ومن غير طريق البخاري.

هذه باختصار قصة كتابة البخاري لـ«صحيحه»، وقصة نقل «الصحيح» إلى عصرنا، وهي أقوى في الثبوت -ولا ريب!- من مجرد وجود نسخة للبخاري بخطه، وأن شبهة المطالبة بنسخة «الصحيح» كتبها البخاري بخط يده شبهة سخيفة! لا قيمة لها إذا وُزنت بقواعد العلم والموضوعية، **لذلك لم يحفل بها أكثرية عقلاء المستشرقين.**

(١) للاستزادة انظر: «روايات الجامع الصحيح ونسخه»، الذي يقع في مجلدين، من إعداد الدكتور: جمعة فتحي عبد الحليم، وزارة الأوقاف القطرية.

محمد المنتصر الإزيرق..
نفخ الروح في التصوف السوداني

د. محمد خليفة صديق - كاتب سوداني

خاص بـ «الراصد».

انتشر مقطع مصور لمحمد المنتصر الأزيرق في مؤتمر صوفي بالسودان يخاطب فيه علي الجفري الصوفي اليمني، ويخبره أنه قد زار مؤخرًا الولايات المتحدة، وأنهم قاموا بتجميع خمسمائة شخصية من أمريكا ودول أوروبا وأستراليا وبعض دول آسيا وأفريقيا، وهم من النخب القيادية في الطب والهندسة والعلوم العسكرية والسياسة والإعلام، ومن بيوتات أو طرق صوفية أو أهل محبة للمنهج الصوفي.

وعبْر هؤلاء سيقوم الإزيرق بالتواصل مع المجتمع الدولي بكل منظماته المختلفة لدعم مسيرة الاعتدال والوسطية والهوية الصوفية للسودانيين، ومحاربة فكر التشدد السلفي التكفيري في السودان، بجانب بحث السبل لصناعة تحول ديمقراطي أو تحول وتغيير في السياسات بالسودان، وتنظيم مؤتمرات دولية في عدد من دول العالم، وبمشاركة كل ألوان الطيف السوداني السياسي داخليًّا وخارجيًّا، وبدعوة المنظمات الدولية للحضور والمشاركة لمناقشة قضايا الهوية والحريات والوسطية وحقوق الإنسان والتعايش السلمي بين الأديان؛ في ظل ثوابتنا وقِيَمنا.

كما أعلن الإزيرق أنه عبر هؤلاء النفر سيسعى لتوفير الدعم الخارجي من منسوبي التصوف للبرامج العلمية والمؤسسة الإعلامية بالداخل، والتواصل من لجنة الاتصال من هذه المجموعة مع مشايخ التصوف بالداخل بلا استثناء في كل الولايات المسايد والزوايا والخلاوي؛ لبحث الإشكاليات والدعم في حلها، وجمع ورصد الاعتداءات التي تقع على الصوفية والحريات الدينية والمذهبية بالبلاد.

وقال الإزيرق أنهم سينظمون وقفات احتجاجية سلمية لأي اعتداء يحدث للصوفية بالسودان في عواصم العالم الكبرى، مثل: لاهاي وواشنطن ونيويورك وجنيف، وأمام كل سفارات السودان بأوروبا ودول العالم، وأمام المنظمات الحقوقية الدولية؛ كتعبير سلمي، الغرض منه: أن يَعرف المواطن السوداني المهاجر الآن في أغلب دول العالم لأسباب سياسية أو اقتصادية ما يحدث ببلده، ويشارك ولو برأيه.

وكشف الإزيرق عن سعي هذه المجموعة لتسجيل (حزب سياسي) للصوفية داخل السودان؛ ليواجه المسائل السياسية، ويمتحن الحريات والديمقراطية في البلاد.

كما كشف الإزيرق عمّا وصفه بدور صوفي كبير في رفع العقوبات الأمريكية عن السودان، وقال: «ما أتت إلا بصناعة صوفية، حيث اقترحت في اجتماعاتي مع السفارة الأمريكية عقد مؤتمر صوفي بواشنطن مع الإدارة الأمريكية، يطرح آليات جديدة لمحاربة التطرف والإرهاب لدى الشباب، ويوضح وسطية الإسلام؛ فوافقت السفارة، ووافق الرئيس أوباما، وأرسل مندوبًا، وقابلته ببيت السفير، وتم اللقاء عبر أربعين اجتماعًا مع الإدارة الأمريكية، وبصحبتي الشيخ الفاتح البرعي، و(المجدد) الإدريسي، والطيب المكاشفي، والشيخ عبد الوهاب الكباشي، وجمع آخر، وكنت قائدًا في الحوار، وأقنعنا الإدارة الأمريكية برفع العقوبات من أجل الشعب السوداني كممثلين له، وأوفى الرئيس أوباما بوعده».

- **فمن هو الأزيرق هذا؟**
- **وما هي علاقاته الخارجية؟**
- **وما هو دوره المرتقب؟**

- **من هو محمد المنتصر الأزيرق؟**

شُغل الرأي العام السوداني في السنوات الأخيرة ببروز عدد من شيوخ وشباب التيار الصوفي، يسعون جهدهم لإخراج الفكر الصوفي في السودان من جبّ التصوف التقليدي القديم، ويحاولون إضفاء مسحة تحديث وعصرنة عليه، ويسعون جاهدين لتصحيح صورة التصوف وإظهاره كفكر علمي، يشتغل بالدليل والبرهان، وينأى بنفسه عن مظاهر التصوف الفلسفي الشاطح، ويظهرون في وسائط الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، مثل: فيس بوك، ويوتيوب؛ للدفاع عن التصوف.

ومن أبرز هؤلاء: الصوفي السوداني محمد المنتصر بن محمد بن إدريس ود الأزيرق، يطلِق على نفسه: «خادم العلم الشريف بالسودان»، وهو من مواليد السبعينيات من القرن الماضي، ولد بمدينة سِنجة، عاصمة ولاية سِنار بالجنوب الأوسط للسودان، ودرس في بواكير حياته الفقه واللغة والتصوف على جده الشيخ إدريس ود الأزيرق بمدينة سنجة، وكان جده صوفيًّا، سلك الطريقة القادرية على يد الشيخ عبد الباقي الشيخ حمد النيل، وكان جده يُعلّم الناس في بيته، وبالمسجد الكبير في مدينة سنجة.

وكان الشيخ إدريس يُعدّ ابنه محمدًا لخلافته في حِلق العلم، غير أن محمدا هذا توفي في حياة أبيه، وكان لمحمد هذا ولد اسمه محمد أيضًا، وميّزه بالمُنتصر -وهو الشيخ المذكور-؛ فأحب الجد أن يَدرس حفيده أكبر قدر ممكن من العلوم -وكان قد طعن في السن-؛ فأخرج حفيده هذا من المدرسة الابتدائية، وقال له: «سأعلّمك علمًا لن تجده عند غيري»!

وهكذا عكف على تدريس حفيده القرآن والتفسير والسيرة والفقه واللغة، وكان سريع التعلم؛ فحصّل مقدارًا كبيرًا من العلم في زمن يسير، وتوفي الجد وترك محمد المنتصر صبيًّا مراهقًا بمنتصف الثمانينيات تقريبًا.

ثم إن الحفيد درس على بعض الأشياخ بأم درمان، وقرأ عند هؤلاء في الكلام والمنطق والنحو واللغة، مثل: الشيخ مصطفى عبد القادر وغيره، وقيل: إنه قرأ «تفسير الجلالين» كاملًا على هذا الشيخ أيضًا.

بعد ظهور الإزيرق إعلاميًّا وتصدره المجالس أصبح عضوًا في بعض الهيئات الدينية المحلية والعالمية ذات الصلة بالدعوة والتصوف، مثل: هيئة علماء السودان، كما أنه عضو في رابطة علماء العالم الإسلامي، وجمعية الإمام الأشعري العلمية، وجمعية الإمام مالك الفقهية، وجمعية الإمام الغزالي، ويشغل منصب الأمين العام لرابطة علماء التصوف بالسودان، ورئيس هيئة الفتوى بمركز الإمام مالك بنأنس، ورئيس مركز الشيخ إدريس الإزيرق للدراسات الإسلامية بالسودان.

- **الإزيرق والشيعة:**

ورغم تصوفه وعقيدته الأشعرية فإن الإزيرق يرى فساد نهج الشيعة الروافض وعقيدتهم؛ حيث ساند قرار الحكومة السودانية بإغلاق المراكز الثقافية والمستشارية الثقافية الإيرانية بالسودان، ووصف قرار الحكومة بأنه: «القرار الذي نصر الحق، وسدّ باب الفتنة بطرد الشيعة الروافض من البلاد».

كما طالب الإزيرق بعدم الاكتفاء بقرار الإغلاق، وضرورة ملاحقة أذنابهم، وقال: «إن هؤلاء الروافض أسسوا مدارس ومراكز وحسينيات، ووزعوا كتبًا ومطبوعات، وأكبر من ذلك أدخلوا عددًا كبيرًا من الشباب في مذهبهم المنحرف، والأسوأ أنهم وجدوا التلميع والتزكية المعنوية بزيارتهم لواجهات صوفية كبيرة».

وقال الإزيرق: «إن مشايخ التصوف عبّروا عن استنكارهم لهذا الأمر؛ لأن الشيعة (مذهب باطل)، فقد قال الإمام مالك ﵀ بكفر من يشتم أصحاب النبي ﷺ.. كما جزم المحاملي -من

الشافعية - بكفرهم، وقيل بفسق الشيعي وتعزيره، وقال الذهبي في «الميزان» عن الشيعة الروافض: "الكذب شعارهم، واللعنة دثارهم"».

وأقول -أي: الإزيرق-: «(التقية) منهج للشيعة، وهي: الكذب لأجل إخفاء عقيدتهم الفاسدة خوفًا، فالذي ينبغي أن يتم بعد إعلان الحكومة المبارك -بإذن الله- أن يعلن كل شيخ تعامَل معهم قبل القرار للملأ بالتبرؤ من الشيعة، والفائدة أن قواعد المريدين تعرف أن (رمزهم ضدهم)؛ وإلا فالتزكية المعنوية موجودة».

وكشف الإزيرق أن: «الشيعة أثناء وجودهم بالسودان قد دسوا وسط المجتمع السوداني أيادي رخيصة همّها المال، وذلك أن عددًا منهم يلبس جلباب التصوف ويتسمى باسمه اعتمادًا على أسماء آبائه وأجداده الكرام، وهم ذئاب في ثياب إنس، وللأسف يطلق عليهم لفظ: الشيخ فلان وعلان، الواحد منهم إن قرأ القرآن العظيم يلحن ويكسر، والله وتالله وأبسط مسائل الفقه في الصلاة يجهلها..! ولكن يتلفح بثوب أو عباءة صوفية، مقوماته عربة فارهة، ومن خلفه وأمامه شباب مخدوع.. وباسم المشيخة يُطاع، وهذا استعباد فكري وله عوامل كثيرة، ولا يملك إلا الوقوف الدائم على الأبواب ليأكل باسم الدين..

وقلت -كثيرًا-: التصوف كمنهج هو مقام الإحسان، وهو الإسلام منهج الوسطية والاعتدال، وكسلوك وممارسة في المعاصرين بحمد رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، والآن لهم دور، ولكن صوفية الرسم والشكل.

وصوفية الأرزاق ملأوا الساحة بالضجيج، وإن سمعوا بتوعية العلماء للشباب وتنفيرهم منهم يصيحون،هؤلاء يسبون المشايخ والتصوف لكي يتوارى خجلًا، وهو لا حياء له، ولكن المسيرة قاصدة ولن تتوقف إلا إذا خلع هؤلاء انتحال الشخصية التي انتحلوها، شخصية الشيخ العارف العالم الزاهد؛ فهذه والله شخصية كبيرة وخطيرة! فالقانون يحاسب على انتحال شخصية ضابط أو طبيب أو نحو ذلك لأنها جريمة، وهذه أكبر جريمة».

وقال الإزيرق: «إن رسالته لهذا الجيل الصاعد هي: أن الشيعة مذهب فاسد؛ لأنهم يقولون: إن هذا القرآن العظيم باطل ومزيف، والقرآن الأصلي دخل به محمد بن الحسن العسكري في سرداب تحت الأرض!!! وسيخرج في آخر الزمان، راجع كتاب «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب» (ص٤)...

فلهذا؛ عليكم بعلماء التصوف، ومشايخ التصوف؛ أصحاب الدور الدَّعوي الظاهر، وهم معروفون، ولكن هنالك فئة هم فقط تجار باسم الدين؛ فاحذروهم!».

كما وقّع الإزيرق مع صوفية آخرين على فتوى جمعية الإمام الأشعري العلمية، وجمعية الإمام مالك الفقهية، ورابطة علماء التصوف، وجمعية الإمام الغزالي الصوفية؛ بعدم جواز مشاركة الشيعة فى احتفالاتهم «مثل: عاشوراء» وغيرها، والتردد على حسينياتهم ومنتدياتهم ومراكزهم، داعية الطلاب وعموم الصوفية للإعراض عنهم حتى لا تمسهم النار؛ وفقا لما جاء في الفتوى.

وقد حملت تلك الفتوى توقيعات الشيخ محمد المنتصر الأزيرق، وعدد من شيوخ التصوف بالسودان مثل: د. علاء الدين أبو زيد، ود. برير سعد الدين، ود. عمر يوسف حمزة، وغيرهم.

• الأزيرق وعلاقاته الخارجية المشبوهة:

أوصت ندوة عقدتها مركز نيكسون للبحوث لتقديم النصح والمشورة للإدارة الأمريكية في كيفية فهم التصوف وتفعيل دوره في السياسة الخارجية الأمريكية؛ بدعم التصوف من خلال إعادة إعمار المزارات والأضرحة، ونشر الكتب الصوفية، ونشر المدارس الصوفية، ودعم الطرق الصوفية، مبررين ذلك بأن

الصوفية تتسم بالتسامح مع الأديان والمعتقدات الأخرى؛ بعكس الوهابية، أو غيرهم من المسلمين.

وظهر الاهتمام الأمريكي بالطرق الصوفية في السودان جليًّا بعد عدة زيارات قام بها القائم بالأعمال الأمريكي السابق في السودان السفير جوزيف استافورد؛ حيث زار معظم مقرات هذه الطرق داخل وخارج العاصمة الخرطوم، وعبر عن إشادته بالطرق الصوفية في السودان، ونقل تحيات الرئيس الأمريكي للطلاب الذين يدرسون بـ «المسيد»، وهو الاسم الشعبي لتجمعات الصوفية.

ويرى البعض: أن أنشطة السفراء عادة تكون متابَعة من الجهات المعنية؛ للوقوف على طبيعتها، كما أن السفارة الأمريكية -في أي بلد- عادة ما يكون بها مسؤول من الاستخبارات الأمريكية الـ (سي آي إيه)، ومر معنا أن الأزيرق قد زار أمريكا ضمن هذا السياق الأمريكي؛ لدعم الخيار الصوفي في المجتمعات الإسلامية!

- **رؤية الإزيرق للنهوض بالتصوف في السودان:**

يرى الأزيرق: أن التصوف السوداني يمر بمرحلة حرجة، وهناك مطلوبات مهمة في هذه المرحلة داخل السودان لا بد من الوفاء بها من أجل نهضة صوفية كبرى.

ومن أبرز ذلك:

١- يرى الأزيرق: أن كل شيخ أو خليفة سجادة صوفية تظهر مساندته أو وقوفه أو تعاونه مع حزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم في السودان وحزب الحركة الإسلامية السودانية) نظير نفع شخصي، أو قبول إعانات منه للخلوة (الكُتّاب)؛ يعتبر خيانة لمنهج أجداده، وفضيحة تاريخية يسجلها التاريخ، ولو أراد أن يعرف قدره فليقرأ تعليقات الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي عن (شيوخ الحكومة)، ومن أراد تسيير خلوته فليسلك منهج الصوفية وأجداده بدخول (الخلوة الأربعينية)؛ فقد قال الشيخ عبد المحمود ﵀ في كتابه «أزاهير الرياض»: «الفقير لو ما عنده حرف من حروف سكر فإنه عند القوم لا يذكر»؛ فبسلوك المنهج (التقوى والذكر بالقرآن العظيم) يأتي الفتح الإلهي، وأيضًا سلوك الأسباب بصناعة مشاريع استثمارية متعددة، تقي التصوف شر معونات الحزب الحاكم.

٢- يرى الإزيرق ضرورة كتابة وثيقة تسمى: (ميثاق بيعة الحقوق والمواجهة)، يوقع عليها مشايخ وعلماء التصوف بالسودان برفع يدهم من حزب المؤتمر الوطني، وصناعة هيئة تتبنى كل القضايا الصوفية وذات الصلة لانتزاع الحقوق! ومواجهة الملفات بصوره جماعية.

٣- تجميد الحوليات والموالد الصوفية التي تصرف فيها المليارات لعام واحد، وتسخير هذه الأموال كميزانية لقيام مؤسسة إعلامية - قناة - إذاعة - موقع إلكتروني، وإدارة لمحتوى شبكات التواصل الاجتماعي وتوظيفها - صحيفة -، ودعم صحيفة «المعرفة» التي تصدر عن اتحاد شباب التصوف، ودعم برامجهم وتقويتها، ودعم برامج جمعيات الإمام الأشعري والإمام الغزالي، والروابط الصوفية بالجامعات، وكل ناشط لأن الدعوة الآن آلياتها هي: المال، والإعلام، والكوادر العلمية.

٤- تبني إحياء معهد أم درمان العلمي، أو مركز يماثله لتدريس المنهج القديم الذي كان بالمعهد؛ ليتخرج منه العالم الموسوعة المتقن للفقه وأصول الفقه والمواريث والحديث ومصطلح الحديث والتفسير والسيره والتصوف والمنطق والوضع والفنون المتعددة، لا كما نراه اليوم؛ فالذي يتخصص في علوم الحديث يجهل الفروع الفقهية؛ فظهر أنصاف العلماء.

٥- المشاركة السياسية للصوفية، لأن النبي ﷺ كان قائدًا للدولة، وكذا الخلفاء الأربعة ﵃؛ فهل يعقل أن الاقتداء بهم

ينحصر في السلوك، ويستثنى من ذلك مشاركتهم السياسية! كيف نحقق معنى الاقتداء: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[الحشر:٧]؟ فلا بد من الأخذ بالجانب السياسي، وكيف نحقق معنى قول الحبيب ﷺ: «من رأى منكم منكرا فليغيره»، «والدين النصيحة»؟ فإنكار المنكَر والمناصحة للحكام والخروج بالكلمة بالضوابط المعروفة اليوم يسمى: سياسة؛ فهو واجب شرعًا.

وشكل المشاركة السياسية للصوفية -بحسب الإزيرق-: أن تؤول لهم وزارات الأوقاف، والرعاية، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والإفتاء، والإعلام، ويكون الصوفيه هم من يرشح كوادرها.

٦- التواصل مع ضباط ومنسوبي الجيش والشرطة بمختلف رتبهم في الخدمة، وبعد التقاعد عبر خلفاء السجادات الصوفية والعلماء والدعاة من الشباب الصوفي، وشرح خطورة الفكر الوهابي المتطرف، وشرخ الهوية والخوف من التفجيرات والاغتيالات، وصناعة قاعدة فكرية علمية عن الوسطية الصوفية وهويتها، وضرورة تضافر الجهود علنًا وسرًّا؛ لحمايتها وضمان توسعها.

٧- التحفظ الشديد من الاختراقات للبيوت الصوفية والطرق؛ عن طريق بعض أبناء تلك البيوت الصوفية نفسها؛ حيث وصفهم الإزيرق بأنهم: «ممّن يتكسب من الولاء لبطنه».

وواضح جدًّا البعد السياسي المختبيء خلف الصوفية والتصوف لتمرير مشروع الهيمنة الأمريكية تحت ستار: التعايش والسلام؛ الذي تتقبله بكل صدر رحب عقيدة وحدة الوجود الصوفية!

خرافة المظلومية الشيعية في العراق:
١- زمن الدولة العثمانية

عبد العزيز بن صالح المحمود - باحث عراقي

خاص بـ «الراصد».

يتكرر كثيرًا في المقالات والبحوث والكتب: دعوى مظلومية الشيعة! حتى عدّها البعض من المسلّمات، وسبب ذلك أن الدراسات الجادة عن هذا الموضوع غير متوفرة، والموضوع كبير ومتشعب، مما يستحق أن يُفرد له كتاب كامل، ولحين تيسر ذلك لي -بإذن الله- هذه مقالة تلخّص أهم الأفكار في هذا الصدد عن خرافة مظلومية الشيعة زمن الدولة العثمانية، وزمن الدولة العراقية بدءا من (١٩٢١م)، ولحين الاحتلال الأمريكي سنة (٢٠٠٣).

◘ واقع التشيع في العراق بين القرنين (١٦-١٩م):

معلوم أن العراق دخل تحت حكم دولة الخلافة العثمانية قرابة أربعة قرون، وتحديدًا (٣٨٤)، سنة (١٥٣٤-١٩١٨م)، وربما كان الدافع الكبير لسيطرة العثمانيين على العراق: خشيتهم من وقوعه تحت هيمنة الدولة الصفوية الشيعية؛ فسارع العثمانيون لمنع تمدد النفوذ الصفوي الشيعي إلى العراق، وبعد حرب دامت زهاء (١٥٠) سنة، عُقد اتفاق بين العثمانيين والصفويين سنة (١٦٣٩م) وضعت فيه الحدود القائمة للآن بين العراق وبلاد فارس (إيران)، وكانت يوم ذاك تعتبر الحدود الشرقية للدولة العثمانية التي أصبحت تسمى: البوابة الشرقية للعرب اليوم.

لفهم مشهد التشيع في العراق بشكل جيّد؛ لا بد أن نشير إلى أن التشيّع لغاية القرن التاسع عشر كان محصورًا في مناطق محددة في العراق، هي: النجف، وكربلاء، والحلّة، ومناطق الأهوار، ومناطق متفرقة من بغداد، وهنا وهناك.

وبرغم وجود ثلاثة أماكن مقدسة عند الشيعة (ضريحين

لإمامين، وثالث لأعظم إمام شيعي وهو: المهدي المنتظر-مكان غيبته) في مدينة سامراء؛ فإنه لم يكن يزورها إلا الفرس؛ كما ذَكر ذلك الرحالة نيبور في رحلته للعراق سنة (١٧٦١م)؛ والتي وصف فيها سامراء بقوله: «وتزار قبورهم كل سنة من جموع غفيرة من الفرس»[١]، ولم يقل: العرب أو الشيعة!

نعم! هذه هي الحقيقة، تزار المشاهد من غير العراقيين؛ لأن أغلب عشائر العراق سُنيّة، بل حتى القائمين على هذه القبور هم سنة من أهالي سامراء، اتخذوها حرفةً لمعيشتهم، ولو كان بها شيعة ككربلاء والنجف لكانت بحوزتهم.

ويؤكد هذا الرحالة ابن طولون (٩٥٣هـ)؛ فيقول أن مراسم العزاء في عاشوراء كان تقام في كربلاء والنجف والحلّة، ولم يذكر غيرها من المناطق، وكلامه هذا تزامن مع ظهور الدولة الصفوية[٢].

إنّ أغلب العشائر العربية والكردية والتركمانية في العراق من أصول سُنيّة، أما العشائر المتشيّعة فكانت محدودة، وأقدمها تشيعًا: الخزاعل، ومن ثم الكعبيون، تشيعوا في القرن الثامن عشر، وأما البقية كزبيد، وربيعة وتميم فقد تشيّعوا في القرن التاسع عشر، بفعل تحركات رجال الدين الشيعة العرب وغيرهم، ولانشغال الدولة العثمانية وعدم اهتمامها بهذا الأمر، بل ساهمت من حيث لا تدري في زيادة التشيّع؛ فقد عملت على توطين العشائر البدوية الهاربة من الصراع في الجزيرة العربية بعد ظهور حركة الإصلاح (محمد بن عبد الوهاب)، وكان تفكيرها ضيّقًا، وتصورها لمآل الأمور محدودًا؛ حيث تصورت أن العشائر حتى لو تشيّعت ستكون سدًّا أمام (الوهابيين) لمنع وصول نفوذ الوهابية لداخل العراق.

كما أن لجوء الدولة العثمانية للقيادات الدينية لحل المشاكل بينها وبين العشائر جعل للقيادات الشيعية مكانة بين العشائر، وسهّل عملية التحول للتشيع[٣].

بهذا يتبين لنا: أنه لم يكن بالعراق كتلة شيعية زمن دخول العثمانيين في القرن السادس عشر ولا القرن السابع عشر، بل كان العراق بلدًا سُنيًّا به أقلية شيعية؛ وقلّتهم تزداد إذا ما نظرنا إلى حكم الدولة العثمانية لعالَم إسلامي سني كبير يتعدى العراق، وأن توسع التشيع بالعراق حصل في القرن التاسع عشر.

إنّ فهْم هذه الحقيقة يعري المغالطة التي يحاول الشيعة ومَن يناصرهم من المستشرقين أن يروّجوها وهي: أن العراق به أكثرية شيعية حين حكمته الدولة العثمانية، وأنها اضطهدت الشيعة خلال حكمها للعراق، فلم تعيّنهم في المناصب الحكومية، ولم تعطِهم حريتهم الدينية! والتي سنناقشها ونوضح جوانبها.

◘ تعامل الدولة العثمانية وولاتها مع مراقد الشيعة:

يضم العراق أضرحة ومراقد (٧) من أئمة الشيعة المقدَّسين، ومن هنا تأتي المكانة المتميزة للعراق عند الشيعة، وهذه المراقد تعدّ هي بداية دعاوى مظلومية الشيعة في العراق؛ إذ يدّعي الشيعة أنها أهملت، وأنهم حُرموا من زيارتها والتوسل بأهلها والتبرك بهم ودعائهم!

بينما الحقيقة التاريخية تقول: إن العثمانيون كانوا يحملون نوعًا من التصوف يغلو أحيانًا في محبة آل البيت؛ نتيجة تأثرهم بالطريقة البكتاشية التي من أكبر شعاراتها (الله - محمد - علي) في

(١) «تاريخ مدينة سامراء»، يونس الشيخ إبراهيم السامرائي، (ص٢٠٣).

(٢) «مفاكهة الخلاّن»، شمس الدين بن طولون، القاهرة، (١٩٦٢م)، (١/ ٢٤٢، ٢/ ٧٨).

(٣) «تراجيديا كربلاء»، إبراهيم الحيدري، (ص٢٢٦).

خليط من التصوف السني والشيعي؛ لذلك عظّم سلاطين العثمانيين وولاتهم مراقدَ أهل البيت، فقد زار السلطان سليمان القانوني كربلاء سنة (٩٤١هـ-١٥٣٤م)، ونزل ماشيًا معظّمًا الحسين ﷺ، ورفض الركوب لإكرامه قبر الحسين، ووزع هدايا على أهالي كربلاء.

وزارها والي بغداد إياس باشا سنة (١٥٤٦م-٩٥٣هـ).

وعمّر السلطان العثماني مراد الثالث مئذنة الروضة الحسينية سنة (٩٨٢هـ-١٥٧٤م).

وأمر والي بغداد علي باشا الوند أن يكرم المجاورون من أهالي كربلاء، وفي السنة التي تليها عمّر قبة الحسين، بل إن الوالي نفسه عمّر المرقد جميعه سنة (٩٩١هـ-١٥٨٣م)[1].

وكذا ضريح الجوادين في مدينة الكاظمية ببغداد، عمّره السلطان سليمان القانوني، وأكمل عمارة الصفويين؛ وذلك سنة (٩٤١هـ-١٥٣٤م).

أما السلطان محمود الثاني؛ فقد أهدى إلى المشهد الكاظمي الستر النبوي، وهو من السندس المطرّز، فأُسدِل على الضريح في ليلة القدر من شهر رمضان المبارك من سنة (١٢٥٥هـ-١٨٣٩م)[2].

وساهم السلاطين العثمانيون ببناء قبة الحسين؛ حيث أمر السلطان العثماني مراد الرابع بتعمير قبة الحسين عام (١٠٤٨هـ-١٦٣٨م)، وكان ولاة بغداد يذهبون لزيارة المراقد والنفقة على المجاورين لها من الشيعة[3].

وقدّم قادة الجيش وولاة بغداد خدمات لمدينة كربلاء؛ كفتح النهر المغلق، وتصليح الطريق بين كربلاء والنجف، وبناء خانات للزائرين؛ وذلك سنة (١١١٥هـ-١٧٠٣م).

وفي سنة (١١٢٧هـ-١٧١٥م) أمر الوزير حسن باشا -الملقب بأبي الخيرات- بترميم مراقد الأئمة في النجف والكاظمية وكربلاء، كما شيّد خانًا جديدًا بين النجف وكربلاء؛ لاستراحة زوار العتبات، وأمر بشقّ جدول لنهر الحسينية المعروف بـ (النهر السليماني).

وفي سنة (١٧٤١م) ثارت عشائر في مناطق الفرات الأوسط؛ فأرسل والي بغداد من يؤدبهم، مستثنيًا مناطق كربلاء والحلة والغري (النجف)، احترامًا لوجود العلماء والمراقد.

هكذا كانت علاقة الدولة العثمانية لعلماء الشيعة والمناطق المقدّسة عندهم.

وهذا السلطان العثماني عبد المجيد يهدي سنة (١٢٥٦هـ-١٨٤٠م) شمعدانًا من ذهب للروضة الحسينية.

ولما كانت النجف -حيث ضريح علي بن أبي طالب- تعاني من مشكلة ردم الأنهار سريعًا بسبب عواصف رمال الصحراء أمر السلطان عبد الحميد بإجراء نهر سمي بالحميدية وذلك سنة (١٣٠٨هـ-١٨٩٠م)، ومن ثم قررت الحكومة العثمانية سنة (١٣٣٠هـ-١٩١٢م) عمل مشروع مضخة للمدينة ليكون موردًا مائيًّا ثابتًا لا تؤثر عليه التغيرات الجوية القادمة من الصحراء[4]، وكانت الدولة العثمانية هي من تعيّن الكليدار

---

(١) انظر: «تاريخ المراقد، الحسين وأهل بيته وأنصاره»، محمد صادق محمد الكرباسي، المركز الحسيني للدراسات، (٢٠٠٣م)، (٧١/٢، ٧٣، ٧٨، ٧٩)، «كربلاء في الأرشيف العثماني»، ديلك قايا، ترجمة حازم سعيد منتصر، مصطفى زهران، الدار العربية للموسوعات، (٢٠٠٨م)، (ص١١).

(٢) موقع العتبة الكاظمية المقدسة:
http://www.aljawadain.org/aljawadain_history.php

(٣) «تاريخ المراقد»، محمد الكرباسي، (٨٦/٢).

(٤) «ماضي النجف وحاضرها»، جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، دار الأضواء، بيروت، (١٩٨٦م)، (٢٠١/١، ٢٠٥).

(المشرف على الروضة الحسينية).

إذًا؛ كان الشيعة تحت حكم العثمانيين يحظون بالحرية، وكانوا يعتنون بمراقد الشيعة في النجف وكربلاء والكاظمية، ويساعدون الزوار، ولا يعطلون تبرع الشيعة الهنود والإيرانيين لها والمشاركة ببنائها، وكانت زيارة الشيعة لمراقدهم منسابة ومستمرة، بينما كانت الحكومات الشيعية المتعاقبة على حكم إيران (فارس) -سواء في الدولة الصفوية أو الأفشارية أو القاجارية- تضطهد السنة، وتجبرهم على التشيع، وتهدم مساجدهم، حيث ذَبح إسماعيل الصفوي أكثر من مليون سني لتشيع إيران، وعندما احتل الصفويون العراق حوّلوا ضريح عبد القادر الكيلاني إلى أسطبل للخيل! ونبش قبر أبي حنيفة ودفنت مكانه جثة كلب!

كان يمكن للعثمانيين أن يردّوا عليهم، ويهينوا مراقد الشيعة، لكن طرائق التفكير مختلفة، وبينها بون شاسع، فمن هو الأحق بدعوى المظلومية؟!!

لقد لاحظ ذلك السفير البرتغالي في الصين بيريس تومي؛ الذي زار إيران في الفترة من (١٥١١ إلى ١٥١٢م)، وقال: «إنه -أي: إسماعيل الصفوي- يقوم بإصلاح كنائسنا، ويدمّر مساجد السنة»!!

تبقى هنا ملاحظتان هامتان:

الأولى: حاولت الدولة العثمانية منذ سليمان القانوني دائمًا تثبيت حسابات واضحة لممتلكات الأضرحة والأوقاف، خوفًا من سرقتها، ونهبها، وكان الشيعة يحاولون التخلص من هذه الحسابات دومًا![1]

الثانية: دافع العثمانيون عن المراقد، فقد كانت المراقد وقوافل الزوار تتعرض لهجوم من القبائل المجاورة طمعًا بثرواتها؛ إذ هوجمت كربلاء عدة مرات من قبل عشائر شيعية بدافع الطمع المالي، والاستيلاء على مواردها.

وأصبحت هذه المدن مأوى لقطاع الطرق والخارجين على القانون، ولكن المصادر الشيعية لا تبرز ذلك، بل تركز على هجوم الوهابية فقط!

◙ مراسم عاشوراء:

ينبغي التنبه والتيقظ أن طقوس عاشوراء لم تكن أبدًا بهدف تذكّر الحسين ومأساته والبكاء عليه وعلى ظلمه -كما يدعون!-، بل هي دومًا بهدف شحن الشيعة ضد السنة، وتأليب الشيعة على السنة بكل وضوح، فمنذ زمن البويهيين -الذين أباحوا للشيعة الانتشار في بغداد، والاحتفال بعاشوراء- فالاحتفالية لم تذكر مأساة الحسين، بل أخذت تشتم الصحابة؛ ولذلك كانت تحدث دائمًا بسببها صدامات تسيل فيها الدماء، ولهذا السبب كانت الدول تمنع هذه الطقوس.

هذا من جهة، من جهة أخرى يعترف أكثر من كاتب شيعي أن ما يحدث في عاشوراء يتطور ويكبر عامًا بعد عام، لا مراسيم ثابتة، ففي زمن المغول أصبح التعبير عن المناسبة أكثر، أما في زمن الدولة الصفوية فقد أدخلت فيه أشياء كثيرة، وفي الهند ساهم البريطانيون في إضافة طقوس جديدة!

فكل ما نشاهده الآن من طقوس هي في الحقيقة منقولة من النصارى في زمن الشاه عباس الصفوي، يقول د. محمد الجويني: «وقد أدّى تطور المآتم من حيث الكمية والكيفية إلى دخولها دائرة التقاليد الشعبية والوطنية، فأصبحت تقليدًا دينيًّا وطنيًّا، وانتقل هذا التقليد السائد بين الإيرانيين إلى الشيعة في

---

(١) «كربلاء في الأرشيف العثماني»، ديلك قاليا، ترجمة حازم سعيد منتصر، مصطفى زهران، الدار العربية للموسوعات، (٢٠٠٨)، (ص١١).

المناطق الأخرى»[1].

لهذا؛ فإن الدولة العثمانية من حقها - كدولة مستقلة - أن تمنع مثل هذه التصرفات غير المتزنة من جهة، والمخالفة للإنسانية من جهة أخرى؛ من ضرب النفس وتعذيبها؛ والتي هي تقليد للإيرانيين فقط، والتي تتسبب في إثارة الطائفية والفتنة[2].

ورغم ذلك سمح للشيعة بإقامة مجالس العزاء في بعض الأوقات، فعندما انعقد الصلح بين والي العراق داود باشا المملوكي والحكومة الإيرانية عام (١٨٢١م) سمح للشيعة بإقامة مجالس التعزية علنًا.

وكذلك في عهد والي بغداد علي باشا (١٨٣٢م)؛ لأنه كان بكتاشيا، فسَمح بإقامة العزاء علنًا، وحضرَه، وسار الولاة من بعد علي رضا باشا على سُنته، فكانوا يتساهلون في أمر انتشار الطقوس الشيعية، ما عدا مدحت باشا؛ فقد حاول منعها، ولكنه لم يوفّق، ويقال: إنه سأل اسطنبول في أمرها فكان الجواب: **"دعهم يفعلون ما يشاؤون ما داموا لا يؤذون سوى أنفسهم!"**[3].

وحين دخل العراق تحت سيطرة الإنكليز[4] اتبعوا سياسة التقرب من الشيعة من بوابة هذه المراسم؛ فأخذوا برعاية المواكب الحسينية بصورة خاصة، وأجازوا إقامة المآتم والسبايا، بل دعموها بما تحتاج من الوقود والأكفان، ووجّه علماء الشيعة كتابًا يتضمن شكرهم على ما قدّمه الإنكليز لهم![5].

ولم تنفرد الدولة العثمانية من منع العزاء يوم عاشوراء، بل هذا الشاه رضا بهلوي منع العزاء في إيران لمدة (١٥) سنة من (١٩٢٦-١٩٤١م) ، ومع ذلك لا نسمع من أي كاتب شيعي اعتراضًا على ذلك؟! بينما ينصبّ الاعتراض فقط على الدولة العثمانية!!

وهذا يكشف تلاعب الشيعة بدعوى المظلومية! بينما قد يكون المنع لأسباب كعدم قناعة المسؤول بما يفعل، أو لسبب سياسي لمنع استغلال ذلك لأهداف سياسية، وليس بالضرورة أن يكون المنع رغبة في ظلم الشيعة!

◙ سلوك شيعة العراق بين الانتماء للدولة والدين:

ينتقد الشيعة سلوك الدولة العثمانية تجاههم، وأنها تعاملت معهم بإقصاء وطائفية، وأنها لم تتعامل معهم كمواطنين ورعاياها تابعين للدولة، فلنتناول هذا الأمر ونحلله؛ لنرى مدى صحة دعواهم:

في البداية؛ لنستحضر أنه على مدار التاريخ كان علماء الشيعة

(١) «تاريخ المأتم الحسيني من الشهادة وحتى العصر القاجاري»، د. محمد صالح الجويني، ترجمة فرقد الجزائري.

(٢) «تراجيديا كربلاء»، إبراهيم الحيدري، (ص٦٠)، «تاريخ المأتم الحسيني من الشهادة وحتى العصر القاجاري»، د. محمد صالح الجويني.

ومن الجدير ذكره في هذا الموضع: أنه كان للشيعة أفعال قبيحة جدًّا في مناسباتهم، أدركت بعضًا منها في مناطق جنوب ووسط العراق؛ ففي مناسبة (فرحة الزهرة) يجلبون رجلًا مجنونًا أبله، ويجعلونه يمثل دور عمر بن الخطاب ، ويجعلون في بطنه كيسًا ويزوقونه، ويركضون وراءه في الشوارع على أن الله قد مسخه امرأة وأصبحت حبلى، ويلعبون في دبره، ويفعلون أشياء يندى لها الجبين! ويغنون: "عمر يا أبو حمصة كل الناس تبعبصه"! وحدثني أبي أن الروزخون السيد هادي في إحدى مدن الجنوب في الستينيات من القرن الماضي كان يحكي في ساعة المسجد الشيعي في عاشوراء عن عمر بن الخطاب أنه كان به مرض لا يشفيه منه إلا ماء الرجال، ومن الغريب أن والدي حدثني أنه رأى هذا الرجل في مستشفى ببغداد في الستينيات؛ وكان مصابًا بسرطان في دبره إلى أن مات! عليه من الله ما يستحق، واتّهمت كل بناته بالفاحشة.

(٣) «تراجيديا كربلاء» (ص٦١، ٦٨)، و«موسوعة العتبات»، جعفر الخليلي، (١/ ١٦٠).

(٤) بدأ نفوذ الإنجليز في العراق في سنة (١٧٩٨م)، عندما سُمح بتعيين ممثل دائم لهم في العراق.

(٥) «تراجيديا كربلاء» (ص٦١، ٦٨)، «تاريخ المأتم الحسيني».

يقفون مع مصالح مذهبهم وطائفتهم على حساب الدول التي يعيشون بها؛ فهذا ابن العلقمي كان شيعيًّا ووزيرًا في دولة الخلافة العباسية السُنية، ومع ذلك خان دولته، وساهم بإسقاطها سنة (٦٥٦هـ-١٢٥٨م).

ولماذا نبتعد كثيرًا في التاريخ؟! فهذا نقيب النجف ورئيس الشيعة في العراق محمد كمونة يغدر بأهل بلده وجيرانه السنة في بغداد؛ حين يتفق مع الصفوي على القدوم لبغداد، ويخدّر أهل بغداد عندما يصور لهم إسماعيل الصفوي كسلطان عادل، فيترك السنة المقاوَمة، ويستقبله ابن كمونة بخطبة عصماء.

وفعلًا يدخل إسماعيل الصفوي بغداد؛ فيقتل من أهلها السنة مقتلة عظيمة، حيث قتل عامة أهلها والصلحاء منهم، وبدأ يعذّب الناس، ويدعوهم للتشيع، ومن يأبى يُقتل، وهدم قبر أبي حنيفة ونبشه، وفعل نفس الشيء مع عبد القادر الكيلاني، وجعله اصطبلات للخيل، ونبش قبور الموتى وأحرق عظامهم، وقتل كل من ينتسب لذرية خالد بن الوليد؛ حتى قال مؤرخ الشيعة ابن شدقم واصفًا أهل بغداد في كتابه «تحفة الأزهار»: «فتح بغداد وفعل بأهلها النواصب ذوي العناد ما لم يسمع بمثله قط في سائر الدهور بأشد أنواع العذاب! حتى نبش موتاهم من القبور»(١)، وأخذ أطفال المسلمين ونساءهم وباعهم عبيدًا في إيران، وأصبح اليهود في بغداد والنصارى أكثر أمانًا من السنة(٢)، فهرب كثير من الناس ومنهم: الأسرة الكيلانية إلى الشام ومصر(٣).

(١) نقلًا عن «الصفويون من الطريقة الصفوية حتى تأسيس الدولة»، د. طالب محيبس حسن الوائلي، دار تموز، سوريا، (٢٠١٢)، (ص١٣٦).

(٢) «الفكر الإسلامي بين النظرية والتطبيق»، د. عماد الدين الجبوري، لندن، (٢٠١٥)، (ص١٤٤).

(٣) «عودة الصفويين»، عبد العزيز بن صالح المحمود، مكتبة الإمام البخاري.

حدث ذلك يوم كان عدد الشيعة محدودًا، ولم يكن التشيّع قد انتشر في العشائر العراقية، ومع ذلك كان موقفهم العدائي واضحًا ضد السنة؛ رغم أنهم ينتمون للقبائل العربية العراقية! ورغم أنهم تحت حكم حكومة سنية عثمانية؛ إلا أن عينهم ترنو وتتطلع إلى الحكومة الصفوية الشيعية، فجسمه في العراق والولاء لإيران! فهل تغير حال شيعة العراق زمن الدولة العثمانية؟

لقد ذكر علامة العراق محمود شكري الألوسي: أن كبار علماء الشيعة كانوا يحثّون العشائر التي تشيّعت على عدم نُصرة الدولة العثمانية في حروبها مع روسيا، وعدم إعانة الدولة، ويفرحون ويكون أسعد أيامهم عند هزيمة العثمانيين، ويحزنون إذا انتصرت(٤).

وكان أفراد عشائر الجنوب الشيعية يتهربون من الخدمة العسكرية؛ بتغيير تابعيّتهم من الدولة العثمانية إلى الدولة الإيرانية؛ برغم أنهم يعيشون في العراق! لذا الكثير منهم لا يملك وثيقة عثمانية، ووصل ببعضهم الحال أن ساعد الحكومة الإيرانية في غزو بعض مناطق العراق.

فهل هؤلاء مواطنون ورعايا يستحقون الرعاية؟ أم خونة وجواسيس يستحقون العقوبة والنكال؟

الحقيقة: أن سنة العراق عانوا من تساهل الدولة العثمانية تجاه مخططات التشيع؛ فقد سمحت للقبائل في الجنوب والوسط العراقي بأن يتشيعوا، وبالمقابل: هل سمح للسنة في إيران بنشر دعاتهم هناك لنشر التسنن؟!

(٤) «السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة»، للعلامة نصري الدين محمد خواجة نصر الله الهندي، اختصره وشذبه محمود شكري الألوسي، مكتبة الإمام البخاري، (٢٠٠٨)، (ص٣٥).

ولقد كان الشاعر الرصافي صريحًا عندما قال: «إنّ إيران هي القبلة السياسية التي تتجه إليها قلوب شيعة العراق منذ عهد الدولة العثمانية البائدة»[١].

إن تبعية الشيعة لإيران وصلت بهم إلى حد أنّ حاكم إيران عند زيارته لكربلاء عام (١٨٧٠م) أضاف عبارة: (أشهد أن عليًّا أمير المؤمنين) إلى الأذان، حيث طلب من مؤذن الحضرة العباسية إضافة العبارة المذكورة، وأصبحت هذه الصيغة متَّبعة عند الشيعة في جميع أنحاء العالم بعد ذلك؛ رغم أنهم كانوا لا يمارسونها، وعدّها بعضهم بدعة[٢]، وبقي الأذان ليومنا هذا تبعًا لمراد شاه إيران وموافقة علماء وآيات الشيعة، **وهذا - أيضًا - من تساهل الدولة العثمانية المضرّ!**

هذه حقيقة دعوى الشيعة أنه تم إقصاؤهم، وقد تبين أنهم خونة وعملاء يستحقون العقوبة، وليس الإقصاء فقط؛ الذي لم يحصل حتى! وتبين أن العثمانيين كانوا مفرطين في حقهم وحق سنة العراق، فبينما كان إسماعيل الصفوي يذبح سنة العراق كلما غزاهم، كان العثمانيون في كل مرة يحررون بغداد يعفون عن الفرس الذين ارتكبوا الجرائم![٣]

◘ تبعية علماء الشيعة وقراراتهم لمن يملك المال:

خصص أحد ملوك مملكة أودة الشيعية في الهند (١٧٢٠ - ١٨٥٦م)، وهو غازي الدين حيدر: أوقاف خيرية تصرف في الحوزة العلمية في كربلاء والنجف، وهو ما عرف بـ: (خيرية أودة)؛ التي بدأت تصل إلى الحوزة في العراق منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين.

ومع سيطرة بريطانيا على الهند - ومنها: دولة أودة - في منتصف القرن التاسع عشر بدأت تسيطر على الأموال الخيرية المخصصة للحوزة، فراحت تتلاعب فيها وفي طريقة توزيعها؛ من أجل مدّ نفوذها على الحوزة، والسيطرة على المرجعية، والتدخل عبرها في شؤون العراق وإيران قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها.

اصطدم البريطانيون ببعض مراجع الشيعة الذين لم يقبلوا بذلك؛ فقام البريطانيون بالتفكير باستيراد مجتهدين متعاطفين من الهند يقبلون تسلّم (الخيرية) وتوزيعها في العراق عبر لجان أهلية بإشرافهم، وقد أثار ذلك قلق السلطات العثمانية من تزايد النفوذ البريطاني في العراق، وشراء ذمم مراجع الشيعة؛ خصوصًا في صفوف الشيعة والمرجعية، فحاولت حل اللجان التي شكلها الإنجليز لتوزيع المال، ومنعت الرعايا العثمانيين - خصوصًا العرب الشيعة - من الانضمام إلى عضوية اللجان في كربلاء والنجف، وطلبت من القنصل الفارسي في بغداد أن يمارس ضغطًا على الأعضاء الفرس لتقديم استقالاتهم.

◘ هذا هو حال الشيعة في العراق:

لا ينتمي مراجع الشيعية - وهم قيادات المناطق الجنوبية في العراق بعد انتشار التشيع - للدولة بصلة، فهم لا يعترفون بسلطة العثمانيين الرسمية[٤]، فولاؤهم لإيران التي تسيطر عليهم مذهبيًّا، وعبر المال، وطقوسهم تأتي من إيران أيضًا.

وهم يفرحون بخسارة الدولة العثمانية، ويحزنون إذا انتصرت، ويميل بعضهم عسكريًّا لكفة إيران ويقف ضد الدولة العثمانية، فهؤلاء رعايا مشاكسون.

---

(١) «الرسالة العراقية»، معروف الرصافي.

(٢) هذا رأي شيخ الطائفة الطوسي، ومحمد الكاشاني، وحرّمها الشهيد الثاني.

(٣) «العرب السنة في العراق»، عدة مؤلفين، إصدارات مجلة البيان، (ص٣٤).

(٤) «دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث»، د. عبد الله النفيسي، مكتبة آفاق، الكويت، (٢٠١١)، (ص٥٨).

ومع ذلك؛ لا توجد في تاريخ الدولة العثمانية أية مذبحة ضد شيعة العراق؛ سوى ما يذكرونه من حادثة سليم باشا، عندما هجم عليه مجموعة من الخارجين عن القانون في النجف سنة (١٢٣٤هـ-١٨١٨م)، وحادثة نجيب باشا سنة (١٢٥٨هـ-١٨٤٣م)، في كربلاء.

فقد أصبحت المدينتان مأوى للمجرمين، يلوذون إليها، متهربين من أداء حقوق الحكومة، ووصل عددهم في كربلاء إلى (١٠٠٠٠) شخص هارب من قبضة الوالي، وشرعوا بتهديد المراجع الشيعة، مستغلين ضعف هيبة الدولة العثمانية، فأرسل الوالي جيشًا، فاحتمى المتمردون بكربلاء وتحصنوا بها، وانتهت المعركة بمقتل (٤٠٠٠) من العصاة، و(٥٠٠) من الجيش العثماني[1].

فزوّر الشيعة الحادثة، وضخموا عدد القتلى، وتدخلت قناصل الدول الأجنبية؛ خاصة البريطانية والروسية، لأنها كانت تبحث عن شيء تبرر فيها تدخلها، وكان تصرح -أحيانًا- للشيعة أنها ترغب بحمايتهم من الأتراك العثمانيين السُّنّة؛ كنوع من سياسة (فرّق تسد).

ومعلوم أن نجيب باشا لم يكن لديه مع الشيعة مشكلة؛ فقد بنى مقابر لعلماء الشيعة داخل ضريح الحسين، وعندما ظهرت البابية استدعى لقصره علماء الشيعة والسنة لمناقشتهم[2].

قد يستطيع الشيعة إخفاء الحقائق، والزعم بأنهم كانوا مضطهدين في العراق من قبل الدولة العثمانية! لكن الحقائق تظهر ولو بعد حين، وتكشف زيف دعواهم بأنهم مظلومون، وتثبت كم هم ظالمون ومضطهِدون لغيرهم في حالة ضعفهم وقوتهم!

◙ دعوى حرمان الشيعة من التعليم!

يُكثر الكتاب الشيعة -خاصة العلمانيين منهم- الكلام حول حرمان الدولة العثمانية للشيعة من التعليم، وهي دعوى لا حقيقة لها سوى الاعتماد على بضعة مصادر غير دقيقة، ووضعت للتهييج الطائفي فقط!

وإلا فإن التعليم في عموم العراق كان مهملًا من قبل الدولة العثمانية للعرب السنة والشيعة والكرد.

فالتعليم في الدولة العثمانية بقي ردحًا من الزمان يعتمد على الكتاتيب والتعليم الديني، وكلاهما كان متوفرًا في المناطق الشيعية، فهل كانت الدولة العثمانية تمنع الشيعة من التعليم في الكتاتيب أو في المدارس الدينية؟!

يقول د. النفيسي: «كان الشيعي يحذَّر من شيخه أنه محرّم عليه أن يتوظف في حكومة غريبة عنه» نعم، كان العثمانيون حكومة غريبة أجنبية عند الشيعي! فكيف يطلب حقوقه من حكومة لا يعترف بها؟!

والتعليم الحديث في الدولة العثمانية بدأ عند الأقليات غير المسلمة؛ حيث ظهرت مدرسة الآباء الكرمليين عام (١٧٢١م)، والمدرسة الكلدانية عام (١٨٤٣م)، ومدارس الاتحاد الإسرائيلي (١٨٦٥م).

وكانت بداية التعليم الصحيح على يد والي بغداد مدحت باشا؛ الذي افتتح أربع مدارس: أولها المدرسة الرشدية العسكرية عام (١٨٦٩م)، والمدرسة الرشدية المدنية، والمدرسة الإعدادية العسكرية، ومدرسة الفنون والصنائع، واعتمدت هذه المدارس

---

(١) «مدونة إبراهيم العلاف»، جواب على سؤال عن حملة نجيب باشا على كربلاء (١٨٤٣هـ)، (٢٣/١٢/٢٠١٥م)، «كربلاء في الأرشيف العثماني» (ص٩٥).

(٢) «تاريخ المراقد»، محمد صادق الكرباسي، (٢/١٤٨، ١٥٣).

اللغة التركية لغة رسمية لها[1].

وفُتح مثيل لها في النجف، وكان الإقبال عليها محدودًا، ودخلها بعض ذوات الشيعة، وكان هناك المدارس العلوية التي تأسست بعد الرشدية بسنتين[2].

ومن مدارس بغداد المشهورة في العهد العثماني: المدرسة الجعفرية، وأسسها تلميذ محمود شكري الألوسي قاضي المحكمة الجعفرية شكر بن أحمد البغدادي الشيعي، والألوسي هو من كتب له تزكية لمنحه رخصة لتأسيس المدرسة، برعاية مجموعة من الشيعة والسنة مثل: عبد الكريم السيد حيدر، والشيخ جواد تويج، وعلي البزركان، ومهدي الخاصكي، وعبد الكريم حيدر، وعلي السيد ومهدي البغدادي، وجعفر السيد هاشم، وأمين الجرجفجي، وداود أبو التمن، وسلمان أبو التمن.

وأصبح القاضي شكر[3] مديرًا للمدرسة؛ رغم أنه لا يحمل شهادة، لكن لكونه تلميذ الألوسي منح ذلك، وكان من الساعين لتأسيس المدرسة شخصية سنية وطنية وهو: علي البازركان -أحد قيادات ثورة العشرين-.

ومن هذه المدارس العثمانية تخرج جمهرة من النخب الشيعية المثقفة، وأصبحوا سياسيين ومفكرين وكتّابًا وصحفيين، منهم -مثالًا لا حصرًا-: عبد الرزاق الحسني، وكاظم الدجيلي، وصالح جبر -رئيس وزراء العراق-، والشاعر علي الشرقي، والكاتب جعفر الخليلي، وغيرهم.

وكان يمكن أن يكون عددهم أكبر لولا ما هو معلوم من أن علماء الشيعة كانوا لا يشجعون على التعليم في المدارس العثمانية، ويرفضون -أحيانًا- دراسة أولادهم فيها!

◙ الخلاصة:

روّج كتاب الشيعة من التيار الديني والتيار العلماني[4] خرافة مظلومية شيعة العراق، واتهام الدولة العثمانية باضطهادهم، وقد تبيّن أن الشيعة هم من رفض التعاون معها، ولم يعتبروها حكومة رسمية لهم؛ لأنهم -حسب شرعهم!- لا يؤمنون بها، وقاموا بالغدر تجاهها، ولم تعاقبهم، ومع ذلك كانوا يطالبون بحقوق المواطنة!

ومع كل ذلك؛ لم تفعل الدولة العثمانية ما فعلته الدولة الصفوية، فلم تعتدِ على معتقدات الشيعة ومراقدهم، ولم تُكرههم على التسنن؛ كما فعلت الدول والحكومات الإيرانية، بل تساهلت معهم حتى أدى هذا التساهل إلى تشيع العشائر السنية في جنوب العراق.

لذا؛ فخرافة اضطهاد الشيعة في العهد العثماني قضية مفتعلة! تشبه خرافة أكثرية الشيعة في العراق!! ورواج هذه الخرافة هو بسبب تقصير أهل السنة في الدفاع عن حق دينهم ودولهم.

سأتناول في الحلقة القادمة -بإذن الله-: خرافة اضطهاد الشيعة في الدولة العراقية الحديثة.

(١) (تاريخ التعليم في العراق في العهدين العثماني والملكي)، د. إسماعيل نوري الربيعي:
http://www.mesopot.com/old/adad١htm

(٢) شبكة الإمام علي: http://www.imamali.net/?id٥٣٢٣

(٣) مقال: (المدرسة الجعفرية .. ومزوّرو التاريخ)، د. مصطفى الزركان، موقع ميدل إيست (٢٨/٣/٢٠١٣م).

(٤) منهم: حسن علوي، في كتابه «الشيعة والدولة القومية في العراق»، وعبد الخالق حسين، في مجموعة مقالات على موقعه، وكتّاب من هنا وهناك.

سياسة إيران تجاه دول الجوار

عرض: أسامة شحادة - كاتب أردني

خاص بـ «الراصد».

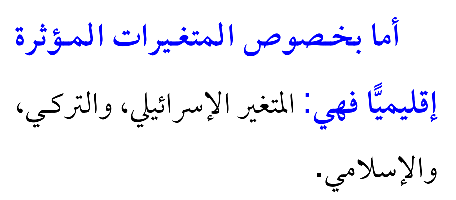
هذا الكتاب صدرت طبعته الأولى عن دار العربي للنشر والتوزيع بالقاهرة، سنة (٢٠١٢)، ويبدو أنه رسالة جامعية تقدم بها ضاري سرحان الحمداني، ويقع الكتاب في (٢٦٥) صفحة من القطع الكبير.

موضوع الكتاب مهم، ومحدد بكشف سياسة إيران تجاه دول الجوار، وهو يقتصر على دراسة الفترة بين (١٩٩٠-٢٠٠٠)، ويقوم على فحص فرضية مهمة هي: منذ عهد الشاه وللیوم وسياسة إيران لها سمة ثابتة هي: السعي نحو دور إقليمي مميز، والسعي نحو زعامة الإقليم لتحقيق مصالحها وأهدافها، وتتخذ لذلك سياسات مؤذية ومضرة وتتعارض مع مصالح الدول المجاورة؛ وخاصة الدول الخليجية والعربية.

جاءت الدراسة في أربعة فصول وخاتمة، واعتمد الباحث على المنهج الإقليمي في دراسته لتحليل الدوائر الإقليمية في سياسة إيران وهي: جنوب آسيا (باكستان وأفغانستان)، غرب آسيا (تركيا ودول الخليج العربي والعراق)، وشمال غرب آسيا (الجمهوريات الإسلامية)، واستعان بالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التحليلي التاريخي، ومنهج تحليل النظم لفك تعقيدات السياسة الإيرانية.

الفصل الأول؛ استعرض الباحث فيه المتغيرات المؤثرة في سياسة إيران الإقليمية، وقسّمها إلى: متغيرات مؤثرة داخلية، وإقليمية، ودولية:

فالمتغيرات الداخلية تشمل: المؤسسة الدينية، والأحزاب السياسية، وأتباعها ينقسمون إلى قسمين: محافظين متشددين، وإصلاحيين براغماتيين، يتبادلان المواقع بين السلطة والمعارضة تحت تحكم المرشد الأعلى، وللمؤسسة العسكرية والحرس الثوري خصوصًا دور مركزي في فرض سياسات إيران الخارجية والمعتدية على دور الجوار.



أما بخصوص المتغيرات المؤثرة إقليميًّا فهي: المتغير الإسرائيلي، والتركي، والإسلامي.



فإيران تتخذ من معاداة إسرائيل سببًا لصرف أنظار الجمهور الإيراني عن مشاكله الداخلية، بحجة الصراع مع حليفة أمريكا، والدفاع عن بلد مسلم محتل، مما يجذب تعاطف بعض الشعوب والجماعات والدول لصالح سياسة إيران.

وبخصوص تركيا؛ فقد كانت في تلك الحقبة (١٩٩٠-٢٠٠٠) على خلاف أيدلوجي مع إيران برغم المصالح المشتركة

اقتصاديًّا من جهة، والمنافسة على الجمهوريات الإسلامية مـن جهـة أخرى، فتركيا تشترك مع الأذربيجانيين في القومية؛ لكنهم يوافقون إيران في التشيع، كما أن تركيا وإسرائيل في تلك الحقبة كانتا على علاقة وطيدة.

وبخصوص المتغير الإسلامي؛ فقد سعت إيران لعقد الكثير مـن المؤتمرات الإسلامية لفتح قنوات مـع الـدول الإسلامية، وعملت على توظيف التجمعات الشيعية لخدمتها ومناصرة القضايا الإسلامية؛ لخلق مكانة بارزة لها ومؤثرة.

أما العوامل الدولية المتغيرة والمؤثرة؛ فقد كانت انهيار الاتحاد السوفيتي، والهيمنة الأمريكية والأوربية؛ إذ ساهم انهيار الاتحاد السوفيتي في توسع نفوذ إيران في بعض الجمهوريات؛ كطاجكستان وأذربيجان، ومن جهة ثانية هدد بإحياء القوميات؛ كالقومية الأذرية التي تعد أكبر الأقليات الإيرانية، مما قد يفتّت إيران.

وشكلت الهيمنة الأمريكية تحديًا ضخمًا لإيران؛ حيث حاصرتها اقتصاديًّا، وحاولت زعزعة حكم الملالي؛ مع مراعاة أن لا تفتت إيران أو تصبح حليفة للروس! لكن إيران تمكنت من العبور عبر بعض الثغرات في السياسة الأمريكية للبقاء والنجاة؛ حيث تلاعبت بالاتحاد الأوربي لاختراق الحصار الاقتصادي الأمريكي، عبر تقديم إغراءات للشركات الأوربية، مما أضعف استجابة الأوربيين لطلبات المقاطعة والحصار الأمريكية.

وجاء الفصل الثاني؛ ليعرض القدرات والإمكانيات الإيرانية؛ حيث استعرض مكونات الدولة الإيرانية من حيث المساحة الواسعة، والموقع الجغرافي المتميز، والبنية الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية.

ومن ثم دورها في المحيط الإقليمي العربي، والذي يمتاز بالغموض والمراوغة عمومًا، ومع دول الخليج خصوصًا، مع وجود علاقات متميزة مع بعض الدول العربية؛ كسوريا وليبيا.

ثم تناول دور إيران في أفريقيا؛ من خلال تقديم المساعدات لاختراق المجتمعات من جهة، والحصول على أصوات داعمة لها في الأمم المتحدة، وتوظيفها علاقاتها النفطية مع بعض الدول للتعاون والاستقرار مثل: اليابان، أو تدخلها في البوسنة والشيشان.

وختم المؤلف هذا الفصل بالحديث عن مشاركة إيران في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية؛ إذ تجنبت إيران سياسة الانعزال عن العالم، فهي عضو بمنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة تعاون بحر قزوين، حيث توظف ذلك للتمدد والنفوذ، أو للحماية والبقاء من خلال مد الجسور.

وجاء الفصل الثالث؛ ليتناول السياسة الإيرانية تجاه القضايا الإقليمية، وهو من أهم فصول الكتاب، وتناول فيه سياسات إيران حول منطقة الخليج العربي، وفي دول آسيا الوسطى، وكذلك في شبه القارة الهندية.

ففي منطقة الخليج؛ تناول سياسة إيران تجاه العراق والجزر الإماراتية المحتلة، والتواجد العسكري الأجنبي في الخليج:

ففي العراق؛ كانت هذه المرحلة عقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٨م) بانتصار العراق، ومن ثم خسارة العراق عقب غزوه للكويت، وتميزت سياسة إيران بمحاولة استغلال هذا الوضع للتسلل للعراق، فمثلًا عقب الهجوم البري للتحالف الدولي لتحرير الكويت تسلل (٤٠) ألف إيراني، كما أن إيران تدخلت في شمال العراق بحجة مطاردة الأكراد الإيرانيين.

وعملت على اللعب على كل الحبال! فهي تتفاوض مع العراق من جهة، وتتفاوض مع المعارضة العراقية وتدعمها، وتعارض أو توافق المشاريع الدولية تجاه العراق بما يحقق مصالحها هي لا مصلحة العراق، وتَبين ذلك بوضوح عقب الاحتلال الأمريكي في (٢٠٠٣)؛ والذي ساعدت إيران على وقوعه، ومن ثم تمكنت من الاستفادة الكبرى منه.

أما الجزر العربية الثلاث؛ فلم تتغير سياسة إيران تجاهها عن مرحلة بداية ثورة الخميني أو مرحلة الشاه، فشهدت تصعيدًا بالاستيلاء الكامل على جزيرة أبو موسى بعد أن كانت تتناصف مع الشارقة السلطة فيها! ثم في عام (١٩٩٦) افتتحت مطارًا فيها، وفي (١٩٩٩) افتتحت بلدية ، وللآن ترفض إيران أي تحكيم دولي، وتراهن على إطالة أمد الأزمة، وعدم قدرة الإمارات على التصعيد العسكري، وتحاول إيران أن تجعل المشكلة فقط في جزيرة أبو موسى، أما جزيرتا طنب الكبرى والصغرى فلا تعترف بوجود مشكلة فيها مع الإمارات أصلًا!!

وبرغم هذا العدوان والاحتلال لدول الجوار ترفض إيران وجود قوات عسكرية أجنبية أو عربية في الخليج لأنها تهدد أمن إيران القومي، ولكنها تغطي ذلك برفع شعار: (حماية أمن الخليج مسؤولية الدول المطلة عليه)، مما يتيح لها العبث بأمن دول الجوار، لكن إيران قبلت بوجود مشروط للقوات الأجنبية لحين الانتهاء من تدمير القوات العراقية؛ في انتهازية واضحة واستغلال للفرصة السانحة للتخلص من عدوها المنتصر عليها سابقًا!

وحول سياسة ومواقف إيران تجاه دول آسيا الوسطى؛ فتناول الكتاب قضية نزاع أذربيجان وأرمينيا، وقضية التعاون مع دولة تركمانستان.

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي تنازعت أذربيجان وأرمينيا على إقليم كاراباخ، وهذا الصراع يهتم به الروس وتركيا وإيران، فإيران تشارك الأذريين المذهب، لكن القيادة الأذرية لا تحفل بالمذهب الشيعي والتبعية للملالي، كما أن تضخم القومية الأذرية والمطالبة بأذربيجان الكبرى يهدد إيران بالتفتت، وتركيا تشاطر الأذريين القومية التركية، وهذا الإقليم سيكون جسرهم للتواصل مع العمق القاري، من هنا وقفت إيران مع أرمينيا المسيحية ضد الأذريين في صراعهم سنة (١٩٩٠)، ومنعت عبور اللاجئين الأذريين لها.

وبخصوص تركمانستان -المستقلة حديثًا-؛ فإن إيران تسعى إلى توثيق العلاقات الاقتصادية معها عبر الشركات التجارية والمساعدات؛ لتكسب سياسيًّا، وتقوى مكانتها ودورها الإقليمي.

أما سياسة إيران في شبه القارة الهندية؛ فتحدث الباحث عن قضية كشمير، وأفغانستان، وقضية كشمير كما هو معلوم صراع هندي باكستاني، ولما كانت إيران في صراع مع الباكستان -التي تعد حليفًا قويًّا للسعودية-؛ فقد تحولت إيران من منافسة باكستان على كشمير والعداء للهند إلى سياسة التعاون مع الهند ضد باكستان وكشمير! وبرغم ذلك بقيت إيران تراوح بين التقارب مع الهند التي تحتاج النفط الإيراني وإيران التي تحتاج الخبرة النووية الهندية، وبين العلاقات المتقطعة مع باكستان أيضًا، رغبةً في المعرفة النووية الباكستانية، في سياسة مصلحية انتهازية!

وفي أفغانستان حرصت إيران -عقب انسحاب الروس منها- على الحيلولة دون قيام نظام إسلامي قريب من السعودية التي دعمت الجهاد الأفغاني، لأن ذلك يهدد مصالح الملالي، ولذلك حثت إيران شيعة أفغانستان على تشكيل حزب الوحدة سنة (١٩٩٠)، وعقب قيام حكومة طالبان في أفغانستان بقيت إيران متوجسة منها، واتهمت طالبان إيران بتسليح حزب الوحدة الشيعي، وتفاقمت بينهما الخلافات لدرجة قتل طالبان عددًا من الدبلوماسيين الإيرانيين في مدينة مزار شريف في (١٩٩٨)، ولكن تجنّب إيران الدخول في صراع عسكري مع طالبان قد يخدم خصوم إيران، ويجرها إلى حرب عصابات مع نظام طالبان الذي لا يملك ما يخسره!

وجاء الفصل الرابع؛ ليوضح انعكاسات السياسات الإيرانية الإقليمية على الوطن العربي على كل من المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي، ثم بيان التوجهات المستقبلية لسياستها على المستوى الإقليمي والدولي.

كان لسياسات إيران الإقليمية انعكاسات سياسية سلبية على الوطن العربي، وتحمل تهديدًا لأمنه القومي، حيث شكّل تصدير الثورة الأساس في العلاقة مع الدول العربية، كما حرصت إيران على عزل دول الخليج عن محيطها العربي تحت شعار: (التعاون الإقليمي لدول الخليج)، في محاكاة للسياسة الإسرائيلية التي تسعى للتعاون الإقليمي مع دول الطوق بعيدًا عن الإجماع العربي، وقد تسبب ذلك بترسخ الوجود العسكري الأجنبي في الخليج.

كما أن إيران حرصت على إقامة علاقات ثنائية مع دول الخليج بشكل منفرد، مما أقلق الإمارات في موضوع الجزر المحتلة.

وسعت إيران للهيمنة على السودان، وعبثت في الجزائر ودعمت بعض الجماعات المتطرفة.

وخطر السياسات الإيرانية تجاه الوطن العربي على المستوى العسكري يتجسد في التهديد المتمثل في الصواريخ بعيدة المدى، وبرنامج الأسلحة الكيماوية والأسلحة النووية، مما يضاعف من محاولات إيران الهيمنة على المنطقة العربية -كما يحدث اليوم-.

ومن التهديدات الإيرانية للأمن القومي العربي: المواطنون من أصول إيرانية؛ والذي جاؤوا في هجرات سابقة، ولكن إيران تمكنت من الحصول على ولاء كثير منهم؛ وخاصة من تسلموا مناصب في هذه الدول، كما تعتمد إيران على اختراق الدول مخابراتيًّا تحت غطاء الدبلوماسية.

وعلى المستوى الاقتصادي؛ تهدف سياسات إيران للمشاركة والمنافسة التجارية، لتكون جسرًا للاختراق والهيمنة؛ فقد اتفقت مع قطر والكويت على مدّهما بالمياه العذبة، وهذا سيرهن قرارهما السياسي -لاحقًا- لصالح إيران، وبسبب اكتشافات البترول حول الجزر الإماراتية قامت إيران بمد مساحة بحرها للهيمنة على النفط في باطن البحر، كما نصّت توصيات وزارة الخارجية الإيرانية على ضرورة استغلال الأزمات الاقتصادية لمصر والأردن وتركيا وباكستان والسودان ضد أنظمتها الحاكمة!

أما بخصوص مستقبل سياسات إيران على المستوى الإقليمي؛ فسوف تبقى أزمة جزر الإمارات قائمة، ولكنها ستقارب بين عُمان وإيران، وقد حدث هذا فعلًا.

وستستمر إيران في دعم جماعات التطرف والعنف، وقد تكشف مؤخرًا عمق العلاقات الإيرانية مع تنظيم القاعدة ولاحقًا داعش، وسيبقى تبادل الأدوار بين المحافظين والإصلاحيين في سياسة إيران سببًا لتحقيق اختراقات سياسية مع دول الجوار لصالح أهداف إيران.

أما على المستوى الدولي؛ فستعمّق إيران صلاتها بالصين واليابان والهند وروسيا، وسيستمر تدهور العلاقات مع أمريكا، وهذا ما نشهده اليوم في عهد ترامب -برغم مرور (١٠) شهور على حكمه -تقريبًا- إلا أنه لم يتخذ خطوات عملية بعد -بعد مرحلة أوباما؛ التي يؤكد أغلب المحللين أنها قدمت تنازلات مجانية لصالح إيران!-.

وبهذا يتضح: أن سياسات إيران تجاه دول الجوار تحوي قدرًا كبيرًا من العدوان والانتهازية، وأنها سياسة واعية ومقصودة، وتوظف قدراتها المالية والسياسية وعقيدتها الشيعية في تحقيق مصالحها على حساب الدول المجاورة والأخرى، ولا تتردد في اتخاذ مختلف الوسائل من الدبلوماسية والاقتصاد والتدخل العسكري أيضًا.

المطلوب الآن

قالوا: كتب السفير الأمريكي الأسبق لدى البحرين ونائب المتحدث الأسبق باسم الخارجية آدم إيرلي مقالة بعنوان: (هزيمة إيران تتطلب من أمريكا التحرك دوليًّا)...

المطلوب الآن وضع سياسة الرئيس ترامب موضع التنفيذ الفعلي، المطلوب يتجاوز مجرد فرض عقوبات، بل يتطلب عزل إيران سياسيًّا، ومواجهتها عسكريًّا، وأيضًا اشتراك الأوروبيين في الفعل نفسه، بالإضافة إلى دعم الشعب الإيراني..

ويرى إيرلي أن الإدارة الأمريكية قد بدأت في اتخاذ إجراءات مهمة، من بينها: فرض عقوبات على مؤسسات وأفراد من ذوي العلاقة بالحرس الثوري، وموافقة مجلس النواب على تشريع يجيز فرض عقوبات على المؤسسات الإيرانية والغربية؛ التي تدعم برامج التسلح الإيرانية غير القانونية، بالإضافة إلى عمل الكونجرس على تعديل صيغة الاتفاق النووي بالشكل الذي يؤدي إلى سد الثغرات في هذا الاتفاق...

ويبقى أن الأوروبيين يمثّلون من خلال تعاملهم تجاريًّا مع النظام الإيراني مصدر دعم ودخل لبرامج التسلح والإرهاب الإيرانية؛ ولذا فإن الكونجرس يعمل حاليًّا على تشريع يدعو الأوروبيين إلى وضع «حزب الله» على قائمة الإرهاب، وهو الأمر الذي إن تم فسيؤدي إلى سلب النظام الإيراني ما يحصل عليه من دعم عبر «حزب الله».

د. محمد مبارك - صوت الخليج، ٢٠١٧/١١/١٦

متى نتعلم أن لا محترم فيهم؟

قالوا: إمام أهل السنة في إيران دعا لانتخاب روحاني رئيسًا، واليوم يمنعه من التنقل والسفر!

وهذا ليس بمستغرب؛ فكل يوم يتأكد أن كلّ ما قدمه أهل السنة -دولًا وجماعات وشخصيات- من أجل التقارب مع نظام الملالي لم يثمر سوى مزيدًا من التآمر والخراب.

د. إسماعيل السهيلي، صفحته بالفيس بوك

مشكلتنا باختصار

قالوا: الصراع مع إيران جزء كبير منه إعلامي، وللأسف منابرنا قليلة العدد، ضعيفة الإمكانيات، ومختلفة التوجهات، وليس لها من يؤلّف بينها ويدير دفة الصراع.

أما الجمهور السني فكثير منه -بسبب توجهات حزبية- متحالف مع إيران في غباء وسفاهة وانحطاط أحيانًا! وسيبقى هذا الصراع قائمًا حتى يستقيم أهل السنة على الحق بتوحد صفهم وحسن إدارتهم للصراع.

أسامة شحادة، صفحته بالفيس بوك

غدر الملالي المتجدد

قالوا: لكن المفاجأة الجديدة تمثّلت -في أثناء التحضير للاتفاق الجديد لمناطق منخفضة التصعيد في جنوب سورية- بتأسيس ميليشيات محلية في درعا (اللواء ٣١٣)، ذات طابع طائفي (كما

تدّعي المعارضة السورية)، في بلدة أزرع، وهي ميليشيات مدعومة من الحرس الثوري الإيراني بالكلية، وتحاكي نماذج سابقة من ميليشيات طائفية محلية تأسست في العراق وسورية!

الخطوة تحمل دهاءً ملحوظًا من الإيرانيين، فالميليشات محلية، وتبعد مسافة عن الحدود الأردنية، لكنّها تؤسس لما هو أخطر في المرحلة القادمة، أي: نقل الصراع الطائفي إلى المناطق الجنوبية، وإيجاد قدم لإيران، وأدوات يمكن استخدامها لمواجهة الأطراف الأخرى!

د. محمد أبو رمان – الغد، ١٣/ ١١/ ٢٠١٧

المطلوب: الخضوع لا التعاون

قالوا: مع أن كثرة من المشاركين والمتحدثين الأردنيين عبّروا عن رغبة (ومصلحة) في تطبيع العلاقات الأردنية-الإيرانية... لكن العلاقات بين الدول، مثلها مثل «رقصة التانغو» تحتاج إلى طرفين، ولا يمكن لها أن تتطور من جانب واحد...

وكلما بدا أن الأردن يريد أن يبعث برسائل «حسن نوايا» لطهران تعرض للصد والصدمة... اكتفي بذكر واقعة واحدة، كنتُ شاهدًا عليها عندما قام وفد أردني رفيع المستوى قبل أشهر معدودات بزيارة لطهران، وعلى رأسه رئيس المجلس عاطف الطراونة، للمشاركة في المؤتمر السادس حول فلسطين ...

يومها أجمع الإعلام المحلي والإقليمي على أن الزيارة محمّلة بالرسائل الإيجابية، وأنها ما كانت لتتم لولا «تشجيع» صانع القرار على تفعيل «الديبلوماسية البرلمانية» على خط عمان - طهران.

بيد أن الصدمة للأردن جاءت من حليف موثوق لإيران، ومن على المنصة ذاتها التي جلس عليها رئيس مجلس النواب الأردني، وأعني بذلك: الكلمة النارية التي ألقاها أحمد جبريل -الأمين العام للجبهة الشعبية، القيادة العامة-، والتي حمل فيها على الأردن، وتهدده باجتياح قريب، من دون أن يحرك المضيف الإيراني ساكنًا، بل ومن دون أن يراعي هذه المسألة من قبل، كما تقتضي بذلك، الأصول المتعارف عليها بين الدول...

يومها؛ انشغلت الصحافة ووسائل الإعلام الأردنية بالرد على جبريل، بل التكهن بمستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين...

الأردن يريد علاقة طبيعية مع إيران، وليس إيران فقط من يريد علاقة جيدة مع الأردن، لكن الأمر الذي لا يجب أن يغيب عن الأذهان: أن طهران -وليس عمّان- هي من تجعل مثل هذه المهمة أمرًا متعذرًا في المدى المرئي والمباشر على أقل تقدير.

عريب الرنتاوي – الدستور، ١٠/ ١١/ ٢٠١٧

وداوِها بالتي كانت هي الداء!

قالوا: طالب الكاتب الجزائري المتشيع الصادق سلايمة بتقنين زواج المتعة وزواج المسيار؛ للقضاء على ظاهرة الزنا المنتشرة -بحسبه- بالجامعات الجزائرية.

إسماعيل خلف الله، صفحته بالفيس بوك

من أسباب الخذلان وعدم التوفيق!

قالوا: (١٠٠) ألف سنّي فلسطيني شرّدهم، و(٤) آلاف قتلهم سليماني بمخيم اليرموك، ولم يتحرك أذناب حماس وقادتهم لمواساة أهلهم! بل ذهبوا لمواساة سليماني بوالده!!

سفيان السامرائي، تغريدة على تويتر

التدين والإلحاد في استطلاعات الرأي

د. سامر أبو رمان- مجلة المجتمع، ٢٠١٧/١١/٨

تتضمن بعض أسئلة استطلاعات الرأي في المشاريع العالمية الاجتماعية ما يتعلق بالإلحاد والتدين، والسؤال عن الصلاة والله ﷻ وغيرها من الغيبيات والمعتقدات، وتتنوع صيغ الأسئلة، وتختلف النتائج، وما ينبثق عن ذلك من إشكاليات فهمها وتأثيرها وطرق التعامل معها.

لقياس التدين وما يقابله من إلحاد غايات متنوعة قد تجمع الضدين من الطرف المتدين أو الملحد أو بينهما؛ لغايات بحثية علمية في فهم المجتمعات ومعتقداتها، ويعد هذا المجال من المجالات الحساسة؛ ولا سيما في مجتمعاتنا.

ولذا؛ طالما كنا نواجه تحدي طرح أسئلة من هذا القبيل في بعض المشاريع الاستطلاعية التي انخرطت بها بشكل مباشر، فأذكر كيف كان السؤال عن «هل تؤمن بوجود الله؟» مثار تفكير ونقاش مع لجنة في الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية؛ حينما انضمت الكويت لأول مرة لمشروع مسح القيم العالمي (WVS) الذي بدأ في الثمانينيات، وينفذ في أكثر من (٦٠) دولة حاليًّا.

- **مفهوم الدين:**

ثمة أسئلة أخرى في قياس التدين في ذات مسح القيم العالمي، مثل: ما مدى أهمية كل من الأمور التالية في حياتك؟ ومنها: الدين أو الله، والسؤال عن الإيمان الديني باعتباره من الصفات التي يمكن تشجيع الأطفال على تعلمها في المنزل، وأيضًا مدى الثقة بالمؤسسات الدينية (المساجد، الوزارة، الجماعات الدينية، الجمعيات..)، ومفهوم الدين إذا كان اتباع القواعد والطقوس الدينية، أو عمل الخير للآخرين أو كلاهما.

وفي سلسلة استطلاعات منظمة بيو (Pew) لاستطلاعات الرأي؛ وردت أسئلة تقيس الإيمان بوجود الله، وعلاقة الإيمان بالله على السلوك الأخلاقي والقيم؛ حيث بينت بعض نتائج استطلاعات رأي الأمريكيين انقسامًا فيما إذا كان من الضرورة الإيمان بالله حتى تكون أخلاقيًّا وصاحب قيم جيدة، حيث أجاب (٥٦%) في آخر استطلاع (يونيو ٢٠١٧م) أنه ليس بالضرورة، مقابل (٤٢%) من أجابوا أنه بالضرورة.

كما توسعت أسئلة الإيمان بالله لدرجة السؤال عن إذا كان المستجوَب صلى ودعا الله أن ينجح فريقه الرياضي المفضل، أو رأيه بشكر بعض الرياضيين الله عند فوزهم، أو فيما إذا يعتقد المستجوَب أن الله تدَخل في نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية عام (٢٠١٦م)؛ كما في استطلاعات «PRRI»! ومدى التفكير بالله والدين، ومدى الشك بوجود الله؛ حيث بينت آخر نتائج استطلاع «PRRI/RNS Religion News Survey»، في (يونيو ٢٠١٦م) أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأمريكيين لا يشكّون بوجود الله، وهو ما يتفق مع العديد من نتائج جهات أخرى مثل: نتيجة سؤال منظمة جالوب (Gallup) المباشر في عام (٢٠١٦م):

هل تؤمن بوجود الله؟ حيث أجاب (٨٩%) بنعم، وأجاب (١٠%) بالنفي، و(١%) دون رأي، ومثل هذه النسب في استطلاعات بيو كذلك.

ولعل من أشمل مشاريع استطلاعات الرأي التي تقيس التدين والإلحاد بالتفصيل: مشروع (Religion Study of the International Social Survey Program) (ISSP)، الذي تكرر عدة مرات في الأعوام (١٩٩١، ١٩٩٨، ٢٠٠٨م)، ومن المتوقع أن ينفذ في عام (٢٠١٨)؛ حيث أتيحت لي الفرصة بمراجعة بعض استمارة المسح والاطلاع على أسئلة مباشرة حول نظرة المستجوَب لله، ومدى القناعة بوجوده، والغيبيات الأخرى بالتفصيل؛ كالجنة والنار، والإيمان بالمعجزات الدينية.. إلخ.

كما تحاول أسئلة هذا المشروع الدخول بعمق في معرفة الإيمان بالله من عدمه؛ من خلال سؤال المستجوب عن مراحل زمنية بالإيمان بالله وتغيراتها، والنظرة للحياة بما ترتبط بالإيمان بالله.

كما تتضمن استمارة الاستطلاع أسئلة أخرى من شأنها التعرف على أفكار وتوجهات المستجوب المتدين والملحد في مسائل حياتية متنوعة.

كما تنوعت أسئلة أخرى حول كيفية التعامل مع الملحد، ومدى قبول المجتمع للإلحاد (Godlessness،atheism)، حيث تشير بعض نتائج استطلاعات Princeton Survey Research Associates International إلى نمو قبول المجتمع الأمريكي للإلحاد؛ برغم أنه أغلبيته الساحقة تؤمن بالله، وهذا يتفق مع العديد من قضايا الرأي العام، حيث تكون الأغلبية لها رأي مغاير، ولكنها تقبل الرأي الآخر؛ كما هي الحال في موضوع الشذوذ الجنسي على سبيل المثال.

- **الأغلبية تؤمن بوجود الله:**

ومن خلال نظرة عامة على نتائج استطلاعات رأي مسح القيم العالمي (WVS) في الموجة السادسة (٢٠١٠ – ٢٠١٤م) في السؤال المباشر حول الإيمان بالله؛ يتبين لنا أن أغلبية ساحقة من الشعوب تؤمن بوجود الله مع استثناءات قليلة في الصين واليابان وهونج كونج وبعض الدول الأوروبية، حيث لا يؤمن أكثرها بوجود الله.

كما انقسمت بعض الشعوب في إيمانها بالله، مثل: كوريا الجنوبية، وهولندا.

وتشير نتائج الشعوب العربية والإسلامية القليلة التي شملها المسح؛ التي أبقت السؤال بأن الأغلبية الساحقة جدًّا تؤمن بوجود الله، وقد وصلت في بعض الدول (١٠٠%) مثل: الأردن والجزائر وباكستان، وقريب منها في العراق وليبيا وماليزيا، وأذربيجان ولبنان وتركيا.

تحتاج نتائج الأسئلة الخاصة بالإلحاد إلى الانتباه لعدة أمور مهمة، مثل: الحذر من مجرد المقارنة دون التعرف على دين كل شعب من الشعوب التي سئلت، فلا يمكن مساواة بعض الأديان التي تقوم على عبادة حيوان أو شجر أو أشخاص وغيرها مع الأديان السماوية، وربما هذا ما يفسر انخفاض نسبة الشعوب ذات الديانة البوذية في الإيمان بوجود الله مقابل الأديان السماوية، فكما هو معروف أن شعوب الصين واليابان غالوا في تقديس بوذا حتى ألّهوه.

وفي مقابل ذلك؛ فإن ارتفاع نسبة الإيمان بوجود الله والانخفاض الحاد في نسبة الإلحاد في مجتمعات ليس من السهولة الإقرار بالإلحاد تحتاج لمراجعة حتى؛ وإن كانت النسبة ضئيلة جدًّا؛ كما هو في المجتمعات العربية، فكلنا يعرف أن هناك من الملحدين

العـرب لا يـصرحون إلا في بعـض مواقـع الإنترنـت: «الحـوار المتمـدن»، وكقنـاة «الملحـدين بـالعربي» والمنتـديات؛ كحـال منتـدى اللادينيين العـرب أو الـسوريين أو التونـسيين وغيرهـا؛ فـضلًا عـن قنوات اليوتيوب.

■ **التوسع في فهم الإلحاد:**

مـن تجربـة ممـارس في قيـاس الـرأي، ومـع تعقـد ظـاهرة الإلحاد والشك، وما لها من ارتباط بـالتطورات المتعلقة بـالتطرف والحرية الإلكترونية؛ فإن الأسئلة التي سعت لمعرفـة درجـة الإيمان والشك تحتاج لتطوير ليحقق هدف معرفة درجة الموافقة والاعتقـاد أكثر من مجرد الـسؤال بــ «نعـم» أو «لا»، ولعـل المعنيين والمهتمـين أيـضًا بحاجـة للتوسـع في فهـم الظـاهرة في مجتمعاتنـا العربيـة والإسـلامية؛ للتعـرف على دوافع الـشك، ومـا يقابلـه مـن أسـباب الإيمان بالله، لوضع وسائل وخطط عملية لتعزيـز الإيـمان ومعرفـة كيفية مخاطبة الملحـدين أو مـن يخـالطهم الـشكوك؛ لا سيما مـن فئـة الشباب.

وفي هـذا الـسياق؛ أشـير إلى تـصور مـشروع اسـتطلاعي اطلعت عليه مؤخرًا يستحق أن يـرى النـور في وقـت قريـب لمركـز أفق المستقبل للاستشارات السياسية والإستراتيجية؛ حيـث يحـاول التوسع في فهم ظاهرة الإلحـاد والبحـث عـن إجابـة لأسئلة مهمـة، مثل: هل الإلحاد أصبح ظاهرة أم لا؟ التعرف على الفئـات العمريـة والشرائح الاجتماعيـة التي ينتـشر فيهـا الإلحـاد، مـا الأسـباب وراء انتـشار الإلحـاد وأبـرز الـشبهات وراء انتـشارها؟ مـا العلاقـة بـين الإلحاد والتطرف أو الجمود الديني؟

ينظـر الـبعض إلى أن أسـئلة قيـاس التـدين والإلحـاد لهـا سـلبيات عديـدة، مـن أبرزهـا: إسـقاط هيبـة الموضـوع المقـدس بالـسؤال عنـه؛ ولا سـيما إذا كـان بطريقـة مجـردة تناسـب حياديـة قياسات الرأي العام، ولذا فإن السؤال الذي أشرت إليه عن وجـود الله حـذف مـن اسـتمارة دولـة الكويـت في مسح القـيم العـالمي لهـذا المبرر، بالإضافة لمبررات أخرى منها: بأن ثمـة أسـئلة أخـرى تقـيس التدين وأهمية الدين يمكن الاستدلال منها.

لا شك أن أسئلة التدين والإلحاد رغم حساسيتها فإن لها أهميتها لفهم المجتمعـات وتغيراتهـا والتوجهـات الحديثـة؛ ولا سيما مع انتشار شبكات التواصل والتفاعل الاجتماعي؛ التي اقتحمـت الكثير من الحواجز الفكريـة والمقدسـات، ممـا يتطلـب معرفـة كيفيـة التعامل معها باحترافية، وقبل ذلك قياسها بمهنية وحيادية.

تأخير كشف «وثائق أبوت آباد»
يثير تساؤلات حول الاتفاق النووي!

هاني نسيرة- الشرق الأوسط، ٢٠١٧/١١/٦

في حسم وشفافية –تُـحسَب لهـا- أظهـرت إدارة الـرئيس الأميركي دونالد ترمب يوم الأربعاء الماضي، (الأول من نوفمبر- تـشرين الثـاني، سـنة ٢٠١٧)، المجموعـة الأكـبر والأكثـر أهميـة مـن وثائق ومذكرات زعيم «القاعدة» الراحل أسـامة بـن لادن التـي تـم الحـصول عليهـا مـن مخبئـه؛ الـذي قُتِـل فيـه بمدينـة أبـوت آبـاد الباكـستانية، في (مـايو-أيـار سـنة ٢٠١١)، ممـا عُـدّ انتـصارًا أدبيًّـا ورمزيًّـا يكـاد يـضاهي رمزيـة القـضاء عليـه في عهـد إدارة أوبامـا السابقة.

ونظـرا لأهميتهـا؛ أقبلـت وسـائل الإعـلام العالميـة عـلى تحليلهـا، ومـا تحملـه (مجموعـة الوثـائق الجديـدة) مـن المعلومـات والأدلـة؛ التـي تكـشف كثـيرًا ممـا كـان مخفيًـا عـن زعـيم «القاعـدة» الراحل وحياته، وعن التنظيم الإرهابي الأخطر الـذي خرجـت منـه «داعش» التي انطوت صفحتها سريعًا.

انطرح مع هذا الاهتمام العالمي التساؤل عن أسباب تأخر -أو تـأخير- إدارة أوباما نشر كل هذه الوثائق المهمة والضرورية؟!... وهل أخفتها إدارة أوباما تمريرًا وتمهيدًا للاتفاق النووي مع إيران الذي وَقَّعه في (يوليو-تموز ٢٠١٥)؛ خصوصًا مع عدم نشر أهمها وألصقها بالعلاقة بإيران، رغم قلة عددها إلا بعد توقيع هذا الاتفاق، كما أخفت بعضَ ما تعلَّق كذلك بالعلاقة بـ«طالبان»، في ظل سياسة أوباما للتقارب معها تحقيقًا للسلام في أفغانستان، وتخفيض عدد قواته هناك.

إن الوثائق الجديدة لزعيم «القاعدة» أسامة بن لادن تشير بأصابع الاتهام للرئيس الأميركي السابق وإدارته، نظرًا لما حملته من كنز معلوماتي يخص أخطر رجل في العالم خلال ثلاثة عقود من الزمان حتى مقتلِه، والمطلوب الأول على القوائم الأميركية، كان من المهم في وقته.

إن مقارنة دقيقة بين الوثائق السابقة التي أفرجت عنها إدارة أوباما والكنز الأخير الذي أفرجت عنه إدارة ترمب يكشف عن تعمد إدارة أوباما إخفاء الحقائق الدامغة وشهادة زعيم «القاعدة»؛ الذي يتميز بلين استثنائي كلما ذُكِرت إيران، حتى أنه لم يرَ حرجًا من تدخلها في البحرين أثناء الانتفاضات العربية سنة (٢٠١١)، كما يؤكد في أحاديثه لأسرته في مذكراته وأحاديثه الأسرية المنشورة في الوثائق الأخيرة (الأول من نوفمبر) في عهد ترمب.

أرادت إدارة أوباما ومجلس أمنه القومي تمرير توجهاتها وسياساتها المعلنة منذ حملة انتخابه، وقبل حقبته الأولى التي فاز فيها بـ«فوبيا الحرب» في العراق، ولكنه ما لبث أن عاد إليها في (سبتمبر-أيلول سنة ٢٠١٤) حين أثبتت الوقائع فشل توقعاته وارتباكاته.

أصر أوباما أثناء حقبتَي رئاسته على التقارب مع إيران، وتجاهل تدخلاتها، ورفع العقوبات عنها، فأكسبها ما يزيد على مائتي مليار دولار تم استثمارها من قبل الميليشيات المتطرفة والطائفة التي تحارب باسمها في سوريا ولبنان والعراق وغيرها، مستجلبةً الأطفال الأفغان والهزارا من الطائفة الشيعية -حسب انتقادات المنظمات الدولية لها مرارًا وتكرارًا-؛ لتلقي بهم قرابين لبقائها وسيطرتها وهيمنتها في سوريا وغيرها!

كما لم يكن ممكنًا لأوباما الذي اختزل الحرب على الإرهاب في الحرب على «القاعدة» -كما أعلن في مرحلة حكمه الأولى-، وخفض قواته في أفغانستان، وسحبها من العراق، ممهدًا لطور من الانعزالية والارتباك في أداء القوة العظمى أحضر الخطر والمخاطر في عمق ولاياتها وحلفائها شرقًا وغربًا، وتقارب مع النظام الإيراني الذي تصفه الخارجية الأميركية في تقريرها السنوي في (مايو) من كل عام بـ: «النظام الأكثر دعمًا للإرهاب في العالم».

في مذكراته المنشورة أخيرًا وصف ابن لادن الثورات بقوله: «كانت هذه الثورات رزقًا وافرًا للأمة عامة وللمجاهدين خاصة» (ص٩٢)، وكما تحمس بن لادن للثورات (وهو ما تؤكده أحاديثه والمذاكرات المنشورة في دفعة الوثائق الأخيرة)، تحمس لها كذلك أوباما، ولكن كليهما لم يكن بالحماس نفسه حين تعلق الأمر بسوريا أو إيران سنة (٢٠٠٩).

ويؤكد الاتهام المشار إليه أن إدارة أوباما اكتفت بعد أقل من (٢٤) ساعة من مقتل زعيم «القاعدة» أسامة بن لادن في مخبئه، (مايو سنة ٢٠١١)، بتصريح مدير مجلس الأمن القومي في إدارة أوباما جيمس كلابر بما يشبه إغلاق ملف وكتاب أسامة بن لادن للأبد، وأنه سيتم نشر كل الوثائق التي تم الحصول عليها فيه وتخص زعيم «القاعدة».

دفعت إدارة الاستخبارات والأمن القومي في عهد أوباما في البداية (١٧) وثيقة فقط للنشر على موقع مركز مكافحة الإرهاب الأميركي (CTC)، ثم دفعت بـ (٤٩) أخرى، وأعلنت أن مجموع الوثائق (٥٧١) وثيقة فقط!! سيتم دفعها للنشر العام.

لكن الحقيقة أنها لم تكن كذلك، بل أكثر بكثير! فقد كان مجموع الوثائق (٤٤٠) ألف وثيقة، مما يزيد من احتمالية التورط وسوء النية وتعمد الإخفاء قصدًا منها! كما يذكر دانييل جرينفلد.

لكن في السياق الترمبي المتحفز والمتيقظ تجاه ممارسات نظام الولي الفقيه كان الضد من ذلك؛ حيث أعلن مدير «سي آي إيه» في (الأول من نوفمبر) عن الإفراج عن (٤٧٠) ألف وثيقة جديدة من وثائق أوبات، وهو ما اعتبر -حسب دانييل جرينفيلد في مجلة «فرنت بيج»-، يوم الجمعة الماضي (الثالث من نوفمبر) أنه: «الإجراء الأكثر شفافية في تاريخ الإدارة الأميركية على مدار تاريخها».

ويبقى السؤال: لماذا منعت إدارة أوباما الكشف عن هذه الوثائق المهمة؟ وهو ما يرجِّح رغبتها في تمرير اتفاقها النووي مع نظام إيران الخمينية، وما تكشفه هذه الوثائق من حجج دامغة وأدلة يقينية على العلاقة التاريخية والتنسيقية والدعم اللوجيستي الذي قدمته حكومة الولي الفقيه لتنظيم القاعدة وعناصره في استهداف المصالح الأميركية قبل أحداث (الحادي عشر من سبتمبر) وأثناءها وبعدها، وكذلك لإخفاء علاقة وشراكة طالبان مع «القاعدة» في تنفيذ أحداث (الحادي عشر من سبتمبر)، حيث أراد أوباما التقارب معها كذلك.

كما يرى بعض المراقبين أن أوباما لم يكن يريد اغتيال بن لادن، ولكن محاكمته وفق محاكمات الإرهابيين التي دعا إليها، وهو ما يراه دانييل جرينفيلد قد يرضي حلفاءهما معًا في إيران؛ في مقاله المشار إليه.

اكتفت إدارة أوباما فقط بتمرير (١٧) وثيقة في البداية ثم دواليك، وعلى مسافات زمنية متباعدة، نشرت حلقتين أخريين، وبلغ حجم ما صدر عنها (١٧٥) صفحة (بالعربية)، و(١٩٧) صفحة (في ترجمتها الإنجليزية)، بعضها لم يكن مكتملًا، كما أن كثيرًا منها لا يحمل تاريخًا، ولكن بشكل واضح كل الرسائل لا تحمل الأسماء الحقيقية لمرسليها أو المرسلة إليهم، أو كُناهم، أو عناوينهم، وبعضها تخص غير ابن لادن أو الدائرة الأقرب من القيادة المركزية أو قادة الفروع، فيُذكَر أبو يحيى الليبي وعطية الليبي وآدم غادان، كما يُذكَر أبو مختار الزبير -زعيم حركة الشباب الصومالية-، وأبو بصير الوحيشي -قائد تنظيم القاعدة الراحل في اليمن-، وحكيم الله محسود -قائد طالبان باكستان-، والملا عمر -أمير حركة طالبان-، وغيرهم.

يتضح البطء وعدم الحسم والشفافية في ملاحظة الفرق الزمني بين ما أصدرته إدارة أوباما على ثلاث دفعات وما أصدرته إدارة ترمب دفعة واحدة في (الأول من نوفمبر)، فقد رفعت إدارة أوباما السرية عن الدفعة الأولى من الوثائق في (مايو سنة ٢٠١٢) وكانت مجموعة قليلة (١٧) وثيقة فقط، ضمت مراسلات بين (سبتمبر سنة ٢٠٠٦ وأبريل-نيسان سنة ٢٠١١)، وتمت دراستها من قبل مجموعة من الخبراء والباحثين، ولم تكن كافية لإخراج علاقة إيران بتنظيم القاعدة من السرية إلى العلنية، فانتهى باحثوها للقول أنها علاقة لا تصل لحد التحالف، ومشحونة بالشك والارتياب من طرفيها.

ولكن لم ينكروا احتمالات توظيف إيران للتنظيم الإرهابي ضغطًا على الولايات المتحدة، قبل توقيع الاتفاق النووي، أو استنزافًا وإرهاقًا لدول المنطقة والأنظمة المعادية لها في الخليج والعالم.

حسب وثائق أبوت آباد الأولى؛ نجد أن أول علاقة تتضح بين «القاعدة» وإيران بدأت عام (٢٠٠٩) في رسالة بتاريخ (١١ يونيو-حزيران سنة ٢٠٠٩) مرسلة من «عطية» إلى «الشيخ الكريم» (ربما أسامة بن لادن أو آخر، فلم يُحدَّد الاسم كالعادة)؛ الذي يخبره بسعادة أن الإيرانيين أطلقوا سراح مجموعة من الإخوة، الشهر الماضي، وأنهم أخبروا الشخص الوسيط بين الطرفين أنهم سيسلمون له أسرة ابن لادن (الزوجات والأطفال، باستثناء الرجال) ربما خلال أسبوع من تاريخ الخطاب.

ثم تم رفع السرية عن الدفعة الثانية في (٢٠ مايو سنة ٢٠١٥)، وضمت (١٠٣) وثائق، وتماسّت بعضها بشكل واضح مع هذه العلاقة وتصورات ابن لادن للعلاقة بإيران وحربها وغير ذلك، وعن العلاقة مع إيران تطالعنا في هذه الدفعة رسالة لابن لادن من «أبو عبد الرحمن أنس السبيعي»، وهو نفسه أبو أنس الليبي (توفي سنة ٢٠١٥ قبل محاكمته في الولايات المتحدة) مؤرخة في (٥ من ذي القعدة سنة ١٤٣١ - الموافق ١٢ أكتوبر-تشرين الأول سنة ٢٠١٠)، حول مجموعات «القاعدة في إيران».

وحسب الرسالة؛ فقد كان لجوء عناصر «القاعدة» إلى إيران على فوجين: أولهما (حسب الرسالة): كان بعد سقوط إمارة طالبان سنة (٢٠٠١)، والتوافد الثاني: كان بأوامر من الملا عمر بعد عيد الأضحى سنة (١٤٢٢ هجرية)، ونهاية (رمضان سنة ١٤٢٣ - الموافق ٣١ ديسمبر-كانون الأول سنة ٢٠٠١).

أما الدفعة الثالثة من الوثائق؛ فقد أفرجت عنها إدارة أوباما في (الأول من مارس-آذار سنة ٢٠١٦)، وضمت (١١٣) وثيقة ورسالة حملت الحجج الدامغة على حصانة إيران في فكر قائد ومؤسس تنظيم القاعدة الراحل، وكيف كان يتجنب دائمًا استهدافها من قبل التنظيم، بل لا يتحمس لحرب عليها من الولايات المتحدة كان يتردد الحديث عنها في العقد الماضي، ويرى أن ذلك مضرّ بالتنظيم، ويقر بأهمية العلاقات معها؛ كونها دولة محورية في المنطقة، وجزءًا من إرهاق وإعاقة المشروعين الأميركي والغربي.

لكن الأخطر في الوثائق الجديدة التي صدرت عن إدارة ترمب في (الأول من نوفمبر): الصراحة ووضوح الموقف عند أسامة بن لادن؛ من أن إيران ليست عدوًا بل هي حليف يؤمن زعيم «القاعدة» بإمكانية -بل ضرورة- التحالف معه في مواجهة العدو المشترك (الولايات المتحدة والغرب والأنظمة الحاكمة في العالم العربي).

واحتوت الوثائق الجديدة على رسالته لخامنئي، وعلى تاريخ قديم للعلاقة يمتد لسنة (١٩٩١)، تؤكد ما ذُكِر في تحقيقات (١١ سبتمبر)، عرضت فيها إيران المساعدة والدعم لعناصر جماعته.

كما تشير لترحيب إيران بالفارين من أفغانستان وباكستان بعد (١١ سبتمبر) على أراضيها، واعتبارهم أبطالًا سعَوْا للموت لأميركا؛ كما يتمنى نظام الثورة الإيرانية، وغير ذلك كثير.

تكشف الوثائق الجديدة؛ خصوصًا مذكرات ابن لادن الشخصية التي بلغت صفحاتها (٢٢٨) صفحة بعضها بخط يده: أن زعيم «القاعدة»، كان «يُدِير» وهو محصور في عزلته؛ حتى عن عناصر جماعته، ففي سؤال لابنته سمية عن سوريا وما ينبغي أن تفعل «القاعدة» من دور فيها عند اندلاع ثورتها؛ التي لم توجد «القاعدة» فيها؛ على عكس ليبيا؟ أجابها بن لادن بقوله: «أهم العراقيل صعوبة الاتصال بيننا وبين الإخوة»... وكتبها بخط أحمر (ص٦٨)، ويبدو أن ابن لادن كان يرى في أسرته -زوجته وابنتيه وابنيه خالد وحمزة- مجلسَ حوارِه الوحيد الذي يتحقق فيه حضور

زعيم «القاعدة» وحياته، يسألونه طويلًا عن ذكرياته، ويحكي لهم رؤى منامه ورؤى بعض رفقائه له، مثل من سَمّاه: عبد الوكيل النوبي؛ الذي حكى له رؤيا في كابل بأفغانستان من أنه القحطاني المبشَّر به في أحد أحاديث آخر الزمان، كما يروي رواية شبيهة لرجل رآه في المطار، ويروي منامات رآها بنفسه... ويبدو أن قصة القحطاني -الذي يظهر في آخر الزمان- شغلت ابن لادن وملكت عليه نفسه؛ رغم أنه لم يُحسَم بها.

لكن يبدو مجلس الأسرة مجلسًا لإدارة العالم وشؤون الكون! يسأل ويجيب، ويطلب الرأي أحيانًا، يسألانه عن الثورات العربية التي رأى فيها أملًا كبيرًا يبشر بانهيار كل الأنظمة، ويتابعها يومًا بيوم، ويتكلم في الاقتصاد وارتفاع أسعار النفط، وتربيته وتكوينه، وكيف زار أوروبا أول مرة من أجل العلاج وهو في الصف السادس الابتدائي، وكيف أنه لم يتأثر بالزنداني وتفسيره للإعجاز العلمي في القرآن، وإن تأثر به في أشياء أخرى، لكن يذكر أن علاقته به لم تكن يومًا علاقة التلميذ بالأستاذ.

ويتضح في مذكرات ويوميات ابن لادن في مجلسه الأسري التخطيط لشؤون العالم مع زوجته وأبنائه؛ كيف انبهر بالثورات العربية، ورأى فيها الفرصة الذهبية للمتشددين، وكيف كان منتشيًا بانشغال العالم به وبخطره؛ وهو المتوحِّد مع أسرته لا يخاطب على ما يبدو إلا هم، فيعجب بذكر القذافي له وأن سقوطه يعني: تحالفه مع «القاعدة»، وينقل عن لويس عطية قوله أن الصين تذكر ابن لادن والعالم كله يتحدث عنه!

هكذا يخاطب أبناءه وأسرته؛ كأنه يقول لهم: «ثقوا فيَّ سأقود العالم»، ويستند في أمله كذلك على المنامات؛ فكثيرًا ما يحكي عن رؤيا رآها في منى، ويحكي عن انتصاره، واحتمال أن يطلب منه الغرب الصلح بعد أن يتوحد المسلمون تحت قيادته، في إجابة عن سؤال لإحدى ابنتيه، تحقيقًا لرؤيا رآها له «جهادي سابق»!

رأى ابن لادن في الثورات الأمل والتمهيد، توقع أن جميع الأنظمة العربية ستسقط تباعًا، وستتحقق أمنياته والرؤى التي شاهدها وشاهدها آخرون له -لا يذكر أسماء بعضهم- لكنه لم يغادره الإصرار على صحة كل مواقفه؛ خصوصًا تكفير حكام العالم العربي والإسلام، وسأل من يطالبونهم بالرحيل من الجماعات الأخرى: «لماذا تطالبونهم بالرحيل إن كانوا مؤمنين؟»، وكأنه يقول: «أليسوا كفارًا؛ كما قلنا؟!».

إن أي تحليل مضمون إحصائي بسيط لخطابات ابن لادن المنشورة أو للوثائق الجديدة ويومياته؛ يلاحظ عدم حضور إيران في صورة أو تصورات العدو لديه مطلقًا، فالرجل مسكون ومحبوس في العداء للأنظمة في دول الخليج والحجاز ومصر وليبيا وغيرها، ولكن دون إيران التي تمثل عنده استثناء لا يجوز مسه ولا يرحب بالاصطدام به، واستأمنها على (٢٤) فردًا من أسرته، بينهم شقيقه وزوجته وأبناؤه.

ومما تكشفه الوثائق الجديدة -خصوصًا مذكرات ابن لادن الشخصية-: أنه ضعيف الثقافة، سريع التحول؛ فقراءته لكتاب ماجد الكيلاني جعلته يفكر في إعادة هيكلة وتأطير شبكة «القاعدة» وفروعها وأفكارها!

كما أنه يحاول أن يؤلف أراجيز شعبية وهتافات يغني بها شباب الانتفاضات العربية في اليمن وغيرها.

ولكن الأخطر أنه مسكون بالمنامات والتفكير الغيبي! ويرى فيه أصحابه ويكاد يرى في نفسه أنه تمهيد لحروب آخر الزمان، كما رأى أبناؤه في «داعش» المنهارة في أنفسهم ذلك.

التداعيات الأمنية للعقوبات الأمريكية على حزب الله

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٧/١٠/١٣

- **محاصرة الدور:**

أقر الكونجرس الأمريكي في (٢٥ أكتوبر) الجاري حزمة عقوبات جديدة على ميليشيا حزب الله اللبناني، تضمنتها ثلاثة مشروعات قوانين، استهدفت الأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية للحزب، إلى جانب علاقاته الخارجية.

وبالنظر في مضمون هذه التشريعات التي تفرض عقوبات شاملة على حزب الله؛ فإن التقديرات تشير إلى أنها تنسجم مع طبيعة الأدوار التي يمارسها الحزب في المنطقة؛ خاصة في كل من سوريا والعراق واليمن، والتي تنامت خلال السنوات الأخيرة في ضوء ما تشهده تلك البلاد من صراعات مسلحة، ساهم الحزب في تفاقمها لتحقيق أهداف السياسة التي تتبناها إيران.

- **اهتمام خاص:**

وقد اكتسب هذا الملف تحديدًا اهتمامًا خاصًّا في المناقشات التي أجريت داخل لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس خلال الشهور الستة السابقة على إصدار التشريعات الجديدة، والتي تركزت حول ثلاثة محاور أساسية تتمثل في: علاقة الحزب بإيران، وسد الثغرات التي يستغلها الحزب في الالتفاف على العقوبات السابقة التي أقرت في عام (٢٠١٥)، والتهديد الذي يشكله الحزب وسلاحه وعلاقته مع إيران على مصالح واشنطن وحلفائها.

واللافت للنظر في هذه التشريعات هو: تركيزها على الأدوار الإقليمية المشبوهة للحزب، ففي السابق كانت العقوبات ذات الطابع الاقتصادي تركز على عمليات التجارة غير المشروعة مثل: شبكة تجارة المخدرات، وعمليات غسيل الأموال عبر بعض الدول.

لكن العقوبات الحالية تركز على الأنشطة المتعلقة بأدوار الحزب في الصراعات التي تشهدها بعض الدول، وتعمده اتخاذ بعض المدنيين دروعًا بشرية.

وبالطبع؛ فإن ما يزيد من أهمية تلك التشريعات هو: أنها حظيت بتوافق الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونجرس، وهو ما يمكن أن يمثل مقدمة لاستمرار تلك الآلية في مواجهة إيران وتحالفاتها الإقليمية؛ خاصة مع اتجاه إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى وضع استراتيجية جديدة لمواجهة التهديدات التي تفرضها التدخلات الإيرانية في المنطقة، بالتوازي مع السياسة الجديدة التي تتبعها تجاه الاتفاق النووي، والذي ترى أن إيران استغلته لدعم حضورها في المنطقة.

- **إجراءات متعددة:**

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الماضية، وقبيل إقرار العقوبات الأخيرة على شن حملة ضد النشاط الإرهابي للحزب وتهديداته المباشرة لمصالحها، فقبل أسبوعين من إصدار التشريعات الأخيرة رصدت وزارة الخارجية الأمريكية مكافآت مالية كبيرة تراوحت ما بين (٥ و٧) مليون دولار لمن يدلي بمعلومات عن فؤاد شكر وطلال حمية، المتهمين بالمشاركة في عمليات إرهابية استهدفت مصالح أمريكية عديدة، وهي المكافآت الأولى التي تعرضها الولايات المتحدة بخصوص أعضاء في الحزب منذ عشر سنوات.

كما جرى للمرة الأولى خلال فعاليات عديدة عرض مواد فيلمية للتذكير بالأنشطة الإرهابية التي شنها الحزب ضد الولايات المتحدة، بالتوازي مع توجيه اتهامات لرجل الأعمال قاسم تاج

الدين، في (٢٥ مارس ٢٠١٧)؛ والذي يعد أحد أبرز الكوادر التي يعتمد عليها الحزب، بسبب محاولاته التهرب من عقوبات تستهدفه.

- **توجه مختلف:**

تجنبت العقوبات الجديدة التي أصدرها الكونجرس ضد الحزب التركيز على الجانب الاقتصادي فقط، وهو ما يطرح دلالات عديدة يتمثل أبرزها في أن واشنطن باتت تتبنى رؤية مختلفة تجاه نشاط الحزب في ضوء الدور الذي يقوم به على الساحة الإقليمية؛ حيث أصبح يمتلك شبكة واسعة من الأنشطة المختلفة، وهو ما اقتضى توسيع نطاق العقوبات لتوائم طبيعتها الاستراتيجية المطلوبة لكبح نشاطاته.

وقد ركزت المناقشات التي جرت داخل الكونجرس الأمريكي واستغرقت نحو ستة أشهر على تعدد العقوبات لتشمل الأنشطة المختلفة للحزب، على كافة المستويات؛ فضلًا عن شبكات ودوائر الحزب وعلاقاته مع بعض الكيانات الاجتماعية والإعلامية؛ والتي ينظر إليها على أنها مجرد واجهات استخدمها للالتفاف على العقوبات السابقة التي فرضت ضده عام (٢٠١٥)، إلى جانب الشخصيات والكيانات التي تدعم الحزب أو تتعامل معه، وهو ما يعني: أن تحالفات الحزب الداخلية باتت هي الأخرى تحت تأثير هذه العقوبات.

وبدا لافتًا أن النواب الذين طرحوا المشروعات الخاصة بهذه العقوبات ركزوا على بعض القضايا المهمة، مثل: تعمد الحزب الزج بالمدنيين في الحروب التي يخوضها لصالح إيران في كل من العراق وسوريا واليمن، وهو مدخل يحتمل أن يمهد لصدور عقوبات أخرى ضد الحزب في العديد من المؤسسات الحقوقية الدولية التي يمكن أن تركز على التداعيات السلبية التي تنتجها الأنشطة التي يقوم بها الحزب على الساحتين الداخلية والإقليمية.

كما تسعى الولايات المتحدة في هذا السياق - أيضًا - إلى إقناع الدول الأوروبية بفرض عقوبات على الحزب بشكل يمكن أن يؤثر على مسار العلاقات مع إيران؛ التي ما زالت تعول على المواقف الأوروبية تجاه السياسة الجديدة التي تنتهجها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إزاء الاتفاق النووي تحديدًا؛ الذي ترى أنه لا يفرض قيودًا شديدة على البرنامج النووي الإيراني، وأن إيران «تنتهك روحه» بشكل مستمر، في ظل تعمدها إجراء مزيد من التجارب الخاصة بالصواريخ الباليستية ودعم الإرهاب.

فضلًا عن ذلك؛ فإن العقوبات الجديدة تهدف - أيضًا - إلى مواجهة الدعم الإيراني المستمر للحزب؛ حيث تشير كثير من التقديرات إلى المعاملات المالية التي تجري بين طهران والحزب والتي تتم عبر «الحقائب المالية»، وهو ما يمكن أن يمثل مقدمة لفرض قيود شديدة على التحركات العابرة للحدود التي تقوم بها إيران للحفاظ على نفوذها داخل بعض الدول، وتأسيس ممر استراتيجي يصل بينها وبين حلفائها، وهي التحركات التي باتت تثير قلقًا خاصًّا من جانب العديد من القوى الدولية المعنية بأزمات المنطقة.

وعلى ضوء ذلك؛ يمكن القول في النهاية: إن العقوبات الجديدة التي فرضها الكونجرس الأمريكي على حزب الله تؤسس لمرحلة مختلفة، سوف تتجه فيها العديد من القوى الدولية إلى بذل مزيد من الجهود من أجل مواجهة الأنشطة التي يقوم بها الحزب، والتي يسعى من خلالها إلى دعم الدور الإقليمي الإيراني؛ الذي ساهم في تصاعد حدة الاضطرابات وعدم الاستقرار، ودعم التنظيمات الإرهابية المختلفة.

من يكتب تاريخ البحرين؟!

إبراهيم الشيخ- صوت الخليج، ٢٠١٧/١١/١٤

وأنا أقرأ تغطية إصدار كتاب المشير «خليفة بن أحمد السيرة والمسيرة»، قفز إلى ذهني سؤال خطير لا يزال يراودني منذ دراسة الماجستير في العام (٢٠٠٥) وحتى إتمام الحصول على شهادة الدكتوراه في (٢٠١٢): **من يكتب تاريخ البحرين اليوم؟!**

سبب ذلك السؤال أوردته في عدة مقالات قبل سنوات، وكانت تتحدث عن عملية تزوير وتشويه كبيرة يتعرض لها تاريخنا الوطني هناك في الغرب.

إصدارات تتعمد تزوير وتغيير كل شيء: المكان والزمان، والأسماء والأحداث، تُصرف عليها الأموال الطائلة وتودع في مكتبات الجامعات الغربية والسفارات الأجنبية الخارجية ومنظمات دولية لا حصر لها، جميعها تتبنى وجهة نظر مغلوطة ومشوّهة، وتتعمد إظهار المعلومات والأرقام والأحداث المزورة لتاريخ البحرين السياسي القديم والحديث.

من يكتب تاريخ البحرين اليوم هم: بعض المؤرخين الذين يتعاملون مع التاريخ كجزء من (حرب طائفية) بين السنة والشيعة في المنطقة، مهمتها إثبات نظرية انتماء الوطن لفئة معينة، وأن الآخرين طارئون عليه!

لو بحثتم في موقع البيع العالمي «أمازون» لوجدتم إصدارات عديدة لموقع «مرآة البحرين»؛ الذي يدار من لندن ولبنان، يتحدث عن أحداث البحرين ولكن بصورة طائفية؛ ينشر ما يريد ويحجب ما يريد! بحسب ما يطلبه «المعزّب» في الضاحية أو في قمّ.

الحكاية لا تنتهي عند تلك الإصدارات، فنشرها هي وغيرها يتم بطريقة ممنهجة، بهدف تعويم المعلومات والأرقام الأصلية والحقيقية.

كل ذلك يقابله إهمال وصمت غريب من الجهات الرسمية داخليًّا وخارجيًّا؛ التي أصبحت لا تُقدّر حجم الأضرار التاريخية والكارثة العلمية والأدبية التي يتعرض لها الوطن.

كل ذلك يقابله دعم غير جدي لعدد من المؤلفين البحرينيين المهتمين في هذا الميدان، والذين يفترض أن يفرّغوا رسميًّا، وتوفّر لهم كل سبل الدعم البحثية والمادية للوصول إلى المعلومات وتصنيفها، ومن ثم الخروج بإصدارات ممنهجة، تغطي جميع الجوانب التاريخية التي طالها التشويه والتزوير، وصولًا إلى نشرها واستبدال المزورة منها بالحقيقية.

أحسب أن مركز الاتصال الوطني لديه أقسام بإمكانها أن تغطي ذلك الجانب؛ من بحوث وكتب منشورة يجب استبدالها، وتوفير بدائل عديدة لها، تتناول المعلومات والأرقام بطريقة علمية دقيقة وممنهجة.

لدينا جهات ومراكز أخرى في الدولة، مثل: مركز الشيخ عيسى الثقافي، ومركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ومراكز خاصة مثل: مركز الشيخ إبراهيم للثقافة والبحوث، وربما غيرهم كثير.

نرجو من تلك الجهات وبالتعاون مع جامعة البحرين عبر عدد من الكفاءات الأكاديمية المؤهلة والمتميزة في الدراسات التاريخية أن تنهض في هذا المجال، وأن تسجل حضورها لتسد هذه الثغرة الخطيرة؛ التي من خلالها باتت تُكتب البحوث والتغطيات والتقارير الإعلامية والحقوقية التي تطعن في مملكتنا العزيزة.

برودكاست: قيل إن «المنتصر يكتب التاريخ»، ونحن نقول: إن البحرين التي خاضت -ولا تزال- معارك السيادة داخليًّا، وحماية ظهر الأمة من تغوّل إيراني مُعلن إقليميًّا؛ هي من يُفترض أن تكتب تاريخها الذي يُنشر في الغرب، لا أن نتهاون في ذلك الملف الخطير! لتفاجأ الأجيال القادمة بأن هناك تزويرًا كبيرًا قد طال تاريخ هذا الوطن، لن يغفره لنا التاريخ ولا الأجيال اللاحقة!

الأردن وإيران: أين المشكلة؟!

د. محمد أبو رمان- الغد، ٢٠١٧/١١/٩

لم يُضف كثيرًا الباحث الإيراني المخضرم محمد مهتدي -الباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط، القريب من وزارة الخارجية الإيرانية- عمّا هو معروف من الخطاب الإيراني الأيديولوجي عن العداء لأميركا، ولإسرائيل، والوحدة الإسلامية.

لكن هذه القضايا التي حاول التركيز عليها لم يشترها الحاضرون؛ الذين رأوا في دور إيران في المنطقة إشعالًا للنزعة الطائفية، وهيمنة على عواصم عربية، وتأجيجًا للنزعة الراديكالية.

تلك التعليقات النقدية الساخنة -خلال الندوة التي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أول من أمس بعنوان: (المنظور الاستراتيجي الإيراني تجاه الشرق الأوسط)- استفزت المحاضر؛ فعبّر في نقاشاته التالية عن سخريته من محاولة العرب تحميل الآخرين مسؤولية ما يحدث في منطقتهم! وتساءل فيما لو كانت إيران غير موجودة في المنطقة العربية هل سيكون الوضع أفضل؟!

وعن دور إيران في العراق وسورية؛ أجاب بأنّها حمت بغداد من الوقوع في يد داعش، وحافظت على سلامة أراضي سورية، وساعدت حزب الله في مواجهة عدوان إسرائيلي، ولم تضع جنديًّا واحدًا في اليمن، بينما إسرائيل وصلت إلى باب المندب من بوابة أفريقيا، ولم يعترض أحد من العرب على ذلك!

مهتدي طالب الحضور -ضمنيًا- بالتركيز على العلاقات الثنائية الأردنية-الإيرانية، بدلًا من الدخول في جدل غير مُجدٍ عن الدور الإقليمي الإيراني والسياسات المتّبعة في العراق وسورية ولبنان واليمن، لأنّ هنالك مصالح مشتركة عديدة بين الأردن وإيران، يجدر البناء عليها، مع عدم وجود سبب لهذا التباعد بين الدولتين.

بالرغم من أنّ المصالح الوطنية الأردنية متشابكة عضويًّا مع الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وبالتالي لا يمكن فصل الدور الإقليمي الإيراني عن العلاقات الثنائية؛ إلاّ أنّ الدكتور مصطفى حمارنة -رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي- كان قد قدّم مقاربة متماسكة وصلبة (في تعقيبه على مهتدي)، تناول فيها الجهود التي بُذلت أردنيًّا خلال العقود الماضية لبناء جسور تواصل وحسن نيّة مع طهران، بما في ذلك معلومات مهمة فاجأت الحضور أنفسهم، ثم في كل مرّة يتم اكتشاف بعض التفاصيل المرتبطة بالسلوك الإيراني، ما يعيد الأمور إلى المربع الأول!

حمارنة في مداخلته -وأيّدته في ذلك السفيرة والوزير السابقة المثقفة علياء بوران- لم يُخفِ أنّ هنالك عاملًا أميركيًّا اليوم يدخل في مسار بناء العلاقة بين الدولتين (وما لم يذكره أنّ عاملًا سعوديًّا وخليجيًّا أصبح مهمًّا أيضًا)، لكنّه أشار إلى أنّ إيران نفسها تصعّب المهمة على الأردن؛ من خلال سلوكها السابق، ومن خلال ما تقوم به في المنطقة من ممارسات؛ بخاصة في حقبة ما بعد

الربيع العربي، وهي ممارسات تنظر لها نسبة كبيرة من الشارع العربي بوصفها خطرًا كبيرًا، ما أدى إلى تحولات جوهرية في موقف الشارع العربي من إيران خلال الأعوام الأخيرة.

مع ذلك؛ لم يغلق حمارنة الباب على تطوير العلاقات الأردنية - الإيرانية؛ وحتى العربية، لكنّه طالب إيران ببناء خطوات تظهر «حسن نيّة»، في مواجهة أزمة الثقة الكبيرة والعميقة الراهنة، ومن ذلك إمكانية أن تعرض إيران -مثلًا- سلاح حزب الله كورقة من أوراق القوة في جعبة المفاوض العربي مع إسرائيل، في المرحلة القادمة، وكجزء من الصفقة الممكنة لحل القضية الفلسطينية.

حمارنة ذكر بأنّ نزع سلاح حزب الله قد يؤدي إلى حرب قادمة في المنطقة، وهو مطلب أميركي وغربي، فلماذا لا تسحب إيران هذه الذرائع بربطه بالقضية الفلسطينية؟!

في المحصلة: الندوة المهمة في المركز كشفت عن ضرورة فتح مجال أوسع لحوار استراتيجي وعميق لاستكشاف الأرض المشتركة ونقاط الخلاف في العلاقة الأردنية-الإيرانية.

بوتين!! من أين لك هذه الجرأة؟

عاكف بكي- صحيفة قرار، ترجمة وتحرير ترك برس، ٢٠١٧/١١/٥

رغم معرفتها المسبقة بموقف أنقرة الحساس وجهت روسيا الدعوة إلى حزب الاتحاد الديمقراطي للجلوس إلى طاولة الحل في سوريا.

وفي الواقع؛ يُقال: إن موسكو تراجعت عن خطوتها أمام رد الفعل التركي، وإن المشكلة تم حلها، ولن يجلس الحزب إلى طاولة المفاوضات.

ومع ذلك؛ لم يتأكد بعد فيما إذا كان الحزب سيشارك في مؤتمر شعوب سوريا، أي: فيما إذا كانت الدعوة قد سُحبت أم لا؟!

ومع أن هناك تأكيد رسمي مع الجانب الروسي، لكن ذلك لا يغير الحقيقة؛ فبوتين يلعب على راحته، ولا يتورع عن إزعاج أنقرة.

وإذا سألتم من أين له هذه الجرأة...

من الواضح أنه يستمدها من صعود تيار أوراسيا، مع تزايد شدة الموجة المناهضة لأمريكا وحلف الناتو أولًا، ومن استغلال تدهور العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ثانيًا.

فإذا كان الأمر كذلك؛ لنفكر مرة أخرى بالأسئلة التالية:

هل من المفاجئ تجاهل روسيا مواقفنا من مكافحة الإرهاب؟

ألا يعلم الساسة الروس أن قادة حزب العمال الكردستاني في قنديل يضعون خطط التقدم عبر عفرين، والسيطرة على إدلب من أجل الوصول إلى البحر المتوسط، وأن أنقرة تعتبر هذه الخطط مشروعًا لفتح ممر إرهابي، وهو ما يشكل خطرًا على أمننا القومي؟

ألا يقول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في كل مناسبة أننا دخلنا إدلب للحيلولة دون تنفيذ الخطط المذكورة، وأننا نقيم تعاونًا مع روسيا في هذا الخصوص؟

ألا تعلم روسيا أنها تدوس على جراحنا؟ من غير الممكن ألا تعلم.

إذا قلتم: إن روسيا لا تلعب على حبلين، ولا تتعامل مع الجانبين في الوقت نفسه؛ فانظروا إلى نظافة سجلها!:

- **رغم ضغوط تركيا الشديدة** لم تتخل روسيا عن حماية حزب الاتحاد الديمقراطي، ولم تغلق مكتبه في موسكو؟
- **ذات يوم، وضع جنرال روسي** شارة حزب الاتحاد الديمقراطي على بزته العسكرية، والتقط الصور مع عناصر الحزب.

■ **وذات يوم آخر، قطعت روسيا** الطريق أمام عملية درع الفرات من أجل وقف تقدم القوات التركية نحو مواقع حزب الاتحاد الديمقراطي، ووضعت الحزب تحت حمايتها؛ برفع علمها في المناطق التي يسيطر عليها.

بمعنى: أن روسيا لم تتصرف بشكل مختلف عن الولايات المتحدة في حماية ذراع حزب العمال الكردستاني في سوريا؛ رغم اعتباره «تنظيمًا إرهابيًّا» من جانب أنقرة.

فإذا لم تكن روسيا حليفًا صادقًا ومأمون الجانب أكثر من أمريكا؛ لماذا نعتمد على بوتين في قضاء حوائجنا؟

إذا كنا سنحك جلدنا بأظافرنا؛ فإن التحرك بشكل مستقل عن الولايات المتحدة لا يكفي، أليس من الضروري -أيضًا- أن لا نكون مرتبطين بروسيا؟

سموها ما شئتم؛ سواء أكانت قوى مهيمنة، أم قوى عظمى! لا يبدو هناك طريق آخر غير اتباع سياسة متوازنة بين البلدين.

وإذا كان الابتعاد عن الحلف الأطلسي سيتحول إلى تبعية للحلف الأوراسي؛ فإن بوتين سيلعب على راحته هكذا..

يحيى الحوثي... محاضراً!

محمد جميح- المصدر أون لاين، ٢٠١٧/١٠/٢٨

ما كدنا نتخلص من خزعبلات الوزير الجهبذ حسن زيد -وزير الشباب والرياضة في حكومة الانقلاب- عن ضرورة إغلاق المدارس، وإرسال الطلبة والمعلمين إلى جبهات القتال؛ لإحراز النصر خلال عام واحد ضد العدوان السعودي.. حتى طالعنا الوزير النحرير يحيى الحوثي -وزير التربية والتعليم في حكومة الكهنوت- باكتشاف علمي وتاريخي ليس له نظير!!

وزير التربية، أو وزير الغفلة! الوزير المؤدلج، الجاهل بالتاريخ! والذي يحاول أن يتصنع الوقار ويتصنع أساليب المحاضرة وإلقاء الدروس، الوزير الذي يبدو عليه التكلف في تقمص شخصية أخيه حسين، كما يبدو التكلف على أخيه عبد الملك وهو يقلد أساليب سيده حسن حزب الله، الوزير الذي قال يومًا أن «صرخة» جماعته مجرد شعار، «والحمد لله هذيك أمريكا وهذيك إسرائيل ما وقع لهم شيء».

الوزير الذي قال لي يومًا: «القرآن نزل في بيتنا، والإسلام خرج من بيتنا»! هذا (العلامة الفهامة!) يُطل علينا من قناة المسيرة القرآنية بمحاضرة قرآنية، فيها اكتشافات تاريخية مذهلة!

يحيى الحوثي يحاضر في قناة المسيرة! ما رأيكم في خبر بهذا العنوان؟ أو لنقل ما رأيكم بكتاب يرصد إنجازات وزير الغفلة، وليكن عنوان الكتاب: «يحيى الحوثي... محاضرًا»! أظن هذا أفضل! لإحاطة الأجيال بجوانب من شخصية بديع الزمان، ورب الفصاحة والبيان!

المهم... كشف الوزير الألمعي في محاضرته التي بثتها قناة المسيرة أن نور الدين زنكي التركي الأصل هو عّم صلاح الدين الأيوبي الكردي الأصل! وما عليكم إلا أن تحلوا هذا اللغز العويص!

لا تسخروا أرجوكم من هذا الفلتة! قبل أن تسمعوه وهو يرى أن كلًّا من صلاح الدين الأيوبي ونور الدين زنكي من المماليك!

لا تستغربوا... أنتم في مقام الهيبة الحوثية، والتجليات اللدنية، وفي حضرة علامة عصره يحيى بن بدر الدين الحوثي! الذي يمضي قائلًا: «إن العالم الإسلامي -ما عدا اليمن- منذ أواسط القرن الخامس الهجري وإلى أواسط القرن الرابع عشر الهجري كان

محكومًا بثقافة دولة المماليك، (الذين كانوا يباعون ويشترون)، الدولة التي «أولها صلاح الدين الأيوبي، وعمه نور الدين إلى آخر والٍ تركي في اليمن، وفي غير اليمن»؛ حسب قوله.

طبعًا نجا اليمن من حكم المماليك؛ حسب رأي «كِيْس الحكمة»، و«صُرَّة الأسرار» يحيى الحوثي، لأن الأئمة كانوا حكامًا لليمن آنذاك!

يريد هذا المنسل من تجاعيد الخرافة أن يقول: إن الفضل في ذلك يعود للأئمة الأحرار الذين حافظوا على اليمن من حكم المماليك العبيد، معيرًا إياهم بأنهم تعرضوا للبيع والشراء والسبي.

دعونا نُذكّر يحيى الحوثي أن هذا المعيار غير سليم في الحكم على الأمم والأعراق، وأنه ليس من صالحه، ولا من صالح السلاليين أمثاله! لأن مراجعه التاريخية تقول: إن جَدَّة الأئمة من نسل الإمام الحسين سبية فارسية، أهديت إليه، وإن جدة الأئمة من نسل الإمام زيد جارية هندية، اشتراها المختار الثقفي، وأهداها للإمام علي بن الحسين؛ الذي أنجب منها زيدًا ﷺ، وأن من أئمة اليمن من هم من أمهات مسبيات؛ كما لدى بعض أولاد عبد الله بن حمزة، وغير ذلك الكثير.

مما يمكن أن يؤكد أننا في اليمن كنا ضمن حكم الأئمة المماليك؛ بشكل أو بآخر، حسب تنميطات هذا الوزير الذي عشَّشت في عقله خفافيش الظلام!

يُفترض أن يحيى الحوثي وزير تربية وتعليم، وأن مهنته: زرع ثقافة المواطنة المتساوية بين المواطنين اليوم، بدلًا من الخوض في التاريخ بنَفَس عنصري يرتد إلى نحره هو قبل غيره!

ثم كيف نكون محظوظين بحكم الجلاد الكهنوتي عبد الله بن حمزة، ولا يكون غيرنا محظوظًا بحكم عَلَم تاريخي عظيم مثل القائد المملوكي محمود قطز، قائد معركة التحرر من التتار في عين جالوت؛ التي تعد إحدى أشهر معارك التاريخ!؟

ما علينا... يمضي «آية الله الجديد» يحيى الحوثي ليفضح نفسه ومعلوماته التاريخية في الخلط بين المماليك والأيوبيين والأتراك، يقول: «إن المسلمين حُكِموا بثقافة هي من مخلفات دولة المماليك للأسف» الذين قال: أن منهم صلاح الدين الأيوبي وعمه نور الدين، في فلتة من فلتات الزمان لا يأتي بمثلها إلا مثل مولانا ابن بدر الدين!

بالطبع، وقبل أن نفيق من وقع الدهشة إزاء هذه الفتوحات الربانية! يقذف مولانا يحيى الحوثي بكشف إلهي آخر مذهل ومدهش، ولا يتأتى إلا لمن اتصل بالعلوم اللدنية من أضراب يحيى وحسين وأخيهم صاحب السرداب، يقول العارف الكبير يحيى بن بدر الدين: «إن الأتراك هم من دولة المماليك» في جهل فاضح بتاريخ الأعراق والقوميات!

ويضيف «داهية الزمان»: أن تسميات المدارس عندنا في اليمن هي تسميات «غالطة وظالمة»، لأنها من «مخلفات ثقافة المماليك، وهذا ظلم»؛ حسب قوله.

وهنا دعوني أدعو إلى تغيير اسم «مدرسة صلاح الدين الأيوبي» إلى اسم جديد؛ كأن نسميها «مدرسة أحمد يا جِنَّاه» على سبيل المثال!

الجميل في المشهد صورة الأكاديميين والتربويين الكبار الذين قعدوا على مقاعد الدراسة يصغون للكشف العظيم الذي ساقه الله على لسان أستاذهم، وحيد دهره وفريد عصره! وهو يكتشف أن صلاح الدين يمثل أول دولة المماليك، مع أن طلاب المرحلة الإعدادية يعرفون أن صلاح الدين هو مؤسس دولة الأيوبين في العصر الإسلامي الوسيط.

ولكي يوحي الحوثي على طريقة الكهنوتيين المعروفة بأنه «البحر الزخار» طلب الوزير النحرير من التربويين الذين يحاضرهم أن يراجعوا تاريخ دولة المماليك، الذي أجزم أنه لم يطلع عليه؛ كما يحاول الإيحاء.

يا أخي بالله عليك! افتح لك معلامة في ضحيان لتواصل خزعبلاتك على أطفالها بدلًا من فضائحك على قناة فضائية، جعلت منك لعبة أطفال!

يا أخي! سِرْ أعرض عمامتك الكبيرة على الأطفال المبهورين بحجمها، لا على الكبار الذين يرون حجم ما تحتها.

حرام عليك والله!!...

يا ناس: قولوا لهذا «المعلب الدماغ»: إن نور الدين زنكي ليس عّم صلاح الدين، وإن الأول تركي، فيما الآخر كردي الأصل.

وقولوا لهذا «الفقيه المؤدلج»: إن نور الدين وصلاح الدين ليسا من دولة المماليك.

يا قوم! قولوا له: إن العثمانيين الأتراك غير المماليك.

أرجوكم! بلغوه كي يُعد لمحاضرته جيدًا قبل أن يطل على شاشة فضحت جهله وتخلفه ورجعيته وكهنوته!

قولوا لهذا الذي لا يرى أبعد من حدود صفحات ملازم أخيه، وأعمق من كتب صفراء لأبيه، هذا الذي لا يرى أبعد من أرنبة أنفه، والذي ظن نفسه بالفعل وزيرًا مثقفًا فوقع في مطبات قاتلة؛ فضحت جهله المركب ونفسيته المريضة، وعقليته المسطحة المنتمية إلى خرائب عهد عبد الله بن حمزة، **قولوا له:** أن يكتفي بحمل أختام وزارة التربية دون الخوض في مواضيع أكبر من عمره العقلي المفترض، مواضيع يمكن أن يصيبه فيها سهمه المرتد إلى صدره.

تُرى هل سمع هذا الذي «باضت العناكب في مؤخرة دماغه»! هل سمع عن محمود قطز، بطل وقائد معركة تحرير المشرق العربي من التتار في عين جالوت؟

هل قرأ هذا «المسطح المائي الآسن»! عن استبسال العرب تحت قيادة صلاح الدين ضد الغزاة الصليبيين في حطين؟

هذا تاريخ يدرس في هارفرد وأكسفورد وكيمبردج، وغيرها من الجامعات العالمية التي لا يعرفها يحيى الحوثي، ولا عصابته الرجعية!

هذا تاريخ لا يدرس في الشرق الأوسط وحسب، يا خريجي الملازم والكتب الصفراء!

لا والله! لن يُسلِّم شعبنا لظلامكم وجهلكم وكذبكم ومحاولاتكم تقديس أنفسكم، وإطلاق سهامكم على تاريخ ترتد سهامه على صدوركم يا «كهنوت اليمن»! ويا «سلَّ صنعاء وجربها»! وأضحوكة الزمان ومسخرة التاريخ!!

التنمية.. سلاح لمحاصرة «داعش أفريقيا»

محمد مختار الفال- الحياة، ٢٠١٧/١١/١٥

التحركات الدولية والتفاهمات السياسية والعمليات العسكرية الميدانية والترتيبات الأمنية في المنطقة تشير إلى أن التنظيم الإرهابي داعش ومن يلتقي معه في الأفكار والأهداف والوسائل من المجموعات الفكرية والقتالية؛ مصيرهم الاجتثاث من العراق وسورية، والتضييق عليهم في الجيوب التي مازالوا يختبئون فيها باليمن وبعض مناطق الجزيرة العربية، فسرعة الأحداث في العراق، والتفاهمات السياسية بين دول المنطقة، والتنسيق مع الدول الكبرى في المؤتمرات واللقاءات السياسية؛ كلها إشارات لا تخطئها العين في هذا الاتجاه.

والـدول في المـشرق العـربي -وخـصوصًا الـسعودية- اكتسبت من الخبرة الأمنية والتجربة الفكرية والممارسة الإعلامية ما يجعلها قادرة على التخلص من مقاتلي هذه المنظمات الإرهابية، وملاحقة حواضنها، ومطاردة فلولها، ومحاربة الأفكار المغذية لها في المناهج والمنابر والمؤسسات الثقافية، حتى وإن كان هذا سيأخذ وقتًا لكن النهاية تكاد تكون معروفة سلفًا؛ على رغم أن قضايا التطرف وأعمال العنف تتشكل في مظاهر مختلفة، وتنطلق من بواعث متباينة؛ بحسب المنطقة والظروف الاقتصادية والسياسية والدينية.

وما نشاهده من تقارب سعودي - عراقي، واتجاه جميع الفرقاء في سورية إلى الاقتناع بضرورة «حل المشكلة»، بغض النظر عن تفاصيل ذلك الحل وحسابات المكاسب والخسائر؛ يدفع باتجاه الاعتقاد أن العد التنازلي بدأ لطي صفحة مرحلة بالغة التعقيد، اختلطت فيها خيوط الإرهاب بالأطماع الإقليمية بصراع الهيمنة الدولية.

ويدعم هذا التصور حديث رئيس وزراء العراق حول ضرورة بناء دولة المؤسسات والعدل، وتنظيم الانتخابات على أساس «قوائم وطنية» تلغي القوائم الطائفية والدينية؛ التي أدت إلى تقسيم البلاد وتمزيق النسيج الاجتماعي، وكلها مؤشرات على العمل الجاد لتخليص العراق من الهيمنة الخارجية؛ وإن كان ذلك ليس بالأمر الهين، فالجميع يعرف أين وصل التغلغل الإيراني في الحياة السياسية العراقية، وتوظيف ذلك الحضور والتأثير في الصراع الإقليمي.

والسعودية، صاحبة التجربة المميزة في محاربة الإرهاب، والخبرة المتراكمة في التعامل مع المجموعات القتالية، وقدرتها على الانتقال من موقع إلى آخر؛ تدرك مخاطر إتاحة الفرصة لتلك الأفكار للانتقال إلى بيئات أخرى حاضنة لنشاطها، وتسمح لها بترتيب أوراقها وتجديد عملياتها، ولهذا بادرت -منذ فترة- إلى دعوة الأفارقة إلى ضرورة التعاون لمواجهة هذا التحدي، وعملت على تأسيس التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب، وهو تحالف يضم أكثر من (٤٠) دولة، معظمها في أفريقيا.

وهذا التحالف -الذي تقوده السعودية- قام على قناعة بأن الجهود المنفردة -مهما كانت قوتها- لا يمكنها مواجهة الإرهاب واجتثاث جذوره؛ وخصوصًا إذا أدرك الجميع أنه يجد أرضًا خصبة في البيئات المحرومة، ضعيفة التنمية؛ التي يتعلق شبابها بأي شعار يتوهمون أنه سبيلهم للخروج من حال الحيرة التي يعيشون فيها.

ويذهب كثير من المهتمين بقضايا الإرهاب، ودراسة واقع البيئات المرشحة لاستقبال عنصر المجموعات القتالية الفارة من منطقة الشرق الأوسط إلى أن أفريقيا قابلة لأن تكون «مسرحًا» مستهدفًا من المجموعات الإرهابية والخارجين على القانون، بعد أن ضاقت عليهم المناطق التي انسحبوا أو طردوا منها؛ فالحركات المتطرفة تستغل هشاشة الأمن، والنزاعات العرقية، وفشل التنمية، وسوء توزيع الثروات في القارة لتشعل فتيل النعرات الطائفية والعرقية والإثنية.

وأفريقيا قد تكون «بيئة جاذبة» لهؤلاء المقاتلين، بعد أن تحكمت طالبان في النشاط المقاوم للدولة في أفغانستان، ولا تقبل أن تشاركها أي حركة لا تنضوي تحت لوائها، وهو الأمر الذي لا يفضله قادة «داعش»؛ الذين استطاعوا أن يجدوا لهم مناصرين معجبين بشراستهم ودمويتهم.

وأفريقيا «الهشة»، بمكوناتها البشرية وصراعاتها العرقية ومشكلاتها التنموية ستكون «هدفًا» محتملًا لانزياح بقايا

الإرهابيين إليها؛ لاسيما أن لهم مواقع أقدام في أكثر من موقع فيها (شمال مالي ونيجيريا وشرق القارة)، وإذا لم يبادر العالم إلى معالجة الأسباب فإن الأمر سيستفحل، وتستغله أطراف إقليمية ودولية؛ لاستمرار هدر الطاقات، وتبديد الأموال.

وقد أثبتت التجارب الواقعية أن مواجهة الإرهاب لا تتم بصورة ناجعة إلا إذا تصدى له تحالف دولي يحاصره؛ ماليًّا وعسكريًّا وأمنيًّا وثقافيًّا، في إطار من قوانين تساعد على ملاحقة أهله ومن يناصرهم أو يتعاطف معهم، ويعمل على معالجة الأسباب التي تدفع الشباب إلى الوقوع في أحضان المنظمات والمجموعات الإرهابية.

وما نشاهده من قوافل الهجرات غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر المتوسط تعبيرٌ عن مشكل تنموي جعل أولئك الشباب يرمون بأنفسهم إلى الموت في البحر، وهناك ملايين مثلهم لن يترددوا في مواجهة الموت إذا وفّر لهم «داعش» وأمثاله العيش.

ومن هنا؛ تصبح مواجهة الإرهاب في أفريقيا معقدة مركبة، فيها السياسي، والقانوني، والتنموي، ومواجهة هذه القضية تتطلب تعاونًا دوليًّا لا يقتصر على الدول بل تسهم فيه الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية ضمن منظومة تشمل: الأمن، والاقتصاد، والتنمية، والتعليم الديني، والوعي الثقافي، وإزالة الفوارق، وتنمية الريف؛ لتخفيف الضغط على المدن المكتظة سيئة الخدمات بل معدومة الخدمات.

على الدول الكبرى - أوروبا بشكل خاص - أن تدرك حجم الخطر على أمنها وركائز ثقافتها ومبادئ نظمها السياسية وقيمها الاجتماعية؛ إذا استفحل الإرهاب في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وإذا لم تتحرك للتعاون مع الآخرين لمعالجة «جذور» المشكلة؛ فإن الخطر سيتعاظم، وتتسع رقعته، وتتعقد حلوله، وتصبح نتائجه كارثية، تمتد آثارها إلى دوائر أوسع.

وعلى الهيئات والمنظمات والمؤسسات التنموية الدولية والإقليمية مساندة جهود الدول لمواجهة الإرهاب؛ لأن العنف إذا تمدد واتسعت دائرته وتزايدت الأعداد المتأثرة به سيلحق الضرر بجهود تلك المؤسسات، ويضعف قدرتها على تنفيذ مشاريعها الهادفة إلى تحسين معيشة المجتمعات النامية، ومساندة الدول على تنفيذ برامجها وخططها التنموية، وسيدفع إلى تراجع حضورها وسعيها لتمكين المجتمعات.

والخلاصة: بعض البيئات الأفريقية مرشحة لأن تكون حاضنة للمجموعات الإرهابية الفارة من الشرق الأوسط، ومبادرة المجتمع الدولي (دول ومنظمات دولية ومؤسسات تنموية) إلى التعاون لتحسين حياة الأفارقة ستكون عاملًا فعالًا في «تفويت» الفرصة على الإرهابيين.

معالجة أسباب احتضان الإرهاب يجفف منابعه، ويقصر من عمره.

العودة إلى ما بعد اغتيال الحريري وما قبل حرب (٢٠٠٦): سلاح حزب الله

علي الأمين =موقع جنوبية، ٢٠١٧/١١/١٧

الأزمة السياسية بدأت الآن.. هكذا عبّر الرئيس نبيه بري عن واقع الحال في لبنان مع طي الجدل حول عودة الرئيس سعد الحريري من السعودية إلى لبنان بعد فرنسا، وهذا يعني بالضرورة: أنّ التسوية التي قامت في لبنان انتهت، ليبدأ النقاش في تعديلها أو الدخول في مسار تصعيدي على وقع ما يجري في المنطقة.

لقد نجح حزب الله من خلال التسوية التي أتت بالرئيس ميشال عون إلى قصر بعبدا في تحييد سلاحه عن الجدل السياسي الداخلي، وكان الرئيس سعد الحريري متجاوبًا مع هذا المطلب،

وهو ما وفر لحزب الله فرصة السيطرة على قرار لبنان الاستراتيجي؛ حتى في قتال تنظيم داعش على الأراضي اللبنانية من قبل الجيش اللبناني قبل شهرين، فرض حزب الله التسوية مع هذا التنظيم الذي نقل مقاتليه إلى خارج لبنان بإشرافه، في تصرف عسكري وسياسي كشف أنّه هو الذي يقرر وليس الحكومة ولا الجيش اللبناني؛ حتى في معركة يخوضها الجيش نفسه.

عملية التدجين التي مارسها حزب الله ضد القوى السياسية؛ لا سيما ما كان يسمى: «قوى ١٤ آذار» تمت من خلال مشاركتها في الحكومة، وتواطئها مع سلاح حزب الله، واستسلام معظم أطرافها للفساد والمحاصصة، وعبر رئيس الجمهورية - أيضًا - الذي وفر لحزب الله المزيد من السكوت على سلاحه ودوره الخارجي، بل إغلاق كل النوافذ التي تبرر البحث في هذا السلاح ومستقبله؛ من خلال ربطه بحل قضية الشرق الأوسط.

من هنا جاءت استقالة سعد الحريري الطوعية، أو بإيحاء سعودي - لا فرق -؛ لتفرض إعادة ترتيب جدول الأولويات، فوضعت سلاح حزب الله - على ما يبدو - في رأس القائمة السياسية في لبنان؛ من خلال مطلب النأي بالنفس الذي سيكون شرط أيّ حكومة متوازنة في لبنان.

علمًا أنّ الاستقالة وما سيليها سيعيد النقاش إلى المربع، أي: إلى عشية حرب العام (٢٠٠٦)؛ التي وفرت لحزب الله التمسك بالسلاح، وشجعت تمدده نحو الخارج بعد أن رسخه اتفاق الدوحة عام (٢٠٠٨).

حزب الله لن يستجيب، وسيحاول الالتفاف على هذا المطلب بمزيد من إغراق البلد في تناقضات تغيب طرح موضوع سلاحه، أو باستخدام سطوة السلاح لفرض ما يريد، ويستند حزب الله إلى أنّ إيران في وضع مرتاح نسبيًّا في سوريا وفي العراق، وليست في وارد تقديم أيّ تنازل للسعودية في اليمن؛ كما عبر أكثر من مسؤول إيراني حين أحال هذه المسألة إلى أنّها عدوان سعودي على اليمن، وأنّها هي المعنية بإنهاء الحرب عبر وقف عدوانها.

وضع سلاح حزب الله على الطاولة تكمن أهميته في أنّه يفرض - أيضًا - المواضيع الأساسية والوطنية على الطاولة، فلبنان إلى مزيد من التدهور السياسي والاقتصادي، والدولة فيه تفقد العديد من ميزاتها في محيطها العربي والدولي، والعالم يدرك أنّ السلطة في لبنان هي بيد حزب الله؛ وبالتالي إيران، وهذا ما ليس مقبولًا لدى الأوروبيين والعرب والأميركيين؛ فضلا عن أكثر من نصف اللبنانيين؛ وإن اختلفت ردود الفعل ووتيرة المواقف والخطوات بين هذه الدول.

طرح المواضيع الأساسية على الطاولة سيفرض البت بمفهوم الدولة، والوطن، والسيادة، وعلاقات لبنان الخارجية، وأي دور للبنان في محيطه؛ من خلال نقاش مستقبل سلاح حزب الله، وعلاقته بهذه الأسس.

أما وتيرة التصعيد المتوقعة من السعودية ضد لبنان؛ فيرى بعض المراقبين أنّها ستفتح نقاشًا جديًّا داخل النخبة المسيحية، يتصل بكيفية حماية نظام المصالح اللبناني، والأرجح أنّ الساحة المسيحية ستشهد انقسامًا بين تيار يمثله الرئيس عون؛ من خلال ما عبّر عنه من مواقف ضد الرياض، وانسجامه الكامل مع حزب الله.

وفئة أخرى ستجهد للدفاع عن نظام مصالحها؛ الذي يرتبط باستمرار وتطور العلاقة السوية والطبيعية مع دول الخليج، علمًا أنّ إيران ليس لديها أيّ قوة ضغط على هذا الصعيد الاقتصادي والمالي والاجتماعي، بسبب ضآلة نظام المصالح بين الدولتين وهامشيته مع المسيحيين.

من هنا؛ يمكن ملاحظة معنى جولة وزير الخارجية جبران باسيل في أوروبا أنها تأتي في سياق القول: أنّ موقف الرئيس عون له سند أوروبي وليس إيراني فحسب.

لكن مع طي صفحة عودة الحريري سيعود النقاش إلى الجوهر؛ ففرنسا التي لا تريد ربما أن تكون على الموجة السعودية تمامًا، إلاّ أنّ الفرنسيين أنفسهم هم من تحدثوا في اليومين الماضيين عن عقوبات على إيران بسبب الصواريخ البالستية، وهم ليسوا في وارد تغطية سلاح حزب الله.

فالهدف واحد مع أقرانهم في الرياض وفي واشنطن، لكن يختلفون في الأدوات لتحقيق الهدف؛ إذ لا يجب أن ننسى أنّ لفرنسا دور أساسي في القرار (١٥٥٩) والقرار (١٧٠١) الدوليين، وهما قراران يرتكزان على نزع سلاح الميليشيات، ومن بينها: سلاح حزب الله.

كرة الثلج تكبر، ومحطة الجامعة العربية في القاهرة الأحد ستشكل مرحلة إضافية ومفصلية بعد استقالة الحريري، وستساهم في عودة النقاش إلى المربع الأول، آي: سلاح حزب الله.

ولكن هذا سيرتبط إلى حد كبير بكيفية تعامل الداخل اللبناني مع هذا التصعيد، وكيف ستكون المواقف الخارجية من الاصطفافات الداخلية، فيما المحافظة على التوازن سيجعل الطائفة السنية في لحظة البحث عن نقطة التوازن؛ التي ستكشف أنّ الغطاء العربي هو: حاجة بقاء للبنان لن يعوضه في ظلّ المواجهة الإقليمية بين إيران والسعودية الجلوس القاتل على ضفة النهر!

القرارات السعودية تربك النظام الإيراني

محمد السلمي- الوطن السعودية، ٢٠١٧/١٠/١٢

شهِدَت المملكة العربية السعودية خلال الأسابيع الأخيرة عديدًا من القرارات الإصلاحية التي تدفع البلاد نحو مزيد من الواقعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية على كل المستويات.

هذه القرارات لم تمرّ دون تفاعل عالميّ معها؛ خصوصًا وسائل الإعلام: التقليدي منها، والجديد على حد سواء، وكانت إيران إحدى الدول التي شهِدَت حالتين مختلفتين بل ومتضادتين من التفاعل:

إحداهما: من الجانب الرسمي.

والأخرى: من الجانب الشعبي.

على المستوى الرسمي؛ ظلّ النظام الإيراني يحاول تقليل أهمية أي قرارات تتخذها المملكة، ويعمل على شيطنة التوجُّهات السعودية وتفسيرها بأسوأ الاحتمالات؛ وإن كانت مستحيلة! وهو التوجُّه نفسه الذي اعتادته إيران الخمينية منذ تأسيسها.

وإذا عدنا إلى الوراء قليلًا لوجدنا محاولات التقليل من أهمية «رؤية السعودية ٢٠٣٠»، ومشروع التحوُّل الوطني، ومحاولات تسييس مثل هذه التوجُّهات، ومزاعم أن المملكة لا يمكنها مُطلَقًا أن تحقِّق ولو جزءًا يسيرًا منها.

وبعد القرارات الأخيرة؛ بخاصة حيال ملفّ قيادة المرأة للسيارة، وتخفيف كثير من القيود عن المرأة؛ زادت حِدَّة التفاعل الإيراني مع ذلك، فزعمت طهران تارةً أنها إملاءات خارجية، وتارةً أنها قرارات متعجلة وغير مدروسة، وتارة أن السعودية تتخذ مواقف معادية للإسلام، وتريد أن تسلخ المجتمع عنه؛ فتبثّ بقراراتها العداء للدين الإسلامي، وما إلى ذلك من

نظرات عجيبة بعيدة عن الواقع، على الرغم من أن طهران نفسها كانت من قبل تنتقد السعودية بسبب عدم السماح للمرأة بقيادة السيارة، وبعض القيود المجتمعية الأخرى، فأصبحت الآن -على النقيض- تعتبر مثل هذه القرارات التي تخفِّف هذه القيود مؤامرةً وضغوطاتٍ خارجية! بل وصل الأمر إلى أنها ربطت بين هذه التغييرات والعمل الإرهابي الأخير الذي استهدف نقطة حراسة أمام قصر السلام بجدة.

أما على المستوى الشعبي -بخاصة بين الشباب الإيراني- فوجدنا تفاعلا إيجابيًّا كبيرًا، وأصبحت النقاشات بين الإيرانيين في مواقع التواصل الاجتماعي لافتة وجديرة بالاهتمام والملاحظة.

قد لا يكون الشباب الإيراني مهتمًّا أو مباليًا بما يدور في الداخل السعودي أو العربي عمومًا، ولكنه يلتقط مثل هذه الأخبار والقرارات ليقارن بها الأوضاع في الداخل الإيراني ووعود الساسة المستمرة في طهران بإجراء كثير من الإصلاحات؛ بخاصة تلك الوعود التي يطلقها المسؤولون المحسوبون على ما يُسَمَّى: «التيار الإصلاحي».

على سبيل المثال: وجدنا الشباب الإيراني يقارن بين الشعارات الإصلاحية التي كان يُطلِقها الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، ويطلقها الرئيس الحالي حسن روحاني، ويقول أن مثل تلك الوعود تُطلَق لأهداف انتخابية فقط، دون تحويلها إلى واقع ملموس، وفي المقابل يجد القيادة السعودية جادَّةً في الإصلاح، وتحوِّل الوعود إلى واقع ملموس في وقت قياسيّ.

يقول كثير من الإيرانيين في مواقع التواصل أن الإصلاحات التي أجرتها السعودية خلال أسبوع أو اثنين تفوق جميع الإصلاحات التي قدَّمها النظام الإيراني منذ انتصار الثورة! بل وصل الأمر بأحد الشباب الإيراني إلى إطلاق اسم: «المملكة العربية الصُّعودية» بدل «السعودية»؛ ليرمز إلى التطوُّر السريع الذي تشهده المملكة، وقد حثُّوا النظام الحاكم في طهران على الاقتداء بالقيادة السعودية في هذا الصدد، والتخلِّي عن الوعود الكاذبة.

ينبغي هنا أن نشير إلى حقيقة: أن النظام الإيراني يخشى كثيرًا انفتاح المجتمع الإيراني على دول الجوار، ومتابعة الجوانب التنموية والإصلاحية فيها؛ خشية أن يُحِدث ذلك بلبلة في الداخل الإيراني، لذلك يتبع النظام سياسة الشيطنة، وبثّ التفسيرات السلبية لكل التطوُّرات الجارية حول إيران، ويحاول تشبيهها بالمؤامرات أو الإملاءات، أو معاداة الدين، وإن كانت قرارات تطويرية بحتة إلا أن المجتمع الإيراني يُظهِر وعيًا حقيقيًّا ومتابَعةً دقيقة لكل ما يدور في الإقليم، ويُسقِطه على الداخل الإيراني، ومدى تفاعل النظام أو جموده تجاه الشأن الداخلي والإصلاح، وإعادة النظر في كثير من القيود المفروضة؛ بخاصة حجب قنوات التواصل ومحرِّكات البحث، ومنع الستالايت، ونحو ذلك، ممَّا يقود المجتمع إلى البحث عن طرق بديلة وملتوية للوصول إلى العالَم من حوله والارتباط به.

الخلاصة: أن النظام الإيراني يرى أن التهديد الحقيقي يأتي من الداخل لا من الخارج، وأن حالة التذمُّر بين فئات الشباب تشكِّل ضغطًا ملموسًا على النظام؛ لذلك يحاول مسؤولو نظام ولاية الفقيه شَغْل الداخل بصراعات الخارج والعزف على وتر «المظلومية» و«التآمر»!

لكنّ مثل هذه الاستراتيجية لا يستمرّ طويلًا، وإذا ما أراد خامنئي التخلُّص من هذه الضغوط فعليه الالتفات إلى الداخل، والتوقُّف عن سياسة «تصدير المشكلات» والتدخُّل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

بين لبنان والسعودية... إنه اليمن يا عزيزي!

نديم قطيش - الشرق الأوسط، ٢٠١٧/١١/١٧

لا شيء بعد استقالة حكومة سعد الحريري سيكون كما كان قبله في لبنان.

أسرار الأيام الطويلة منذ ظهيرة (الرابع من نوفمبر-تشرين الثاني) الحالي، بانقلاباتها وتقلباتها؛ ستظل تلحّ، وثمة من سيبحث فيها لرواية أو كتاب.

السفارات تستقصي، والحكومات تعبّر عن درجة عالية من الارتباك، والصحافيون حائرون بين الوقائع التي حصلت، وتلك التي نسجت؛ لتوظيفها في معركة هذا أو معركة ذاك.

أبطال حقيقيون، وآخرون وهميّون، ومعارك جرت، وأخرى طبخت في غرفة، ولم نسمع منها أو عنها إلا على صفحات الصحف!

رهانات أجهضها فائض الحماس، أو فائض العناد؛ لا فرق، وأخرى تولت الحكمة الوصول إليها، وثالثة ولدت من رحم التجريب، فانقلب صاحب القول على قوله، وصاحب التموضع على تموضعه، ورابعة بقيت معلقة تحسم أمرها الأيام التي عساها لا تطول!

كل هذا سيحال إلى التقاعد في اللحظة التي يتقدم فيها سعد الحريري باستقالته إلى رئيس الجمهورية، وفق الأعراف الدستورية اللبنانية، ويسمع منه ما أصرّ الرئيس على سماعه، وسننتظر كتابًا يصدر أو تحقيقًا صحافيًّا ينجز لنعود لنبش هذه التفاصيل والوقائع.

ما يعنيني أننا أمام جديدين... لبنان جديد، وسعودية «أجدّ»!

لبنان الجديد، هو: لبنان ما بعد تسوية انتخاب عون رئيسًا للجمهورية، بكل تفاصيل هذه التسوية.

لبنان الجديد هذا، ليس أمام مسألة تمثلها السعودية، بل أمام مشكلة يمثلها تورط لبنان بالعدوان الممنهج على أمن الخليج، بمشاركة مباشرة وحثيثة ومثبتة من ميليشيا «حزب الله»، المشاركة في الحكومة.

لم يكن وزير خارجية لبنان جبران باسيل موفقًا حين دعا السعودية لحل مشكلاتها مع إيران في إيران، وليس على حساب اللبنانيين! فهذا النوع من التذاكي هو تمامًا ما سقط مع التسوية، ساعة أعلن الحريري استقالته، وبات على اللبنانيين أن يتحملوا مسؤوليات وتبعات ميليشيا «حزب الله» وأفعالها، أيًّا تكن الحكومة القائمة أو رئيسها أو مكوناتها.

الأمور في الواقع أبسط بكثير من تعقيدات التسوية وشروطها ومتطلبات مراقبة التزام الأطراف بها، وشحذ الهمم والعقول لتفسير ما يجري في ظلها من وقائع؛ سياسية وعسكرية وأمنية!

الأمور أبسط بكثير.. على «حزب الله» أن يكف ّ عن كونه ذراعًا إيرانية عسكرية تهدد أمن الخليج لصالح المشروع الإيراني، وعلى الدولة اللبنانية أن تكف ّ -تحت عنوان التسوية- عن أن تكون غطاء لـ «حزب الله» في أدواره هذه؛ عبر احتضانه ضمن الأطر الشرعية للنظام السياسي، وفقدان كامل القدرة على ضبط خياراته العسكرية في الوقت نفسه.

ولأن «حزب الله» لن يكفّ؛ أقله في المدى المنظور، ولأن الدولة لن تتشكل مؤسساتها؛ لا سيما الحكومة، لتكون الغطاء لـ «حزب الله»، فالأزمة مرشحة لأن تطول أكثر، وأن تتعفن الحياة السياسية والوطنية اللبنانية أكثر؛ مما ينذر بانهيارات متلاحقة في الاقتصاد، والأمن، والعلاقات الأهلية.

السعودية الجديدة؛ دولة شابة متوثبة لصنع التقدم في ظل الحماس لمغادرة أثقال تقاليد سابقة؛ سواء أكان ذلك في العلاقة مع لبنان وغيره، أم في العلاقة مع الداخل السعودي نفسه.

خليط من نقلة سعودية في السياسة، والأمن، والسياسة الخارجية، ورغبة جامحة في تكوين «دولة إنجاز» في مختلف الميادين، تحمل كل مفردات التأسيس والجديد والمختلف.

لا تلتفت السعودية الجديدة لنوستالجيا العلاقات التاريخية التي جمعتها بلبنان، وهي تبدو أقدر على رؤية لبنان الجديد من اللبنانيين أنفسهم، بما هو دولة محتلة من قبل ميليشيا «حزب الله».

في مقابلته التلفزيونية تحدث الرئيس سعد الحريري عن اليمن، واستعمل عبارة: «هناك سعوديون يموتون» بسبب «حزب الله»؛ إما مباشرة، أو من خلال من يدربهم الحزب في اليمن.

وضع يده في قلب الجرح! فليست مشكلة السعودية مع «حزب الله» أنه يملك موقفًا مختلفًا عن السعودية في سوريا أو العراق، ولا مشكلة السعودية مع «حزب الله» أنه شيعي الهوية؛ المشكلة: أن «حزب

الله» بات مصدر اعتداء مباشر على السعودية باسم المشروع الإيراني، ومشكلة لبنان أن «حزب الله» جزء من شرعية الدولة فيه.

قال الحريري مباشرة أن وقْف الدور الإيراني عبر «حزب الله» في اليمن، خطوة ضرورية، قبل بدء حوار إيراني-سعودي، تزعم إيران أنها تريده، ويروج له وزير خارجيتها الباسم محمد جواد ظريف.

ووقْف الدور الإيراني عبر «حزب الله» في اليمن خطوة ضرورية -أيضًا- قبل أن ينتظم النصاب السياسي والمؤسساتي في لبنان، وتنفتح سبل الحوار مع «حزب الله» على بقية وظائف سلاحه للوصول إلى ما سماها الحريري: «تسوية حقيقية ونهائية»!

لا تقل الأزمة التي نحن بصددها عن هذا، ولن تكون لها مداخل إلى الحل غير اليمن؛ ليس بصفته يمنًا بل بوصفه نقطة ارتكاز إيرانية لضرب السعودية.

ليس للسعودية الجديدة مطالب في لبنان الجديد، لها مطالب منه ضمن مسؤوليات الدول بعضها عن أمن بعض.

لن يطلب السعوديون من لبنان أن يقاتل معهم بمثل ما تطلب إيران من «حزب الله»، بل تطلب ألا يقاتلها بعض من أهله.

مسؤولية بهذه البساطة... مسؤولية بهذه الاستحالة!

حسابات متداخلة: أزمات متعددة في مواجهة أحمدي نجاد

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٧/١١/١٢

▪ حسابات متداخلة:

يتعرض الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد خلال الفترة الحالية إلى ضغوط عديدة من جانب خصومه السياسيين؛ لا سيما في تيار المحافظين الأصوليين.

ففضلًا عن اتهامه في قضايا مالية؛ فقد تصاعدت دعوات عديدة لاستبعاده من عضوية مجلس تشخيص مصلحة النظام؛ وهو أحد المؤسسات الرئيسية في النظام التي تقوم -وفقًا للدستور- بوضع السياسة العليا للدولة بالتعاون مع المرشد الأعلى للجمهورية، إلى جانب تسوية أية خلافات عالقة بين مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور (الذي يتولى مراقبة أعمال البرلمان والبت في أهلية المرشحين للانتخابات).

ومع ذلك؛ ورغم الخلافات المتراكمة بين المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي والرئيس السابق أحمدي نجاد؛ والتي تعود إلى فترة توليه رئاسة الجمهورية (٢٠٠٥-٢٠١٣)؛ إلا أن النظام لم يتخذ حتى الآن أية إجراءات قوية ضد الأخير، وهو ما يعود إلى اعتبارات عديدة، يتمثل أبرزها في: تجنبه مواجهة أزمة سياسية جديدة ترتبط بموقع رئيس الجمهورية تحديدًا، بسبب الإشكاليات الخاصة بسلطات هذا المنصب؛ والتي تفرض -بشكل شبه مستمر- توترًا في العلاقة بين المرشد والرئيس.

لكن ذلك لا ينفي أن النظام قد يتجه إلى استخدام القضايا التي يواجهها أحمدي نجاد في لحظة ما في حالة ما إذا رأى أن استمرار ممارسة أحمدي نجاد لدوره السياسي يمكن أن يؤثر على اتجاهات توازنات القوى السياسية بما لا يتوافق مع حساباته؛ حيث تمثل تلك القضايا ورقة ضغط يستطيع الاستناد إليها في حالة ما إذا اضطر إلى ذلك.

▪ ضغوط متوازية:

بدأت الضغوط تتصاعد ضد أحمدي نجاد في الفترة الحالية؛ حيث أعلن ديوان الرقابة المالي في (أكتوبر ٢٠١٧) أن الرئيس السابق أنفق بطريقة غير قانونية نحو (مليار و٣٤٢ ألف) دولار من صادرات النفط الخام.

وقد اكتسب هذا الإعلان أهمية وزخمًا خاصًّا على الساحة الداخلية، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إعادة فتح ملف التجاوزات المالية التي وقعت في عهد أحمدي نجاد، وهي التجاوزات التي طالت عددًا من أبرز مساعديه، على غرار محمد رضا رحيمي -نائبه السابق-؛ الذي يقضي حكمًا بالسجن (٥) أعوام صدر ضده في (يناير ٢٠١٥)، بعد إدانته بتهمة الاختلاس والتورط في بعض قضايا الفساد، وحميد بقائي -مساعده للشئون التنفيذية-؛ الذي تم توقيفه أكثر من مرة بسبب اتهامات مماثلة، كما رفض مجلس صيانة الدستور ترشيحه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة للأسباب نفسها.

وبالتوازي مع ذلك؛ بدأ بعض كوادر تيار المحافظين الأصوليين في توجيه دعوات لضرورة سحب عضوية مجلس تشخيص مصلحة النظام من أحمدي نجاد، حيث طالب غلام علي جعفر زاده -المتحدث باسم كتلة المحافظين الأصوليين في مجلس الشورى الإسلامي-

باستبعاد الرئيس السابق من المجلس، استنادًا إلى الاتهامات الموجهة ضده في ملف التجاوزات المالية.

■ **اعتباران رئيسيان:**

ربما يمكن تفسير تصاعد حدة تلك الضغوط على أحمدي نجاد وفريقه السياسي المعاون في ضوء اعتبارين رئيسيين:

يتمثل أولهما: في سعي المحافظين الأصوليين إلى الرد على الخطوة التي اتخذها الرئيس السابق بالترشح في الانتخابات الرئاسية الأخيرة؛ رغم أن المرشد الأعلى للجمهورية سبق أن طالبه علانية بالتراجع عن ذلك، وهو ما اعتبره الأصوليون تحديًا للمرشد، ومحاولة من جانب أحمدي نجاد لتوسيع قاعدته الشعبية؛ لا سيما لدى التيارات التي تنادي بتقليص صلاحيات خامنئي.

ورغم أن قرار أحمدي نجاد بالترشح في الانتخابات على غير رغبة خامنئي كان الهدف منه هو: ممارسة ضغوط على مجلس صيانة الدستور؛ لتجنب رفض ترشيح مساعده حميد بقائي للانتخابات، وهو ما لم ينجح في تحقيقه في النهاية، بعد أن رفض المجلس كلا الملفين؛ إلا أن ذلك لم يمنع الأصوليين من التحرك لتقليص هامش الخيارات المتاحة أمام الرئيس السابق؛ من خلال توجيه دعوات لاستبعاده من مجلس التشخيص، وفتح ملف تجاوزاته المالية من جديد.

ويتعلق ثانيهما: باتساع نطاق الخلافات بين الرئيس السابق وكثير من المؤسسات في النظام، بشكل أدى إلى ظهور خصوم كثر لأحمدي نجاد؛ ففضلًا عن خلافه العلني مع رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، في (فبراير ٢٠١٣)، بسبب الاتهامات التي وجهها لشقيقه فاضل لاريجاني بالسعي للحصول على رشوة من أجل تسوية القضايا الخاصة بسعيد مرتضوى -المدعي العام السابق-، لم تعد العلاقات بين الرئيس السابق والحرس الثوري إلى سابق عهدها، بسبب الاتهامات الضمنية التي وجهها للحرس، في (يوليو ٢٠١١)، بالمسئولية عن بعض عمليات التهريب التي تتم على الحدود.

كما أن التوتر يمثل سمة رئيسية في علاقة أحمدي نجاد مع تيار المعتدلين، بسبب دوره في الأزمة السياسية التي شهدتها إيران في منتصف عام (٢٠٠٩)، بعد الاحتجاجات التي نظمتها ما يسمى بـ: «الحركة الخضراء» للاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوزه بفترة رئاسية ثانية.

■ **خيارات مؤجلة:**

لكن رغم ذلك؛ يبدو أن القيادة العليا في النظام ممثلة في خامنئي تتبنى موقفًا حذرًا تجاه الدخول في أزمة جديدة مع أحمدي نجاد؛ على الأقل في المرحلة الحالية، وقد انعكس ذلك في حرص خامنئي على تجديد تعيين أحمدي نجاد في مجلس تشخيص مصلحة النظام بعد إعادة تشكيله في (١٤ أغسطس ٢٠١٧).

تعمد خامنئي التجديد لأحمدي نجاد في مجلس التشخيص في هذا التوقيت لا يعود فقط إلى حرصه على تقليص أهمية الخطوة التي اتخذها الأخير بالترشح في الانتخابات بشكل مثل تحديًا له، وإنما - أيضًا - إلى عزوفه عن تأجيج الجدل من جديد حول الوضع المأزوم لرؤساء الجمهورية المتعاقبين؛ الذين غالبًا ما تنتهي فترات رئاساتهم بتفاقم التوتر في علاقاتهم مع المرشد، بسبب التداخل الشديد في صلاحيات المنصبين.

فإلى جانب الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني؛ الذي تعرض لضغوط شديدة من جانب النظام؛ سواء فيما يتعلق باستبعاده من بعض المناصب التي كان يتولاها، أو ما يرتبط بتوقيف بعض أبنائه في قضايا مالية وسياسية عديدة بل وتنفيذ أحكام بالسجن ضدهم؛ خاصة بعد دعمه للاحتجاجات التي قادتها «الحركة الخضراء» في عام (٢٠٠٩).

فقد توترت العلاقة - أيضًا - بين الرئيس الأسبق محمد خاتمي والنظام للسبب نفسه، لدرجة انعكست في ظهور تقارير عديدة، في (٧ أكتوبر) الفائت، حول فرض قيود شديدة عليه لمنعه من المشاركة في أية أنشطة سياسية لمدة ثلاثة أشهر؛ لدرجة تقترب من مرحلة الإقامة الجبرية التي يتعرض لها مير حسين موسوي ومهدي كروبي منذ (فبراير ٢٠١١).

لكن ذلك لا ينفي في الوقت ذاته أن تمادي أحمدي نجاد في اتخاذ خطوات قد تثير استياء داخل النظام، ربما يدفع الأخير إلى تقييد تحركاته أو ممارسة ضغوط أقوى ضده؛ من خلال تصعيد ملف التجاوزات المالية؛ خاصة أن إيران قد تشهد استحقاقات مهمة خلال المرحلة القادمة بشكل يتطلب تجنب نشوب أية أزمات سياسية جديدة في الداخل.

بعد المعونات الإيرانية.. هل تنحاز الفصائل الفلسطينية إلى محور إيران في أي حرب مقبلة؟

موقع الحقيقة، ٢٠١٧/١١/١٦

في وسط الفوضى التي تمر بها المنطقة والتهديدات المتبادلة بين الفرقاء في هذا الوقت الحساس يصعب تحديد من هو صاحب العصا الغليظة التي من الممكن الاحتماء خلفها لتحقيق المصالح ودفع الأضرار عن قضيتنا الفلسطينية!..

لذا والحال بهذه الصورة يجب على متخذ القرار في الساحة الفلسطينية التأني ألف مرة، وأن يحسب ألف حساب قبل التوجه للتحالف مع أي من الفرقاء؛ لأن أي خطأ في هذه المعادلة قد يؤدي إلى وضع كارثي ومدمر لأي فصيل فلسطيني، إن كان على ذات الفصيل أو الحاضنة والدرع البشري الذي يتحرك الفصيل خلاله وفي ثناياه، وهم: شعبنا الفلسطيني

فعند اختلاط الأمور وتشابكها وتداخل المصالح والمفاسد فعلى العاقل الانتظار قبل اتخاذ القرار؛ حتى تنجلي الأمور، وينقشع الغبار.. وفي التأني السلامة، وفي العجلة الندامة؛ كما يقال.

فمن ينظر إلى حال المنطقة يرى بأنها متربعة على برميل بارود قابل للانفجار في أي لحظة، وقد تصل شظاياه الجميع!

في الساحة الإسلامية والعربية هنالك أحلاف متنافسة ومتصارعة، وكل يعد العدة لغريمه ويتربص به الدوائر.. وكل واضع إصبعه على الزناد.. بل إن هنالك صراع وتنافس داخل الحلف الواحد؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر:

داخل العراق هنالك صراع بين الكرد والشيعة، وداخل الحلف الشيعي صراع بين حلف (العبادي-مقتدى الصدر) وبين المالكي وجماعته.

وفي داخل ما يسمى: (حلف الممانعة الإيراني) هنالك تنافس بين النظام السوري ومليشيات إيران، بل ومع إيران نفسها داخل سوريا.

وفي اليمن هنالك خلاف بين حلف المؤتمر والحوثيين.. وهنالك خلاف بين مشروع هادي من جهة ومشروع الزبيدي من جهة أخرى في جنوب اليمن..

وهكذا، هذا داخل ما يسمى الحلف الواحد فما بالك بالأحلاف الكلية المتصارعة؟!

طبعًا من المضحك والوضع بهذه الصورة دعوى أي فصيل من الفصائل الفلسطينية بأنه على الحياد، ويتعامل مع أحد الأطراف المتنافسة! وهنا أقصد: (إيران وحزب الله في لبنان) بعد استلام مساعداتها دون الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك .

تؤكد الفصائل دومًا أن لا علاقة لها بلعبة المحاور.. وكثيرًا ما دندنت بأنها لا تنحاز لأي طرف.. طبعًا هذا إعلاميًّا..!!! لكنها في النهاية سوف تجد نفسها منحازة لأحد الأطراف شاءت ذلك أم أبت!..

ذلك لأن إيران لا تعطي حبًّا بفلسطين ولا نصرة للقدس.. بل حبًّا لمصالحها.. ولا تعطي باليمن إلا لتقبض ولاء الفصائل لها بالشمال..

إذًا؛ والوضع بهذه الصورة القاتمة سوف تجد الفصائل نفسها - أحبت ذلك أم كرهت - منغمسة ومساندة للحلف الذي يدفع، وهذا في الغالب هو النتيجة الحتمية.. وكما في المثل الفلسطيني: «إطعم الفم تستحي العين».

بل إننا نرى بوادر هذا الانحياز لمحور إيران بادية من الآن؛ فعلى سبيل المثال: هذه بعض العناوين المنحازة لإيران من موقع «فضائية فلسطين»، وكذلك «وكالة فلسطين اليوم» -التابعتين لحركة الجهاد-:

أ- الخارجية الإيرانية: طهران لا تتدخل في شؤون لبنان.

ب- صالحي: سيرون ما يذهلهم إذا ما أخلوا بالاتفاق النووي.

ج- طهران توجه رسالة احتجاج ضد الرياض إلى مجلس الأمن.

د- في الحرب المقبلة «حزب الله» سيدمر حيفا، والقبب الفولاذية لن تجدي نفعًا.

هـ- الرئيس عون: كل ما صدر وسيصدر عن الحريري هو موضع شك.

إلى غير ذلك من العناوين التي تتماهى وتتوافق مع السياسة الإيرانية في المنطقة.

إن عدم تقدير الموقف والنظر إلى المصلحة المادية فقط دون النظر إلى المؤثرات والعوامل الأخرى التي تحيط بأي واقعة معينة؛ قد

يؤدي إلى الخراب والدمار، ولنا تجارب مريرة ومشاهدة في واقعنا المؤلم!

لذا؛ يجب وضع مصلحة شعبنا الفلسطيني قبل اتخاذ أي قرار من قبل الفصائل الفلسطينية في هذا الوضع الحرج، وعلينا أن لا نجعله كبش فداء على مذبح خامنئي وحزب الله.

وأن لا نجعل شعبنا يتجرع العلقم؛ لأجل مغامرات فاشلة؛ كما تجرعه مرات وكرات! **فعند وقوع الكارثة لا ينفع الندم، ولات حين مندم!**

كيف يسيطر الحوثي في اليمن؟

عبد الرحمن الراشد- الشرق الأوسط، ٢٠١٧/١١/١٧

الحوثيون جماعة صغيرة تسكن شمال اليمن، قامت باحتضانها إيران في مواجهة السعودية وحكومة صنعاء، ضمن مشروعها زرع وكلاء إقليميين لها مثل: «حزب الله» اللبناني.

قيادة هذه الجماعة ارتبطت بالحرس الثوري الإيراني قبل أكثر من عشرين عامًا، وليس حديثًا كما يظن البعض! ومع الوقت صاروا يشبهون كثيرًا الجماعات الإيرانية المسلحة الأخرى في المنطقة؛ التي يدربونها على السلاح والتنظيم والدعاية.

إيران هي التي اختارت لهم اسم التنظيم وشعاره: «أنصار الله» اسم حزب الحوثي، شعاره وصرخته التي تكتب وتردد يوميًّا هي نفسها التي تردد في طهران: «الموت لأميركا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام».

لكن الحوثي يختلف عن «حزب الله» اللبناني بأنه رقم صغير في اليمن، أقل من خمسة في المائة من السكان فقط، وقد سعى الإيرانيون لمساندته، معتمدين على «حزب الله» اللبناني، الأكثر تطورًا؛ الذي يتولى إدارة شؤون الحوثي في اليمن مستفيدًا من تجربته الطويلة العسكرية والاجتماعية والدعائية في لبنان، هو من يجهز وليده الحوثي ليسيطر على اليمن.

ولهذا ظهرت خلال حرب السنوات الثلاث الحالية نشاطات متقدمة للحوثيين في استخدام الأسلحة، بما فيها: الصواريخ الباليستية، وعمليات التجنيد الإجبارية؛ التي لا تتورع عن إعدام الرافضين أو أهالي المجندين الهاربين.

أحد الأصدقاء اليمنيين روى لي كيف أن الحوثيين يقومون في المناطق التي يحتلونها بتعيين القيادات المحلية، وفرض تجنيد الأولاد بين عمر (١١ و١٧)، وإعدام من يرفض، ضمن عملية ترهيب مستمرة لإخضاع هذه المناطق القبلية التي كانت عصية على أي سلطة من قبل، روى -أيضًا- عن النشاط الدعائي المماثل لدعاية الحرس الثوري الإيراني بإقناع الصغار أنهم عندما يقاتلون السعودية فإنهم يقاتلون أميركا وإسرائيل! وكيف أن الحوثيين قاموا بنشر أجهزة الراديو الترانزيستور الصغيرة، نظرًا لانعدام الكهرباء وندرة أجهزة التلفزيون في الأرياف، وقد أغلق الحوثيون (١٥) صحيفة وتسع عشرة قناة تلفزيونية رسمية وخاصة، ولم تبق سوى قناتين تابعتين.

نقلت إيران تجارب التجنيد والبروبغندا الفكرية إلى أتباعها الحوثيين في اليمن، كما دربتهم على أساليب جباية الأموال وغيرها من الموارد المالية للتنظيم التي لا تقل أهمية، **وتوفر المال سر استمرار الحوثيين في القتال؛** معظم الأموال تجبى من خلال نقاط التفتيش التي تستخدم لفرض رسوم مالية على الأفراد والمركبات والبضائع في كل المناطق التي يسيطرون عليها بقوة السلاح.

أيضًا؛ يسيطرون على ميناء الحديدة -الممر البحري الرئيسي لليمن-، وعلى كل منافذ بيع الوقود التي يملكونها الآن بالكامل تقريبًا.

أفراد من «حزب الله» اللبناني تولوا عملية التنظيم والتخطيط لشقيقهم الحوثي؛ الذي يعتبر متخلفًا في بنيته، ومعظم قياداته المتوسطة من الأميين، ومعظم التحدي بسبب صغر التنظيم، بسط هيمنته من خلال التحالفات، والسيطرة، والتجنيد القسري، والإقناع الآيديولوجي؛ خاصة لصغار الشباب، وتركهم يبثون الذعر بين الأهالي في المناطق تحت سيطرتهم.

الحوثي يشبه كثيرًا تنظيم داعش؛ كلاهما فعليًّا إرهابي من حيث الفكر والممارسة، وتقوم فلسفتهم على الخضوع للقيادة، وبث الرعب.

وقد سبق لنا أن رأينا كيف أن «داعش» في العراق وسوريا -رغم صغره- سيطر على محافظات كثيفة السكان أو مدن مليونية مثل الموصل، ولم يمكن تحريرها من براثنه إلا بجهد عسكري دولي.

ومن دون مشروع واضح يدرس طبيعة التنظيم وعمله على الأرض؛ فإن مواجهته بالقصف الجوي لن توقف خطره.



حزب الله .. تاريخ إرهابي لا ينتهي

1983
تعرضت منشآت حكومية وسفارات أجنبية لتفجيرات في الكويت، كان خلفها جماعة "حزب الله" اللبنانية عبر 9 سيارات مفخخة.

1983
تفجير السفارة الأمريكية في بيروت من قبل حزب الله في عملية دبرها النظام الإيراني وتسبب بمقتل 63 شخصاً في السفارة.

1983
تفجير مقر القوات الفرنسية ببيروت من قبل حزب الله بالتزامن مع تفجير مقر القوات الأمريكية الذي نجم عنه مقتل 64 فرنسياً مدنياً وعسكرياً.

1983
نفذ عناصر من حزب الله وحزب الدعوة المدعوم من إيران مجموعة هجمات طالت السفارة الأمريكية والسفارة الفرنسية في الكويت ومصفاة للنفط وحي سكني نجم عنها مقتل 5 أشخاص وجرح 8 آخرين.

1984
هاجم حزب الله ملحقاً للسفارة الأمريكية في بيروت الشرقية نتج عنه مقتل 24 شخصا.

1986
حرضت إيران حجاجها عن طريق "حزب الله الحجاز" لتنفيذ أعمال شغب في موسم الحج مما نتج عنه تدافع الحجاج ووفاة 300 شخص.

1987
إحراق ورشة بالمجمع النفطي برأس تنورة شرق السعودية من قبل عناصر "حزب الله الحجاز" المدعوم من النظام الإيراني وفي العام ذاته هجمت عناصر "حزب الله الحجاز" على شركة "صدف" بمدينة الجبيل الصناعية شرق السعودية.

1996
تفجير أبراج سكنية في الخبر والذي نفذه ما يسمى "حزب الله الحجاز" التابع للنظام الإيراني ونجم عنه مقتل 120 شخصاً.

2011 - الآن
تجنيد ميليشيات الحزب والميليشيات الطائفية من دول عدة إلى جانب بشار الأسد في قتال الشعب السوري الذي نتج عنه مقتل أكثر من ربع مليون مواطن سوري وتشريد 12 مليون منهم

